



كلمات خالدة للزعيم فرحات حشاد

هدفنا التفكير في اعداد
نظام اجتماعي يرفع من
مستوى عيش العمال المادي
والأدبي غير مستوحى ضرورة
مما وقع انجازه لحد الآن في بعض البلاد

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

www.ugtt.org.tn- echaabnews.tn

الخميس 8 سبتمبر 2022 - العدد 1711 - الثمن دينار واحد -

الرئيس لا يوليها الاهتمام اللازم:

الأزمة الاجتماعية تطلُّ بوطأتها

وثيقة الإصلاح التي قدمها الاتحاد إلى رئيسة الحكومة

الملاحظات والخيارات

البديلة لإنقاذ تونس

وزير الشؤون الدينية يحرض على الكاتب العام في سيدي بوزيد؟

انتخابات عمادة المحامين

قانون تشاركي قبل ديسمبر 2022

السيناريو المستبعد في تونس

من سيخلف بودريالة وهذه برامج الهادي وبن ثابت ومزيو

الأخ نور الدين الطبوبي في المؤتمر 24 للاتحاد الجهوي بنابل

خيرت الصمت خلال الفترة السابقة وما زلنا ننتظر تجاوب الحكومة معنا



وتوقف أمام تلك الصورة التي التقطت له مع نجلاء بودن ورئيس اتحاد الصناعة والتجارة سمير ماجول وهي صورة بروتوكولية حاول بعضهم توظيفها وإرسالها إلى صندوق النقد الدولي. كما حاول بعضهم الإيهام بأن الصورة الثلاثية هي بعد إمضاء عقد اجتماعي جديد والحال أن العقد الاجتماعي مُمضى منذ سنة 2018.

الأخ الطبوبي يلتقي بودن ثم مروان العباسي

كان للأخ نور الدين الطبوبي يوم الاثنين 5 ديسمبر 2021 لقاء مع رئيسة الحكومة نجلاء بودن وتقرر إثر ذلك العودة إلى استئناف اللقاءات بين الحكومة والطرف النقابي وكان ذلك يوم أمس الأربعاء 7 سبتمبر 2022. كما علمنا أن الأخ نور الدين الطبوبي كانت له جلسة عمل مع محافظ البنك المركزي السيد مروان العباسي.

* رمزي الجباري

قال الأمين العام لاتحاد الشغل، الأخ نور الدين الطبوبي في افتتاحه للمؤتمر 24 للاتحاد الجهوي للشغل بنابل، إن «حبل الود لم ينقطع مع الحكومة وأن هناك مساع لإيجاد حلول»، مؤكداً أنه «إذا استحال التوصل إلى اتفاق يومها سيكون لكل حادث حديث».

وشدد على أن «البلاد تمر بوضع دقيق مرتبط بوضع عالمي لا يمكن التغلب عليه إلا بالتضامن الوطني الذي يجب أن يخضع إلى ضوابط محددة».

وأضاف أننا «نعيش اليوم أزمة ثقة بين كل الأطراف ووضع اجتماعي صعب»، مبيّناً أن «الاتحاد كان تقدم برؤية للخيارات الإصلاحية». (نحن نشرها في ص 6 و 7).

كما انتقد عزم الحكومة رفع الدعم، مشيراً إلى أنه كان «لا بد من إيجاد حلول أخرى مع الموازنة بين ارتفاع الأسعار وحقيقة الأجور». وأضاف أنه اختار الصمت خلال الفترة الأخيرة حتى يمكن حكومة بودن من إصلاح أوضاعها، كما تحدث عن عمليات الطرد والغلق اليومي للمؤسسات

خاص

الكاتبة العامة لبلدية قرية في دار الأمين العام

قالت مصادر مطلعة لـ «الشعب» إن الأمين العام للاتحاد الأخ نور الدين الطبوبي فوجئ صبيحة الأحد الماضي بطرق على باب منزله الخارجي - ولما همّ بفتح الباب وجد أمامه امرأة أعلمته أنها الكاتبة العامة لبلدية قرية من ولاية نابل وهي التي حضرت لتوضّح له ما يجب توضيحه في علاقة بعملية سجن رباعي بلدية قرية بعد شكوى رفعها ضدّهم رئيس البلدية.

مصادرنا قالت إن الأخ الأمين العام اعتذر بكل لطف للحديث معها في هذا الملف - ما دامت لم تقم بخطوة إيجابية لإطلاق سراحهم ثم بعد ذلك وبالحوار تتوفّر الحلول.

رمزي

ترميم في هيئة إدارية للجامعة العامة لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي

الضبط المركزي مقابل وصل في ذلك.
** آخر أجل لقبول الترشيحات يوم الجمعة 16 سبتمبر 2022 على الساعة الواحدة بعد الزوال (13.00).
** ملاحظة: يجب أن يتضمن المطلب.
1 - الرقم الآلي للمتّرشح أو المعرف الوحيد أو نسخة من بطاقة الانخراط المباشر.
2 - آخر بطاقة خلاص لسنة 2022.
3 - المسؤوليات النقابية التي تحملها المترشّح وتواريخ تحملها.
4 - ضرورة ذكر مكان العمل والعنوان الشخصي ورقم الهاتف الجوّال.
- كلّ مطلب لا يحترم هذا البلاغ لا يُؤخذ بعين الاعتبار.
الأمين العام: نورالدين الطبوبي

يعلم الاتحاد العام التونسي للشغل أنه تقرّر عقد الهيئة الإدارية القطاعية للجامعة العامة لأساتذة التعليم العالي والبحث العلمي يوم السبت 24 سبتمبر 2022 على الساعة التاسعة صباحاً (9.00) بنزل الهدى - بالحمامات الجنوبية والتي سيتمّ خلالها ترميم مكتب الجامعة العامة (تكنولوجيا).

يفتح باب الترشح بداية من يوم الاثنين 10 سبتمبر 2022. فعلى الراغبين في الترشح والذين تتوفّر فيهم الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل الثاني والستين (62) من النظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل، أن يقدموا مطالب ترشحهم باسم الأخ الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل 13 شارع الولايات المتحدة الأمريكية - تونس 1002، عبر البريد السريع أو مباشرة إلى مكتب

هيئة إدارية لمجمع اتصالات تونس

ذكرت مصادر مطلعة «للشعب» تمّت الموافقة على عقد الهيئة الإدارية قطاعية للجامعة العامة لمجمع اتصالات تونس، وذلك يوم الثلاثاء 20 سبتمبر 2022 على الساعة التاسعة والنصف (9.30) صباحاً بنزل الهدى - الحمامات الجنوبية - برئاسة الأخ

صلاح الدين السالحي

الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل
المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية.

السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونسرئيس تحرير
يوسف الوسلاتيالمدير
سامي الطاهريالمدير المسؤول
نور الدين الطبوبيأسسها
أحمد التليليالشعب
بانتور والسناء نوري من التحرير
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل



بقلم: يوسف الوسلاقي

يُطمئنهم على أمنهم الغذائي وعلى مستقبل الحياة بكرامة في هذه البلاد. إن الملف الاجتماعي حاضر بقوة في حياة التونسيين الذين ينتظرون كل يوم إجراءات فعلية لمعرفة حقيقة الأسعار وحقيقة الأجور وحقيقة تكاليف العائلة التونسية متوسطة الدخل. وفي مقابل ذلك فإن هذا الملف غائب تماما عن الإرادة السياسية.

إن بلادنا التي تنتظر اتفاقا اجتماعيا من شأنه أن يخفت من حدة التوتر والانزعاج والخوف من المستقبل تنظر إلى مفاوضات اتحاد الشغل مع الحكومة بشيء من الريبة والياس بسبب ما يتسرب من أخبار تشير إلى صعوبة الوصول إلى اتفاقات مجزية في هذا المجال.

كما أن بلادنا تنتظر إجراءات أخرى مهمة تشمل إلى جانب العمال صانعي الثروة من فلاحين ومنتجين صغار بمقدورهم المساهمة فعليا في خلق الثروة. تقارير كثيرة تشير إلى تناقض مقدرة الفلاحين وعجزهم عن توفير الحبوب واللحوم والألبان لتزويد السوق الداخلية وإذا ما أضفنا إلى ذلك مطالب الفلاحين مطالب خريجي الجامعات الذين طالت بطالتهم فإنه يمكننا الخروج باستنتاج واحد وهو أن الملف الاجتماعي صار ثقيلًا إلى درجة لا تحتملها بلادنا بوضعها السياسي الهش ومؤسساتها المنهكة من سوء التصرف والتسيير.

للتونسي مفقودةً كليًا أو جزئيًا من السكر والقهوة إلى العجين وبعض مشتقاته ووصول الأمر إلى حدود انقطاع المياه المعدنية ليومين أو ثلاثة دون الحديث عن البيض وغلاء أسعار اللحوم، الأمر الذي لم يعد يُطاق. هذا الوضع الاجتماعي الذي يزداد تعقُّنا كل يوم تطلُّ من ورائه احتجاجات اجتماعية دون أن يتلقف الفاعلون السياسيون نذرها ومخاطرها على المسار السياسي ففي «دوار هيشر» انطلقت الأيام المنقضية احتجاجات مدارها غلاء الأسعار وفقدانها من السوق ولنا أن نتصور كيف أن أحياء وقرى تونسية كثيرة لا تجد خبزًا في المخازن ولا دقيقًا ولا عجينا يُباع ودون مبالغة ولا تهويل يبدو كأن مجاعة تنتظر البلاد أو هكذا يستشعر الكثيرون في قراءة سريعة للوضع الاجتماعي بالبلاد. ووصول الأمر في مغسلة المظيلة إلى منع الأهالي عمال شركة فسفاط قفصة من مزاوله عملهم مما أدى إلى شلل تام لمغسلة الفسفاط بالجهة.

الملف الاجتماعي... الحاضر الغائب

إذا كان الوضع الاجتماعي على هذه الدرجة من السوء فإن اهتمام رئيس الجمهورية بهذا الملف لا يزال دون انتظارات التونسيين بأشواط كثيرة. فلا الحكومة ولا الرئيس نجحوا في فرض استقرار الأسعار وتوفيرها في الأسواق وظلّ التونسيون في خضم ذلك يسمعون جعجة كثيرة حول مقاومة الفساد والاحتكار والتنكيل بالتونسيين دون أن يروا طحينًا

الرئيس لا يوليها الاهتمام اللازم:

الأزمة الاجتماعية تطل بوطاتها

تدخل بلادنا سنة سياسية صعبة بعد إنجاز الاستفتاء وهي تنتظر قانونا انتخابيا قد يكون حاسمًا إذا لم يُلاقِ هوى في صفوف المعارضة يمينها ويسارها. قانون انتخابي يترقب صدوره الملاحظون المحليون والأجانب لمعرفة مدى قدرته على استيعاب وتأطير الطبقة السياسية أو مساهمته في مزيد تهميشها واقصائها. وفي خضم هذا الانتظار تطل الأزمة الاجتماعية بقوة وتغيّم ظلالها على المشهد العام بالبلاد.

لقد ارتفعت وتيرة البطالة وتفاقمت الهجرة بشكل غير مسبوق وفق ما تؤكد تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتقارير الصحفية في بلدان شمال حوض البحر الأبيض المتوسط. وشملت الهجرة شريحة اجتماعية جديدة وهي العائلات المكوّنة من أزواج صغار السن وأطفال وبكلمة باتت بلادنا تحت شبح الهجرة المفرطة.

غلاء الأسعار والاحتجاجات

بالتوازي مع ذلك بلغت نسبة التضخم أرقامًا غير مقبولة وزادت حدة البطالة وغلاء الأسعار حتى حضرت التكنة بقوة في الشارع التونسي إذ صار الناس يتندرون بسوق التلفزة وذلك بعد أن بثت التلفزة الوطنية صورًا لخضر وغلال غير محيئة الأسعار وربما تعود الصور إلى ما قبل الثورة (خوخ 700مي وفلفل بـ900مي...) وإذا ما حضرت التكنة السياسية والإشاعة في زمن سياسي محدد فاعلم أن الأزمة بلغت حدّها. وإضافة إلى ذلك لا تزال مواد أساسية ضرورية في الحياة اليومية

في ندوة لقسم المالية والإدارة بالمنستير

خطة للتكوين ودعم موظفي لإنشاء منظومة التصرف في الميزانية والحوكمة

المنظمة وتعزيزها. وتضمنت الدورة التدريبية محورًا حول الحوكمة وآليات التصرف الرشيد قدمتها السيدة سندس السالمي مراقب عام للمصاريف العمومية وعضو الهيئة المديرية لجمعية إطارات الرقابة والتدقيق بالهيكل العمومية. كما تضمنت الدورة محورًا للرقابة الداخلية (الأسس والمبادئ) قدمته السيدة منية الأديب مراقب عام للمصاريف العمومية. كما تضمنت الندوة ورشات عمل حول تقنيات إعداد الميزانيات وعرض آخر التنقيحات على تطبيق قاعدة البيانات ستقدمه السيدة ريم الاحوار مسؤولة البرمجيات وتطوير قاعدة البيانات. كما شهد الدورة محورًا للتغيير الوظيفي ومسؤولية الفاعلين قدمها الأستاذ سمير حمدي. وتعد هذه الدورة التدريبية بداية برنامج متكامل لقسم الإدارة والمالية لدعم الموظفين وتوفير طريقة عمل جديدة تعتمد على الحوكمة والشفافية إعداد منظومة التصرف في الميزانية وإعداد قاعدة البيانات الخاصة بالاتحاد.

وأكد الأخ منعم عميرة الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الإدارة والمالية أن الاتحاد عاقد العزم على مواصلة سياسة الحوكمة الرشيدة ودعم تعصير الإدارة وتطويرها ودعم الموظفين وتحسين قدراتهم المهنية والأكاديمية وإرساء إدارة عصرية مواكبة لمتطلبات المرحلة وإرساء مبادئ وقواعد لإدارة المنظمات والمؤسسات وتحقيق العدالة وحسن إدارة عمل المنظمة. وأضاف الأخ منعم عميرة أن أهمية الدور الذي يقوم به موظفو الاتحاد بفضل قدراتهم المهنية والعقيدة النقابية ترسخت جيلًا بعد جيل وهو مكسب تحرص القيادة النقابية على تعزيزها وتوفير كل الظروف المادية والمعنوية للموظفين باعتبارهم صمام الأمان للاتحاد ولاستمراره. وأعلن الأخ منعم عميرة عن دورات تكوينية أخرى سيتم تنظيمها دوريًا في عدة مجالات تستهدف الموظفين وهي دورات هدفها تعزيز الاتصال والتعاون بين الموظفين والنقابيين وتقوية العمل الإداري وعصرته وتطويره.



لديمهم في التكوين خاصة باعتبار أن أغلب الموظفين من الشباب سواء من النساء أو الرجال. أما الأخ الأمين العام نور الدين الطوبوي فقد أكد أن حضوره تأكيد على العلاقة الوطيدة والقوية بين قيادة الاتحاد والنقابيين ومع موظفي الاتحاد الذين يمثلون حجر الأساس في المنظمة باعتبار أن الموظفين يمثلون الحلقة الأقوى وهم الذين ساهموا في استمرارية المنظمة وتقوية العمل النقابي وتصلبيه في ظل كل المراحل التي مر بها الاتحاد باعتبار أن الموظفين واجهوا التشريد والطرده جراء دفاعهم عن الشرعية النقابية خلال الأزمات. وقال الأمين العام أن القيادة حريصة على ضمان حقوق الموظفين ودعمهم وتحسين ظروفهم المادية والمعنوية وتعزيز روح الانتماء للمنظمة كعقيدة نقابية وهو شروط مهمة تكرست داخل الاتحاد. وجدد الأمين العام حرص الاتحاد على تكوين الموظفين قصد مزيد إضفاء الشفافية والحوكمة وحسن التصرف داخل الإدارة وتعزيز ثقافة العمل والبذل والعطاء والمحافظة على المنظمة. وذكر الأخ الأمين العام بما تم القيام به طوال الفترة السابقة من دعم لمكاسب المنظمة على مستوى البناء والتكوين وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة. وكان اللقاء الافتتاحي فرصة لنقاش صريح بين الموظفين وقيادة الاتحاد حول مستقبل المنظمة ودعم الموظفين وتحسين أدايتهم والمحافظة على مالية

أشرف الأخ الأمين العام نور الدين الطوبوي بالمنستير على افتتاح ندوة قسم المالية والإدارة وقسم المرأة والشباب العاملة والجمعيات والمؤسسات الدستورية بدعم من اتحاد النقابات الترويجية في إطار دورة تدريبية لفائدة موظفي الاتحاد بعنوان قاعدة البيانات في الاتحاد ومنظومة التصرف في الميزانية. وكان الأخ منعم عميرة الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الإدارة والمالية أكد أن هذه الندوة تأتي في إطار إرساء ثقافة الحوار والتكوين وتدريب موظفي الاتحاد الذين يمثلون ضمانة ودعمًا لهم ولتكوينهم باعتبارهم الركيزة الأساسية للعمل النقابي والرافد الرئيسي في تقوية الاتحاد والمحافظة عليه مذكرًا بتاريخ نضالات موظفي الاتحاد وتضحياتهم طوال الأزمات التي مرت بها المنظمة وأضاف الأخ منعم عميرة أن القسم قرّر رسم خطة متواصلة ومستمرة في تكوين الموظفين طبقًا لمتغيرات واقع الشغل وجدد الأخ منعم عميرة حرص الاتحاد على دعم الموظفين وتأطيرهم وتمكينهم من كافة وسائل العمل. من جهته قال الأخ سمير الشفي الأمين العام المساعد المسؤول عن قسم الشباب والمرأة والجمعيات والمؤسسات الدستورية أن القسم على ذمة موظفي المنظمة

في المنستير

تحديد جلسة

وجّه المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بالمنستير طلبًا إلى المتفقد الجهوي للشغل بالمنستير لتحديد موعد لعقد جلسة عمل لعمال وعاملات شركة (M-B-G) لصنع قوارير الغاز بالمنستير للنظر في مسألة تفعيل الترقية المهنية حسب نظام الأقدمية.

انتخابات عمادة المحامين

لمن سيكون التصويت؟

* كريم م

والحريات. تبدو الصورة معكوسة بالنسبة إلى رئيس الفرع الجهوي بتونس محمد الهادي. إذ أن ما يُحسب له هو إسناده للمحامين المحالين على المحاكم العسكرية وإصدار بيانات رافضة لتضييق السلطة السياسية على الحقوق والحريات ومن ذلك البيان التاريخي يوم 21 جوان 2022 وقد نصّت حملته الختامية: «محامو فرع تونس باقون هنا في الصف الأول، في حصن الدفاع الأخير عن الحرية والحق والعدل والقانون ولو تساقط الكل على الطريق وبقينا وحدنا في هذه المعركة الوجودية، معركة الحقوق والحريات». كما دعم رئيس الفرع بالخصوص تحركات القضاة في مواجهة إجراءات رئيس الدولة التي استهدفت استقلالية القضاء. لكن تقييم أدائه بصفته رئيسا لفرع الجهوي الأكبر بالبلاد طيلة السنوات الثلاث الماضية، يبقى عبءا يجعل التصويت له لنيل العمادة بمثابة تقييم لأدائه في رئاسة الفرع.

الأستاذ بوبكر بالثابت، من جهته، هو أكثر المرشحين خبرة في انتخابات العمادة، وهو الذي كان قاب قوسين من الظفر بها في انتخابات عام 2019 حينما تصدر نتائج الدورة الأولى قبل أن يتجاوزها العميد المتخلى بوبريالة في الدورة الثانية بزهاء 70 صوتا فقط. كما يعد أكثر المرشحين انخراطا في العمل الوطني، إذ شغل خطة كاتب عام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011. استطاع بالثابت كسب كتلة تصويتية صلبة، في خضم ترشحاته طيلة الفترات الماضية خاصة في الفروع الجهوية بالجنوب التونسي. بيد أنه يترشح، في هذه الانتخابات، في سياق يظهر أكثر تنافسية. يصعب عموما تقدير فوز أي مرشح منذ الدورة الأولى وإن لم يكن مستحيلا في صورة ارتفاع نسبة المشاركة. وهو ما لم يتحقق طيلة السنوات الأخيرة إلا مع العميد السابق عامر المحرزي سنة 2016، غير أن تحديد هوية العميد المستقبلي، بالنظر إلى التوازنات الحالية، لا تبدو مهمة صعبة.

في ما يخص مجلس الهيئة، ترشح 39 محاميا، بينهم 6 من المجلس الحالي، لشغل 14 مقعدا. وتبدو المنافسة حامية مع انتماء مختلف المرشحين إلى تيارات سياسية مختلفة، وتنوّع تجاربهم في الهياكل المهنية.

وسياسيا: اليساريون والقوميون والإسلاميون والتجمعيون مع ثنائية تتضمّن مرشّح السلطة ومرشحا مضادا للعمادة التي توشك على التخلي. كما انتشر تعبير الخط المهني المستقل، خصوصا بعد الثورة، في سياق تأكيد أولوية المهني على الأيديولوجي واستقلالية المهنة عن أي تيار سياسي. يبدو تقسيم المحامين القاعدين والمرشحين للعمادة حسب التوجّه الأيديولوجي عنصرا مساهما في التقدير وشم التصعيد ولكن لا يبدو عنصرا حاسما. تختلف الصورة بحسب مشهد الترشيحات في كل انتخابات، كما يتداخل المعطى المهني بالسياسي والذاتي عند التصويت. ويدفع اشتراط الأغلبية المطلقة لإعلان الفوز في الدورة الأولى ودونها المرور لدورة ثانية، إلى تصاعد منطق التوافقات لتصعيد مرشح والتصدي لآخر بين المجموعات القاعدية الصلبة.

في المشهد الحالي، تنتمي جميع الترشيحات للتيار القومي واليساري. تابعا، لا يتعلّق الرهان بافتكاك أكبر قدر ممكن من القاعدين القوميين واليساريين -وذلك على فرض أنهم سيصوّتون حصرا على أساس المعيار الأيديولوجي وبغض النظر عن وزنهم الانتخابي- بل في استجلاب أصوات من خارج هذه الدوائر. ونقصد هنا أصوات المحامين القاعدين غير الأيديولوجيين وغير المتسيّسين، والذين يمثلون رقما حاسما في كتلة الناخبين. إذ أن أغلبية المحامين يعلنون أنهم لا ينتمون إلى أي تيار سياسي. لقد أعادت الأزمة السياسية وأداء العميد المتخلى الحيوية للنقاش حول الدور الوطني للمحاماة الرسمية في الحملة الانتخابية. ولكن ذلك لا يعني تراجعاً لفاعلية العنصر المهني وعلى الأخص تقييم أداء المرشحين الثلاثة في المناصب التي تولوها داخل الهياكل. بالنهاية العناصر مركبة ومتداخلة.

استطاع الكاتب العام الحالي الأستاذ حاتم مزيو، والذي تولى سابقا رئاسة فرع صفاقس، اكتساب نوع من الشعبية إلى حدّ التعبير، نظرا إلى أدائه في الملفات المهنية في المجلس المتخلى وبالخصوص على مستوى المساعدة والإنقاذ في بعض الحالات، بالإضافة إلى شبكة المصوّتين في جهة صفاقس، ثاني أكبر فرع بعد العاصمة. بيد أن ما يُحسب عليه هو مساهمته في الدور السلبي لأداء مجلس الهيئة والعميد في ملف الحقوق

يستعد أكثر من تسعة آلاف محامٍ في تونس لانتخاب هياكلهم، عميدا ومجلس هيئة ورؤساء فروع جهوية وأعضائها، لعهدة ثلاثية جديدة (2022-2025). وسينطلق هذا المسار عبر عقد جلسة عامة انتخابية يوم 11 سبتمبر 2022 لانتخابات العميد ومجلس الهيئة، ثم ستعقد جلسات انتخابية جهوية بالنسبة إلى رؤساء الفروع وأعضائها في الأسبوع اللاحق (بين 16 و18 سبتمبر 2022 بحسب روزنامة كل فرع). وتنعقد هذه الانتخابات في سياق وطني ومهني حرج، ستدور الانتخابات في خضم استحقاقات مهنية عديدة، لم يرتق أداء الهياكل، سواء كان العميد أو مجلس الهيئة أو الفروع، إلى مواجهتها بالقدر المطلوب. ليس أقلها الإصلاح التشريعي لتنظيم المهنة، ومعالجة أزمة صندوق التقاعد والحياة للمحامين، مروراً بالمشاكل اليومية التي يواجهها المحامون من تعقيدات واستنزاف للمجهود والوقت خاصة في المحاكم. ونظرا إلى كل ما سبق، تكتسب انتخابات هيئة المحامين لعهدة 2022-2025 طابعا مميزا، لما ستواجهه من رهانات متعددة مهنيًا ووطنياً في سياق استثنائي.

يتشابه تنظيم الهيئة الوطنية للمحامين مركزيا مع توزيع السلطات في نظام برلماني. إذ يستحوذ مجلس الهيئة (المكوّن من 14 عضواً يُنتخبون مباشرة إضافة لـ 17 رئيسا للفرع مع العميد المباشر والعميد السابق) على الاختصاصات الجوهرية، فيما ينحصر دور العميد أساسا في صلاحيات محدودة أهمها تمثيل الهيئة لدى السلط المركزية. بيد أن منصب العميد يظل أهم هيكل معني بالمنافسة، ليس فقط لرمزية العمادة ومحافظة كل من حملها على هذه الصفة، بل لأن العميد هو في الواقع المعني «بتمثيل» الدور الوطني والسياسي للمحاماة الرسمية فيما يكون مجلس الهيئة معنيا أكثر بالمسائل المهنية الداخلية.

يترشح لخطّة العمادة خلال العهدة الثلاثية الجديدة 5 محامين: الكاتب العام الحالي حاتم مزيو، ورئيس الفرع الجهوي بتونس محمد الهادي والكاتب العام السابق بوبكر بالثابت ومحمد بكار وسامي شطورو. وتتنحصر المنافسة بشكل خاص بين الأسماء الثلاثة الأولى. وقد جرت العادة تاريخيا على انقسام كتل المحامين أيديولوجيا

الأستاذ محمد الهادي لـ «الشعب»

سنعمل على ضمان استقلالية ووحدة وتضامن مهنة المحاماة

ومنها نطمح لتصدير الخدمات القانونية كما هو حاصل بالنسبة للخبراء المحاسبين الذين يصدرون خدماتهم فلماذا لا تدخل المحاماة غمار هذه التجربة الهامة في مسيرتها.

* النهوض بالتكوين

جانب آخر ركز عليه الأستاذ محمد الهادي في برنامجه وتحدّث فيه لـ «الشعب» وهو متعلّق بمنظومة التكوين التي يرى أنها تحتاج إلى تطوير بداية من الإعداد إلى التكوين العميق إلى التخصص ذلك أن معهد المحاماة يعطي الأولوية للاعداد لممارسة المهنة في حين أنّ المتغيرات تتطلب تكوين عميق بات يحتاجه المحامي.

وهو يقترح هنا أن يكون المحامي مواكبا لمختلف التطورات من خلال مواكبة وحضور الملتقيات وانجاز الدراسات والمقالات البحثية في إحدى المواضيع ذات الأهمية المثيرة للنقاشات وهذا يكون بالتخصّص ليحصل الإثراء في المقاربات من ذلك ملف الطاقة اليوم وغيره من فروع القانون الدولي التجاري إذ تستدعي الظرفية اختيار مواد تخصّص مثل الطاقة المتجددة ويشفع التكوين أو التبرص بديبلوم في الاختصاص المذكور ومثل هذه المبادرات التي ستجعل المحاماة متطورة وقادرة على الخوض في أغلب الملفات من خلال التخصصات.

* استقلالية القرار

نقطة هامة تضمّنها البرنامج الذي تحدّث عنه الأستاذ محمد الهادي وهي دور عميد المحامين الذي من خلاله تقدم الصورة الاعتبارية للمهنة لأنه يحتكر تمثيل المهنة والاتصال ومخاطبة مختلف مكونات المجتمع استنادا للدور الذي قام به المحامون على مدى عقود منذ حركة التحرير الوطني وبناء الدولة حيث مثل القطاع خزّانا مؤل الدولة بالقيادات وما أظهرته من كفاءة واقتدار حيثما تحمّلت المسؤولية وهي نقطة قوّة المحاماة لأنها ظلت منبث يجمع كل الحساسيات دون إقصاء لأننا نعتبر أنّ المنتسبين لمختلف الحساسيات يمثلون دعامة للقطاع وسند له من أي موقع سيتواجدون به وهذا هام للقطاع لأنّ الإشعاع الذي يحصل من نجاح أي محامي سيعود باليجاب لأهل المهنة ككل.

كما أننا سنحصد يؤكد الأستاذ محمد الهادي على استقلالية قرار المحامين الذين هم وحدهم من سيختارون العميد من خلال الانتخابات لمدة محدّدة حيث يعطي الأولوية لمشاغل القطاع وإيجاد الحلول لها ومن هنا نحن نحرص على أن تكون الانتخابات خاضعة فقط لما يقرره المحامون بعيدا عن أي تأثير مهما كان مصدره سوى من الدولة أو الأحزاب أو أصحاب النفوذ المالي حتى لا يتجرأ أي كان على تطويع أو اخضاع المهنة إلى رغباته أو مخططاته. وفي الأخير أكد الأستاذ محمد الهادي على أنّ العميد ملزم بضامن استقلالية ووحدة وتضامن مهنة المحاماة لأنّ تلك العناصر هي مصدر القوّة والديمومة والنجاح.

لطفى الماكني

من أهم محاور برنامج الأستاذ محمد الهادي المرشّح للعمادة والتي تحدّث بخصوصها لـ «الشعب» تلك المتصلة بتصوره لحماية مهنة المحاماة وتطويرها وهو ما يعتبره دور موكول للعمادة إلى جانب الحضور الاعتباري للمهنة في الحياة العامة أساسا الدفاع عن الحقوق والحريات في إطار دولة القانون التي عليها عدم المساس بحقوق الناس زد على ذلك دورها الوطني في المسائل ذات العلاقة بسيادة البلاد.

* تطوير المهنة

وأكد الأستاذ محمد الهادي أنّه سيعمل على تطوير المهنة وهذا يعتبر بالنسبة إليه محور حيوي للمحاماة بحكم عراققتها ببلادنا أي منذ حوالي قرن ونصف قرن وأشار إلى أنّ مجموع عدد المحامين بكامل البلاد يبلغ 9075 محام 52% منهم ينتسبون إلى فرع تونس (الأستاذ الهادي يتراأس فرع تونس) ويبيّن أنّ مجموع ذلك العدد غير كاف لأنّ النسبة العامة تعطي محامي لكل 1300 مواطن وهذا قليل لأنّه لا يلبي الحاجيات المتزايدة والمتعدّدة.

وفي ربط بين تلك الأرقام وضرورة تطوير المهنة تحدّث الأستاذ الهادي عن برنامجه الساعي للقطع مع الطرق التقليدية المعتمدة حاليا والمتجلية في المكاتب الفردية للمحاماة التي يجب عليها مواكبة العصر ومتغيراته لأنّ هناك من يكون مكتبه في محفظته أي ليس له مكتب أصلا ومثل هذا الوضع لا يقارن بالتطور الحاصل في الدول المتقدّمة وحتى بدول الجوار مثل الجزائر ومصر والمغرب لأنّ التحدي بالنسبة لمهنة المحاماة متعدّد الأوجه ومنها التخصص وهو ما يتطلب

العمل ضمن المكاتب الجماعية في صورة شركات كبرى تماما مثل ما هو متداول بالبلدان المتقدّمة حيث تتعدّد الاختصاصات التي تضمّنها تلك المكاتب حتى لا تكون مقتصرة على المحاماة فقط بل تشمل المهن الأخرى المتداخلة وذات الصلة بالمرفق القضائي.

وفسر الأستاذ المتغيرات المستوجبة بالحرص على أن تكون مهنة المحاماة مواكبة بما يحصل في العالم الذي سيرف مستقبلها فتح الأبواب أمام الشركات الكبرى ما يعني أنّ المنافسة ستكون كبيرة وهو ما يستدعي تأهيل أنفسنا لنكون في مستوى تلك المنافسة وهذا لا يكون إلا بالاعتماد على المكاتب الجماعية وشركات المحاماة.

* تصدير الخدمات القانونية

ومواصلة منه لتوضيح متطلبات المرحلة القادمة ذكر الأستاذ الهادي أنّ تأهيل مهنة المحاماة يمرّ عبر مواكبة الرقمنة التي هي رديف للمكاتب العصرية استنادا إلى أن تلك المكاتب تعتبر مؤسسة اقتصادية لا بد لها من مواصفات النجاح بداية من المكتب ومكوّناته واختصاصاته ودور العنصر البشري وأهميته في تسير تلك المكاتب لأنّ الاقتصار على المتداول حاليا حيث الغالب هي «شركات عائلية» بما لا يعتبر حلاّ بل لا بد من توسّعها على غيرها من الشركات حتى تكون قادرة على المنافسة

الأستاذ بوبكر بن ثابت لـ «الشعب»

ترتيب البيت الداخلي للمهنة
أولوية لضمان المبادئ المشتركة

* دور وطني

للمحاماة
وبيّن الأستاذ
بوبكر بن ثابت
أنّ قطاع المحاماة
مواكب للمتغيرات
واقع البلاد وتجربته
الضاربة في عمق
تاريخ البلاد تؤكّد



ذلك من بناء دولة الاستقلال إلى سنوات الانتقال الديمقراطي وأكد أنّه بقدر التركيز على الشأن المهني والنقابي فإننا لا نهمل الدور الوطني للمحاماة من خلال الاصداع بمواقفنا المبدئية في كبرى قضايا الوطن حيث نلتزم بها باعتبار أنّها تعبّر عن قيم المهنة ومبادئها التي تشبّثت باستقلالية المحاماة والقضاء واحترام القانون وعلويته واحترام الحقوق والحريات.

وأضاف الأستاذ بوبكر بن ثابت أنّ هذه المنظومة القائمة على مبادئ واضحة هي التي تحدّد تفاعلنا مع أي مستجد سياسي أو قانوني تعيشه بلادنا وعلى أساس تلك المستجدات نعبّر عن مواقف أهل المهنة بعد تداول حقيقي داخل مجلس الهيئة وعند الاقتضاء الرجوع للجلسات العامة.

* انتخابات

ينتظر أن تعقد نهاية الأسبوع الجاري وتحديدا يومي 10 و11 سبتمبر الجاري الجلسة العامة السنوية لعمادة المحامين بمدينة الثقافة بالعاصمة حيث ستجرى انتخابات العمادة وكذلك عضوية مجلس هيئة المحامين. وقد ترشّح لانتخابات العمادة خمسة مرشحين حيث يستوجب الفوز بالعمادة الحصول على أصوات تتجاوز 50% في الدورة الأولى وإذا لم يحصل ذلك تجرى في نفس اليوم (11 سبتمبر) دورة ثانية بين الحاصلين على أكثر أصوات (مرشحين) لانتخاب أحدهما للعمادة. أمّا بالنسبة لعضوية الهيئة فقد ترشّح لها 39 محاميا من أجل الفوز بـ 14 مقعدا بعد انتخابات تجري في دورة واحدة.

لطفى الماكني

يرى الأستاذ بوبكر بن ثابت أنّ إصلاح مهنة المحاماة يرتكز على أسس مهنية ونقابية هي أولوية في برنامجه الذي يتقدّم به إلى انتخابات عمادة المحامين حيث أكد لـ «الشعب» أنّ هناك إصلاحات طال انتظارها منذ الدورات الماضية خاصة وأنّ المهنة تعيش عديد المشاكل لا بد من إيجاد الحلول لها مثل ظروف عمل المحامي ومكتبه كمؤسسة اقتصادية.

كذلك مبدأ إنابة المحامي ك مطلب سوى حقوقي أو مطلب يخصّ المهنة يحتاج التدييم وكذلك بخصوص وضعية إعادة ترتيب البيت الداخلي للمهنة وتكريس مبدأ وحدة المحاماة والمحامين من أجل تحسين أوضاعهم وأوضاع المهنة لتوحيدهم حول القضايا المشتركة وقيم المحاماة ومبادئها.

* أولويات

وبخصوص الأولويات ذكر الأستاذ بوبكر بن ثابت أنّه يطرح من خلال برنامج مباشرة نضالات نقابية من أجل تنفيذ مشاريع كبرى أهمها إصدار قانون أساسي جديد يفتح طريق المستقبل خصوصا للشبان من أهل المهنة بتكريس مبدأ وحدة المدخل ونجاعة هيكل التسيير وقدرته على إصدار القرارات وتطوير النظام القانوني لشركات المحامين ومثله المعهد الأعلى للمحاماة لتجاوز المشاكل العملية التي بيّنتها التجربة في الصياغة القانونية للنص الحالي.

أما ثاني الأولويات فهي إصلاح وتطوير صندوق الحيطة والتقاعد للمحامين حتى يقوم بدوره وفق انتظارات المحامين على أسس الشفافية وحسن التصرف وتحسين الموارد والاستثمارات ونوعية الخدمات وأجال إسدائها وكذلك العناية بالمحامين الشبان خصوصا المتمرنين منهم والاحاطة ودعمهم وتحسين التكوين الصناعي وظروف التمرين والعمل.

إضافة إلى نقاط أخرى ضمن الأولويات منها تعصير مؤسسات الهيئة عبر إدماج آليات الرقمنة وتمكين المحامين من وسائل عمل في هذا المستوى.

الأستاذ حاتم مزيو لـ «الشعب»

القانون الأساسي للمهنة يجب أن يثبت المكاسب السابقة ويلبّي تطلعات المحامين

لطفى الماكيني



رَكَز الأستاذ حاتم مزيو في برنامجه المطروح على انتخابات عمادة المحامين على جملة من الأولويات ذكرها لـ «الشعب» منها الحفاظ والدّود على استقلالية المهنة والوفاء للتوجه التاريخي المستقل للمحاماة والرافض للتبعية السياسية وذلك من أجل الحفاظ على قرار مستقل ينحاز للمهنة والوطن دون سواه وينتصر لمبادئ حقوق الانسان وعلوية القانون ويدافع عن الحقوق والحريات ويحمي ضمانات الدفاع ومقومات المحاكمة العادلة.

مع العمل الجديّ والفعلية على احترام الوعود والأهداف والبرامج وحسم الأمر بخصوص العديد من الملفات لتحقيق مكتسبات مهنية وانجازات للمحامين.

* القانون الأساسي للمهنة

ومن أهم الأولويات التي يطرحها الأستاذ حاتم مزيو وجوب إصدار قانون أساسي للمهنة وحسم الأمر في خصوصه بعد أن تأخر إصداره على أن يلبي تطلعات المحامين ويثبت المكاسب السابقة ويدعم استقلالية المهنة ويوفر جميع الضمانات القانونية لحماية عمل المحامي بوصفه شريكا فعليا في منظومة العدالة.

كذلك تعميم الإنابة الوجوبية في جميع النزاعات أمام المحاكم العدلية والتجارية والمالية كعبث خطة المحامي المستشار بوصفه مراقبا قانونيا وجوبيا للشركات والمؤسسات الاقتصادية كالزامية مصادقة المحامي على جميع أعمال التدقيق القانوني للشركات وتحرير عقود تأسيسها وجميع محاضر جلساتها وعقود إحالة الحصص والأسهم والرهن والعقود بصفة عامة التي تكون الشركات طرفا فيها.

مع حرصه على دعم حضور المحامي ودوره في الوسائل البديلة لفض النزاعات وخاصة التحكيم والوساطة ومزيد تنظيمها قانونا كدعم دوره وحمائته في بقبّة الأعمال المخولة له سوى التمثيلي أمام الادارة أو بوصفه وكيلًا للملكية الفكرية والصناعية أو وكيلًا رياضيا أو عضواً مستقلاً بمجلس ادارة الشركات الخفية الاسم هذا إلى جانب أولويات أخرى يطرحها الأستاذ حاتم مزيو مثل توحيد المدخل لممارسة المهنة وتطوير نظام التدريس والتكوين وإرساء منظومة تكوين علمي ومهني ومستمر لجميع المحامين مع إرساء لجنة قارة للدراسات الاستراتيجية والاستشرافية على المدى المتوسط والطويل بمركز البحوث والدراسات والتوثيق للمحامين والعمل على تحسين ظروف عمل المحامين الشبان.

* نيابة المحامي والحيطة والتقاعد

ومن الأولويات في برنامج الأستاذ حاتم مزيو تنقيح الأمر المنظم لصندوق الحيطة والتقاعد للمحامين بهدف الاصلاح الهيكلي للصندوق وتحسين الخدمات وتنمية الموارد وإرساء قواعد حسن التصرف والرقابة وحسن توظيف أمواله وتطوير الاستثمار المالي والعقاري لضمان ديمومته واستمراره المالي والفصل بين إدارة التقاعد وإدارة الحيطة والتأمين الصحي.

كذلك تنقيح الأمر المنظم لنيابة المحامي للهيكل والمؤسسات العمومية بما يضمن تكافؤ الفرص وحسن توزيع الملفات على أكبر عدد ممكن من المحامين ويضمن شفافية طلبات العروض.

* العمل على تطوير المهنة

وبخصوص ترشحه لانتخابات عمادة المحامين أكد الأستاذ حاتم مزيو على أنها نابعة من حرصه على خدمة المهنة وتطويرها ودعم إشعاعها وتقوية مكانتها وتدعيم حماية المحامي وتحسين وضعيته باعتباره محور الاهتمام الرئيسي للبرنامج الذي يطرحه والحفاظ على كرامته في كامل مساره المهني وحتى بعد التقاعد وهذا ما يستوجب تحديد رؤية عميقة ومنهجية عملية وواضحة تستدعي تكاتف المحامين والعمل جنباً إلى جنب والتركيز على الشأن المهني وسط المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها بلادنا لكي يتمكن لسان الدفاع من القيام بواجبه كاملاً بكل حرية واستقلالية وشفرة وأمانة.

الأستاذ محمد أمين الجلاصي

توطئة الدستور غاب عنها التنصيص على كونية حقوق الانسان ومدنية الدولة

لطفى الماكيني

بيّن الأستاذ محمد أمين الجلاصي في الدراسة النقدية التي أنجزها في علاقة بدستور 2022 أن تطبيق مبدأ عدم التمييز مرتبط بممارسة كل الحريات الفردية والجماعية الواردة بالباب الثاني منه إذ أنه يمنع كل استثناء أو تقييد أو تفضيل ينتج عنه تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الانسان وممارستها لذلك وضعت السلطة التأسيسية فصلاً يحمي ممارسة الحقوق والحريات في صورة وردت عليها قيود وهو الفصل 49 من دستور 2014.

ويستدرك القول أن دستور 2022 قام بإعادة نسخ الفصل المذكور في نسخة مشبوهة لا تضمن بصفة مطلقة حماية الحقوق والحريات من أي انتهاك أو تعسف من السلطة العامة خاصة إذا وردت عليها قيود تحدّ من ممارستها في إطار سعي الدولة إلى حماية الأمة الاسلامية وتحقيق مقاصد الاسلام على حساب الحريات الفردية.

* قيود وموانع

واستشهد الأستاذ محمد أمين الجلاصي على ذلك من خلال ما ورد بالفصل 55 من الدستور الذي ينصّ على «لا توضع قيود على الحقوق

والحريات المضمونة بهذا الدستور الأيمقتضى قانون وضرورة يقتضيها نظام ديمقراطي يهدف لحماية الغير أو لمقتضيات الأمن العام أو الدفاع الوطني أو الصحة العمومية ويجب ألاّ تمسّ هذه القيود بجوهر الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وأن تكون مبرّرة بأهدافها متناسبة مع دواعيها».

وقدّم هنا ملاحظات متصلة بغياب التنصيص على الدولة المدنية والديمقراطية والتي تقوم على مبادئ تحمي مضمون الحقوق والحريات وتفرض على السلطات وخاصة القضاء التقيد بها في صورة حصول تجاوز من السلطة العامة وتمثّل هذه المبادئ في المواطنة وعلوية القانون والتي وردت بالفصل 2 من دستور 2014 وتساءل هنا هل سيطبّق القاضي «مقاصد الاسلام» ويأخذ بعين الاعتبار الإنتماء «للأمة الاسلامية» حتى يقرّ بدستورية القيود الواردة على الحقوق والحريات من عدمها؟

وذكر في هذا الاطار أن أغلب الدساتير العربية تستند على الشريعة ولا تضمن الحقوق نفسها للمرأة والرجل بل وللأقليات غير المسلمة أو حتى لللايينيين بل تضمن في قوانينها الجزائية عقوبات قاسية ضدّ «المرتدين» فكيف ستؤول عبارة «مقاصد الاسلام» عندما تعمل الدولة على الحفاظ على الحرية هل ستعتمد مرجعية دينية بحتة؟ أم هل ستعتمد مرجعية كونية حقوق الانسان في ترابطها وتكاملها؟

* عدم التراجع والتحصين

ويرى الباحث أن الأمل الوحيد يبقى في السطر الأخير من الفصل 55 حيث ينصّ على أنه «لا يجوز لأي تنقيح أن ينال من مكتسبات حقوق الانسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور» فاعتماد مبدأ عدم التراجع وعدم المساس بالحقوق المكتسبة يعني أن الحقوق والحريات المكتسبة بموجب القانون أو نص آخر غير قابلة للتراجع عنها مما يعني أنه يتعيّن تحصين الحقوق والحريات الفردية وتعزيزها باستمرار لكن الأمر يبقى رهين تأويل المحكمة الدستورية للنص الدستوري خاصة وأنّ أعضاءها يقع تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية بالاضافة إلى أنّ تركيبها لا تشتمل على أساتذة القانون والمختصين في مجالات أخرى مما قد يجعل الآراء والأحكام الصادرة ذات رؤية ضيقة.

كما أنّ حذف أحد الهيئات الدستورية المستقلة يؤثر أيضاً على تفعيل الحقوق والحريات ونقصد هنا والقول للأستاذ محمد أمين الجلاصي هيئة حقوق الانسان بالرغم من صدور القانون المنظم لها والتي تتعهد بأي مسألة تتصلّ باحترام حقوق الانسان والحريات وحمائتها وتعزيزها في كونيتها وشموليتها وترابطها وتكاملها وبالتالي فإنّ الدستور لا يحمي الحريات الفردية ولا يحمي الحق في الاختلاف بل يؤسس لحريات مبتورة تمنح وتسلب حسب مزاج السلطة التي يمكن أن تقيدها حسب الآداب العامة ومقاصد الدين الاسلامي وهذا ما كان أشار إليه الباحث في بداية دراسته بالقول أنّ قراءة الدستور والتعمّن في أحكامه لا تستقيم إلاّ إذا قمنا بتحليله بصفته وحدة معنوية ذلك أنّ التوطئة غاب عنها التنصيص على كونية حقوق الانسان وعلى مدنية الدولة وعلى علوية القانون وخاصة مبادئ تسيير الادارة العمومية كالحياد والمساواة والتي نصّت عليها توطئة دستور 2014 وهي ضمانات تحمي الحريات الفردية من ناحية وتحدّد الاطار الذي تعمل فيه مؤسسات الدولة.

* المرجعية المحافظة

وأكد أنّ التوطئة تغلب عليها المرجعية المحافظة من ناحية والأسلوب الحماسي والملحمي المشحون بالغضب والسلبية من خلال العبارات الواردة بالتوطئة لذلك يرى الباحث أنّ توطئة دستور 2014 أقرب وأضمن لوضع اطار لممارسة حقوق الانسان ولئن اعتمدت عبارة «تعليم الاسلام» إلاّ أنها أكدت على ما وصفته بالقيم الانسانية ومبادئ حقوق الانسان الكونية السامية وبذلك لم تحصر الدستور في المرجعية الدينية.

علوية القانون والحياد
والمساواة ضمانات
تحمي الحريات الفردية



وثيقة الإصلاحات التي قدمها الاتحاد إلى رئيسة الحكومة نجلاء بودن للخروج من الأزمة:

الملاحظات والخيارات البديلة للإصلاح



تنفرد «الشعب» بنشر الوثيقة التي قدمها الأخ نور الدين الطبوبي إلى رئيسة الحكومة نجلاء بودن للخروج من الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها تونس وقد حاولنا قدر الإمكان أن نحافظ على عملية تبويبها ضمانا لحسن قراءتها وحتى تكون الأولويات واضحة.

وهذه الوثيقة هي لإعادة النظر في قواعد البنية الاقتصادية ووضع جميع الملفات على الطاولة وطرح الإصلاحات بعيدا عن المهاترات والحلول الترقيعية وهي كذلك تم نشرها للتفاعل سواء بالاثراء أو النقد أو التبرني أو الدفاع عنها والضغط لتنفيذها. نحن نأمل أن تكون هذه الوثيقة للخروج من الأزمة وستواصل جريدة «الشعب» نشر الآراء المختلفة حول هذه الوثيقة باعتبار أن الاتحاد وفي لدوره الوطني ولتاريخه وهو قوة اقتراح ضمن عديد الخيارات للخروج من الأزمة وليس لادارة الأزمة من المأزق وتم تقديم الوثيقة خلال ندوة صحفية يوم 1 سبتمبر 2021 وقدمها الأخ الأمين العام إلى رئيسة الحكومة يوم 2 سبتمبر.

نحن حاولنا فيها طرح أهم التحديات الوطنية وطرح الاشكاليات العامة وأهمها الجباية والخدمات الأساسية من صحة ونقل وتعليم وتحرير الاقتصاد الوطني من قيود اللوبيات والاقتصاد الريعي وهي التي تم اعدادها على مدى عدة أشهر وذلك من خلال ندوات متعددة كما كانت هناك استشارات واقعية وجامعة.

وقد ساهم في الاعداد الأساتذة الأجلاء المشهود لهم بالكفاءة والمهنية والجودة سامي العوادي، منجي بوغزالة، المنجي صفره والمنجي السماعي، عبد الرحمان اللاحقة تم عرضها في عدة ندوات كما تم تقديمها إلى الهيئة الادارية بتاريخ 27 ماي 2023.

مقدمة

هناك إجماع وخصوصا لدى الاتحاد العام التونسي للشغل على:

• خطورة الوضع الاقتصادي وخاصة وضعية المالية العمومية.

• هيكل نفقات ميزانية الدولة غير متوازنة إلى حد كبير: الإنفاق الجاري مقابل الاستثمار العمومي.

• الحاجة المستعجلة والملحة إلى العمل من أجل الخروج من الأزمة.

من الضروري إجراء إصلاحات وإعادة الهيكلة وذلك بالتشاور الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين وعلى رأسهم الاتحاد العام التونسي للشغل وفقاً للمبادئ التالية:

• المساهمة بشكل عادل ومنصف في الجهود والتضحيات اللازمة.

• ضمان المشاركة الفعلية في رسم الخيارات وترتيب الأولويات بما يضمن التزامهم وتبنيهم للأهداف والإصلاحات.

• تحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها وتاريخ تنفيذها وذلك في إطار شامل على المدى المتوسط والبعيد:

• أولا من ثلاث إلى خمس سنوات.

• ومن خمس إلى عشر سنوات، أو حتى أكثر على أساس الاكراهات والمعطيات الحالية.

التحديات الرئيسية:

• النمو وتوازنات المالية العمومية.

• التداين الداخلي والتداين الخارجي في علاقة بالسياسة النقدية ومخاطر التضخم.

• التحكم في كتلة الأجور والدعم وتحسين القدرة الشرائية للاجراء والاستقرار الاجتماعي.

• العدالة الاجتماعية والسياسات التنموية، مع تحديد القطاعات الاستراتيجية.

• الحد من الفوارق الاجتماعية والجهوية، ومقاومة الفقر وضمان التنمية الشاملة والمستدامة.

اللجوء إلى صندوق النقد الدولي: بأية شروط وبأي ثمن؟

• لا يمكن للاتحاد العام التونسي للشغل المشاركة الصريحة في هذه المفاوضات في غياب إجماع وطني ودون توضيح الرؤية بشأن المستقبل القريب للبلاد.

• اختيارات وطنية-وطنية تراعي الإكراهات والسياق السياسي والاجتماعي.

• المفاوضات على رؤية متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: حيث لا يمكننا المواصلة في نهج الحلول الترقيعية دون نظرة شاملة ومعقدة.

• ضبط سياسة اتصالية حول الخيارات الوطنية المتفق عليها وتوحيد الخطاب الرسمي خاصة بين الحكومة و رئاسة الجمهورية.

• الإصلاحات والمفاوضات مع المؤسسات المانحة يجب أن تكون ضمن إطار شامل يعكس رؤية تونس واستراتيجيتها وخياراتها فيما يتعلق بسياساتها الاقتصادية والتنموية.

القسم الأول: ملاحظات حول الوثيقة الحكومية

الوثيقة لا تأخذ بعين الاعتبار السياق العام للبلاد

تحسين قراءة السياق العام من أجل التفاوض بشكل فعال. (والأخذ بعين الاعتبار الوضع الداخلي والخارجي).

• وضع اقتصادي شديد التأثير بالوضع السياسي الصعب وغير الواضح والإرهاب وجائحة «كوفيد» وتداعياتها وتعطل القطاعات الاستراتيجية وارتفاع أسعار الطاقة ودفقة الوضع الإقليمي.

• ضرورة الاخذ بعين الاعتبار تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، خاصة أن الدور الأساسي لصندوق النقد الدولي يتمثل في مساعدة البلدان على تجاوز الصعوبات الظرفية الناتجة عن عوامل خارجية (الجوائح، والنزاعات والأسعار العالمية..).

وثيقة تقليدية تُقدّم إطاراً عاماً يأمل في استعادة

توازن المالية العمومية على المدى القصير والمتوسط دون تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للسياسات العامة وللتوجهات التنموية.

• قراءة متحيزة لمشكلة كتلة الأجور (السياق السياسي، عمال الحضائر، إلخ) إضافة إلى المقارنات الدولية الموجهة.

• عدم وجود أهداف كمية تتعلق بالتشغيل والدخل والاستثمار (العام والخاص): إعادة تشغيل القطاعات ذات القدرات غير المستغلة على الوجه الأكمل (النفط والفسفات والاشغال العامة والطاقات المتجددة والفلاحة على وجه الخصوص).

رؤية تقليدية تفتقد للفاعلية

رؤية تقليدية هدفها العودة سريعا إلى التوازنات العامة للمالية العمومية وللمؤشرات العادية للاقتصاد الكلي على حساب الفئات الضعيفة المتضررة من الأزمة (تجاهلت حتى المقاربات المحددة للتحكم في العجز والمقترحة من طرف المؤسسات الدولية):

• قبلت جميع البلدان المتقدمة قواعد تمويل مختلفة (اللجوء إلى البنك المركزي، أسعار الفائدة الحقيقية السلبية، التمويل العمومي المرتفع والالتجاء إلى المديونية، إلخ).

• لقد منح صندوق النقد الدولي في سنة 2020 هبات وحقوق سحب خاصة على المدى الطويل وهناك إمكانية لإعادة استخدام حصص من حقوق السحب الخاصة الممنوحة للبلدان الغنية في عام 2022 للبلدان النامية المثقلة بالديون.

• هناك مخاطر كبيرة لفشل البرنامج في منتصف الطريق مما سيكون له عواقب وخيمة على البلاد

الوثيقة الحكومية تهدف إلى إدارة الأزمة وليس الخروج منها

1. سيناريوهات متشائمة يمكن أن تؤدي إلى تأجيج التوترات والاضطرابات الاجتماعية (السيناريوهات المقترحة لا تقدم إجابات واضحة للانتظارات والاستحقاقات بشكل ملموس)، حيث

سيتأزم الوضع بتسجيل:

• مليون عاطل عن العمل.

• انخفاض في القدرة الشرائية بنسبة 25 % تقريبا.

• زيادة الفقر وتنامي الفوارق.

• تراجع وتيرة تراكم رأس المال البشري (الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسات المقترحة).

• تهدف الوثيقة إلى السيطرة على الأزمة لا للخروج منها لكنها تظل دون الانتظارات حيث حققت البلدان المماثلة نمواً متوسطاً بـ 6 % في عام 2021 مقابل 3.5 % تقريبا لتونس. تونس في حاجة إلى 3 سنوات لاستعادة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.2 % في سنة 2020.

• تتجاهل الوثيقة معطى رئيسياً يتمثل في تعطل محرك النمو (الاستثمار).

• غياب إطار تنموي شامل

• ربط وثيقة الحكومة بالميزانية الاقتصادية: الانتهاء بسرعة من تحديد الخطوط العريضة لخطة التنمية على المدى المتوسط (وطني جهوي وقطاعي).

• لا يزال النمو المحتمل مهماً ولكن تعوقه إصلاحات غير مكتملة (غياب الرؤية والافتقار إلى الإرادة وعدم الكفاءة وتلاقي مصالح عديد الأطراف).

• تحليل جزئي وغير مكتمل للمشاكل: التركيز على ترشيد الإنفاق مع تقليل إمكانات الموارد التي يمكن تعبئتها:

1. الغش والتهرب الضريبي.

2. الاقتصاد غير المنظم.

3. الديون المثقلة للدولة (20 مليار دينار تونسي).

4. محاربة الفساد بكل أنواعه (تشمل معاملات المواطنين مع الإدارة كذلك).

استقرار الاقتصاد الكلي مستحيل بدون نمو

• مقترحات غير مجدية وغير قابلة للتطبيق: تجميد الأجور، رفع الدعم دون دراسة معمقة (عدم تقييم الآثار الاجتماعية خاصة مع غياب تدابير



لدولة من البورصة بدلاً من المرور عبر البنوك التي تفرض هوامش ربح عالية (معدل 9 BTA % مقابل نسبة فائدة للاخار بنسبة 5 %).

- اتخاذ تدابير مالية زجرية لمزيد التحكم في الديون.

- 3. استكشاف فرص التعاون الثنائي (إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة والقروض الثنائية).
- 4. إنشاء وكالة تونس للخزينة لضمان تصرف أكثر نجاعة وشفافية لديون الدولة وخزنتها.
- 5. التوجه إلى التداين الأخضر: إصدار «سندات خضراء» على غرار نيجيريا وتشيلي...

- 6. النظر في دراسة مدى فاعلية إعادة تصنيف الديون: تمديد آجال الاستحقاق وتسهيل الدفوعات لا سيما أن الدين الخارجي التونسي هو في الغالب متعدد الأطراف وثنائي. وبالتالي يتم التعاقد مع المانحين بشروط ميسرة (أسعار فائدة منخفضة وآجال طويلة).

إصلاحات استراتيجية عاجلة للنجاح في سياساتنا التنموية

- الحفاظ على تراكم رأس المال البشري وتعزيزه: المشاركة والحوار المجتمعي وتكافؤ الفرص.
- إصلاح منظومة التعليم بكل مراحلها والتكوين المهني محوره الأساسي الملتقي.

- إصلاح المنظومة الصحية وضمان الوصول الشامل والعدل بتكاليف معقولة.
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- الفلاحة والصيد البحري.
- المحافظة على الثروات الطبيعية وترشيد استغلالها ومعالجة نقص منسوب مياه الشرب.
- السياحة.

- السياسة الصناعية.
- معالجة التلوث في عديد الجهات والأحياء وفرز ومعالجة النفايات وإحكام التصرف فيها وتثمينها.
- منظومة النقل.

- مكافحة البطالة وخلق فرص العمل اللائق.
- السياسات الاجتماعية وخصوصاً المنحة العائلية.

- التنمية الجهوية وجودة الحياة.
- رقمته الإدارة.
- الحماية الاجتماعية للجميع.
- تكريس ثقافة العمل والتجديد والابتكار.

والنسيج...).

- 4. استراتيجية قطاعية جديدة تعتمد على القطاعات ذات التشغيلية العالية: الصناعات الكهربائية والميكانيكية والفلاحة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة، الصناعات الغذائية وصناعة الأدوية.

- 5. إصلاح قطاع الخدمات اللوجستية.
- 6. الإحاطة بالشركات الناشئة ودعمها.
- 7. ضمان التواجد الاقتصادي في ليبيا وتعاون أكبر مع الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء.

الانتعاش الاقتصادي 2: مناخ استثماري أفضل

- 1. الإصلاح المؤسسي لتحسين القدرة على تنفيذ الاستثمارات العامة والخاصة.

- 2. مراجعة قانون الاستثمار: إزالة معوقات الوصول إلى الأسواق وترشيد الإنفاق الضريبي.
- 3. دور السوق المالية في تمويل الاقتصاد: تنافسية أفضل وزيادة المنافسة بين البنوك ومحاربة الوضعيات الريعية في القطاع المالي وغيره.

- 4. إعادة إطلاق المشاريع المهيكلية على غرار: بن قردان (خدمات لوجستية، سيدي بوزيد (الصناعات التحويلية الغذائية)، القصرين (الرخام) وباجة (حوض مجردة)...

الانتعاش الاقتصادي 3: إطار مؤسسي أفضل

- الإصلاحات المؤسسية:
- أكثر فاعلية وشفافية لنشاط السوق: تعزيز المنافسة.

- حماية أفضل للقدرة الشرائية: التحكم في تكوين الأسعار ومراقبة مسالك التوزيع وأسواق الجملة.
- تسريع إصلاحات الديوانة (مركز الإعلامية لوزارة المالية).

- إعادة النظر في العلاقات التجارية هندسة أفضل للديون

1. مراجعة هيكلية الدين العمومي:

- ترشيد اللجوء إلى المديونية الخارجية حسب الحاجات الحقيقية.

- سياسة نقدية أكثر مرونة لإعادة التمويل (على حساب تضخم مالي مرتفع نسبياً).

- استكشاف الإمكانيات التي توفرها السوق المالية المحلية والصكوك في الخارج.

- تطوير سوق الأوراق المالية الثانوي المحلي لجذب المستثمرين في رفاق الخزينة: التمويل المباشر

- الحوكمة.
- الوضع المالي.
- الموارد البشرية.
- بعث صندوق للإصلاح المالي للمؤسسات العمومية.
- 3. إجراء مراجعة للإنفاق العام (Public Expenditure Review): أنفق بشكل أفضل وأنجع.

تعزير الموارد 1: إمكانيات كبيرة يمكن تعبئتها من أجل نظام جبائي عادل ومنصف

- 1. الاستثمار في تحديث الإدارة الضريبية ورقمنتها.
- 2. مكافحة الفساد بكل أنواعه ووضع استراتيجية متكاملة للعرض.

- 3. استئناف الإصلاحات الجبائية.
- 4. تسوية الديون المثقلة المسجلة.
- 5. رقمته الاقتطاع من المورد والأداء على القيمة المضافة.

- الفوترة الإلكترونية وإلغاء التعامل نقداً.
- توسيع القاعدة الضريبية (القطع مع النظام التقديري).

- إصلاح المنظومة الجبائية.
- مراجعة نسبة الأداء على أنشطة التجارة وفي المساحات التجارية الكبرى.

- تصفية شركة الكرامة القابضة.
- مراجعة الحوافز الضريبية (80 % غير فعالة).
- 5. وضع استراتيجية تدريجية لتعبئة موارد إضافية.

- ضريبة على الثروة.
- الضرائب على الأرباح العقارية والمالية.
- الانتعاش الاقتصادي 1: إنعاش القطاعات الاستراتيجية

- 1. التزام واضح بإعادة إطلاق القطاعات الاستراتيجية بتحديد أهداف كمية واضحة: الفسفاط والطاقة والبناء والفلاحة والسياحة.

- 2. تشجيع إنتاج الطاقات المتجددة: تأثيرات إيجابية متعددة (النمو، الاستثمار الأجنبي المباشر، العجز الخارجي والمديونية، المساعدات). تشجيع وتحرير الأنشطة في المجال البيئي

- 3. استكشاف فرص إمكانيات نقل أنشطة صناعية وسلاسل التّموين التي يوفرها وضع ما بعد «كوفيد» والحرب الروسية الأوكرانية (صناعة الأدوية

التخفيف والتوجيه والتصويب...).

- غياب تحديد رافعات النمو: الخطأ في تحديد قطاعات الانتعاش ونقص في تعبئة القطاعات ذات الإمكانيات غير المستغلة.

- مراجعة الوثيقة بأكملها من خلال اقتراح سياسات استباقية تهدف إلى استقرار المالية العمومية بالتزامن مع إنعاش الاقتصاد.

- ضرورة اقتراح برنامج على أفق زمني أطول وإيجاد حلول خاصة للوضعيات والسياقات الخاصة. القسم الثاني: خيارات بديلة للخروج من الأزمة واستقرار المالية العمومية بالتوازي مع ضمان الانتعاش الاقتصادي

استرجاع توازن المالية العمومية مع ضمان الانتعاش الاقتصادي عبر سياسات طوعية تعتمد على 4 أسس:

1. ترشيد النفقات

2. دعم الموارد

3. إنعاش الاقتصاد

4. هندسة أفضل للديون

ترشيد التّفات: كتلة الأجور

1. الالتزام بالحفاظ على تطور كتلة الأجور عند مستوى أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ويساوي على الأقل نسبة التضخم محافظة على القدرة الشرائية (بما يبقى على القدرة الشرائية للمواطنين ويحافظ على مكاسب وحقوق الأجراء).

2. التفاوض بشأن الزيادات خاصة من خلال الإصلاح الضريبي (مراجعة الإعفاء الضريبي البالغ 5000 دينار تونسي).

3. إعادة توزيع الموظفين العموميين و منح استقلالية الميزانية لبعض الهياكل التي لم تعد تستمد دخلها من الميزانية العامة للدولة.

4. الحظر الفوري لازدواجية العمل،

5. إطلاق حوار من أجل إصلاح عميق للتوظيف العمومية وتحديثها.

ترشيد الانفاق: الدعم

1. الانكباب على موضوع الدعم عموماً بصفة شاملة:

- المواد الأساسية،
- المحروقات،

- النفقات الجبائية لصالح النسيج الاقتصادي،
- 2. البدء بمكافحة تسرب الدعم خارج الأسر التونسية.

- تسريع تنفيذ المعرف الوحيد: مراجعة المقاربة الحالية.

- التحكم الذكي في توزيع السلع المدعومة عبر الحلول الرقمية (التأثير المتوقع - 45 % من ميزانية الدعم لعام 2021).

- إلغاء تدريجي لدعم الطاقة للقطاع الإنتاجي (الكهرباء والغاز للضغط المتوسط والعالي).

- الانخراط في حوار حول توجيه الدعم لصالح الطبقات الضعيفة والوسطى والأجراء عموماً.

- 3. إصلاح معمق للإعفاءات الضريبية: قرابة 5000 مليون دينار

ترشيد الإنفاق: المؤسسات العمومية

والمشاريع الكبرى

1. الشروع في برنامج الإصلاحات العاجلة للمؤسسات العمومية وفق الأسس التي تمت مناقشتها في المسودة الاقتصادية التي أعدها قسم الدراسات والتوثيق وتوصيات منتدى المؤسسات العمومية وفق مبادئ الإصلاح التالية:

إعداد: رمزي الجباري - عدسة: منتصر العكرمي

المؤتمر 24 للاتحاد الجهوي بنابل تحت شعار وحدة، نضال وثبات

الأخ حاتم بن رمضان كاتباً عاماً جديداً ووحدة النقابيين وتضامنهم أساس النجاح



لا شيء يعلو فوق صوت الحق والاتحاد هو الحق في هذه البلاد بما أنه تأسس على الاقتراح والحوار - هذا ما قيل في المؤتمر 24 للاتحاد الجهوي بنابل الذي دارت أشغاله في ظروف طيبة جداً بإشراف الأخ سامي الطاهري الأمين العام المساعد المكلف بالاعلام والنشر.

- تحدث أحد المتدخلين التابعين لقطاع البلديات بنابل عن رفض مراقب المصاريف الامضاء.
- تعاني ولاية نابل من نقص في قطاع القيمين بـ 262.
- عدد كبير من الشركات المنتصبة معتمدة منزل بوزلفة قابله غياب وسائل العمل المريحة.
- انتقد عدد كبير من المتدخلين غياب تفقيديات الشغل في القطاع السياحي بعد الذي تعرّض له العمّال في نزل «لايكو» و«السندباد» من طرد تعسفي.
- كلمة الأخ الناصر الماجدي كانت مؤثرة جداً وهو يغادر ساحة النضال النقابي بعد بلوغه شرف المهنة وهو التقاعد.

- قال الأخ عباس الحناشي الكاتب العام المتخلى والذي لم يتمّ التجديد له - أنه أخطأ التقدير في بعض المسائل.

- استأثر ملف الاتحاد المحلي بالهوارية ببالغ الاهتمام.

- أكد الأخ سامي الطاهري في رده على التدخلات أن الاتحاد منظمة نقابية وطنية وليس حركة ثورية. كما أضاف أن هذه التضحيات تدخل في خانة الصراع الاجتماعي.

- حصل اجماع على أن النضال في القطاع الخاص هو أشبه «بالموت البطيء» أمام ما يتعرّض له العمّال من طرد يومي وتنكيل بهم في ظل أن ولاية نابل على أهميتها الجغرافية والسياسية والاقتصادية لا توجد بها مؤسسات تشغيلية كبيرة إذ أن المعدّل العام يؤكد وجود مؤسسات بـ 50 عاملاً في أقصى الحالات.

في رده على تدخلات أساتذة التعليم الثانوي بنابل قال الأخ سامي الطاهري (ابن القطاع لمن لا يعرف) أنه ثمة تقديرات من هنا وهناك في معالجة الملفات أما أن هناك تصدّع فالكلمة كبيرة جداً.

الهدوء أولاً وأخيراً

يمكن وصف مؤتمر الاتحاد الجهوي بنابل بالمؤتمر الهادئ في علاقة بما طرح من ملفات وكذلك الأجواء التي ميّزت الردود التي انتهت كما بدأت بعد أن أقتنع الأخ سامي الطاهري الحاضرين مؤكداً أنه ليس كل ما يعلم يقال والاتحاد مقدم على محطات نضالية والأزمة بدأت تطلّ ولا بد أن يكون الجميع على استعداد لها (سننشر اللائحة العامة في عدد لاحق).

آخر ولا أحد سيصدق أن الحكومات المتعاقبة ساعية لخدمة «الزوالي» بل بالعكس فهي ساعية وتمسّكة بضرورة رفع الدعم خلال 3 سنوات كما أن المؤسسات العمومية الكبرى مستهدفة إذ هم يريدون التخلص منها من خلال اغراقها في الديون.

مجلس وطني بعد مؤتمر صفاقس

عاد الأخ سامي الطاهري إلى الذاكرة وتوقّف أمام اضراب 16 جوان الماضي مؤكداً أن على جميع النقابيين الاستعداد للنضال لأن الأزمة آتية ولا بد من توقع كلّ السيناريوهات الممكنة وغير الممكنة لأن ما أشبه اليوم بالأمس الهيكلية لسنتي 1978 و1985 بما أن عملية التفويت مسّت آنذاك حدود

على لعب دورها أما التعليم فحدث ولا حرج وصولاً إلى النقل وما تعرفه الشركات الوطنية من عجز مالي كبير بعد أن فتح فيه المجال للاستثمار وبالتالي الاستفادة من موارده المالية الكبيرة - والحال أن هذه القطاعات هي حق دستوري وواجب الدولة في أن ترعاها وتوفّر للمواطن حقوقه.

حكومة بون كسابقاتها في الشعارات...

قال الأخ سامي الطاهري أن حكومة نجلاء بون كغيرها من الحكومات المتعاقبة ترفع شعارات الإصلاح ومقاومة الفساد والحال أن على أرض الواقع تطلّ الشعارات مرفوعة حتى يأتي ما يخالف ذلك - بما أن واقع المفاوضات الاجتماعية أثبت

تجاوزات في القطاع الخاص ولا لعقلية «فسخ وعاود»

2780 مؤسسة. وأشار الأخ سامي الطاهري إلى كون مؤتمر صفاقس الأخير حمل النقابيين مسؤولية انقراض ما يجب انقراضه في علاقة بالوضع الاقتصادي المتدهور - لذلك واستجابة لطلب المؤتمر وهو سلطة قرار فإن الاتحاد يسير نحو عقد مجلس وطني لاتخاذ ما يجب اتخاذه من خطوات كما أن الاتحاد وهياكله لعبوا دورهم الوطني التنبيهي والتحذيري والدور أننا نبهنا للآتي من أحداث ومن سيناريوهات تطبخ هنا وهناك لأن الاتحاد مجبول عليه أن يلعب دوره الوطني كقوة خير «تحدّر وتقتحّر» وعلى الحكومات أن تكون مستمعة جيدة لنداءات المواطنين لتساعدتهم على مجابهة مشاكل الحياة لا أن تزيد في أوجاعهم وآلامهم.

من داخل القاعة

- تمّ توزيع بيان انتخابي لقائمة الوحدة والثبات بمجرد انتهاء الأخ الأمين العام نورالدين الطوبوي من كلمته وقد وزّع البيان على الحاضرين الأخ حاتم بن رمضان وسقط منها بعد ذلك الكاتب العام المتخلى الأخ عباس الحناشي. - لجنة فرز الأصوات والتثبّت من النيابات تكوّنت من الاخوة فرجاني السميعة وصابر خريش وشكري بوقرة وأمين بن سعيد وحسن البوغديري.

أن الحكومة مصرّة على مزيد الاقتطاع في علاقة بالمساهمة بـ 1% إذ كان اطارها العام أن تكون ظرفية فيما تريد حكومة بون أن تكون دائمة رغم أن الخلل كبير في الصناديق الاجتماعية كما تأثرت «الكنام» مادياً من جائحة كورونا - وأضاف الأخ سامي الطاهري أن الأزمة الحالية سياسية والدليل ارتفاع التضخم إلى حدود 9,2% وقد يصل إلى 10 مع نهاية شهر سبتمبر 2022 رغم أن حكومة بون تتصدّر المشهد السياسي والاقتصادي منذ ما يزيد عن السنة. وختمها بسؤال على غاية الأهمية وهو أين هي الإصلاحات؟ بل بالعكس فحكومة بون تغيب عنها العدالة الاجتماعية أما عن مقاومة الفساد فهي مشهدية أكثر منها أي شيء

قلنا أن الأشغال دارت في احترام للرأي والرأي الآخر وقد استأثرت قضيّة أعوان بلدية قرية الموقوفين في السجن المدني بمرناق بعد شكوى كيدية رفعها رئيس بلدية قرية ضدّ أعضاء النقابة بكل التدخلات. وحتى نضع القارئ في الصورة فإن قائمة الوحدة والثبات كانت وزّعت بياناً انتخابياً قبل انطلاق أشغال المؤتمر الانتخابي الذي افتتح أشغاله الأخ نورالدين الطوبوي وترأسه الأخ سامي الطاهري الذي أكد خصوصية المرحلة في ظلّ وضع سياسي واقتصادي واجتماعي صعب يتسم بالضبابية على جميع الواجهات، وهو ما يدفع إلى مزيد التضامن النقابي لمواجهة توجهاته الليبرالية المتوحشة في علاقة بالارتفاع الجنوبي للأسعار زيادة على التضخم الذي فاق كلّ الحدود ليصل معدّله إلى 9,2% وصولاً إلى الاحتكار والمضاربة التي من نتائجها تغييب عديد المواد الأساسية والمعيشية في حياة التونسيين كالسكر والقهوة والأرز.

وأضاف الأخ سامي الطاهري أن الوضع يحتم الابتعاد عن «عقلية فسخ وعاود» لأننا جربنا توجهاتهم ونواياهم ودليلنا أنهم بدؤوا في تنفيذ سياسات أخرى مراحلها تبدأ بتعيين عدد من المديرين الذين كانوا يتواجدون في القطاع العام ضمن مخطّط ما يسمّى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وبأجور خيالية (؟).

حق دستوري وواجب الدولة

الصحة والتعليم والنقل هي قطاعات عموميّة أفرغت من مضمينها وتدار هذه القطاعات في هذا الزمان بمنهج تفكيكي لثوابتها - بما أنها قطاعات مهمّة في حياة التونسيين - فإذا المستشفيات عاجزة



الاتحاد الجهوي للشغل بصفافس

دعوة للاستعداد للنضال وتفعيل المشاريع المعطلة



10 - التعجيل بتنفيذ المشاريع المعطلة بالجهة. وعليه فإننا نعبّر عن استعدادنا التام لإنجاح الاضراب العام المزمع تنفيذه، كما ندعو كافة التشكيلات النقابية بجهة صفافس للاستعداد من أجل النضال في سبيل حماية الشغالين والدفاع عن الحق النقابي وعن منظماتنا بكل الوسائل النضالية المشروعة بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بصفافس.

من جهة أخرى أصدرت اللجان الجهويتان الموسعتان لقسم المرأة والشباب العامل بجهة صفافس بحضور الأخ مروان الشريف منسق قسم المرأة والشباب العامل والعلاقة مع الجمعيات والمؤسسات الدستورية وبعد التداول والنقاش فقد تمّ تسجيل:

- إعتزازنا بالانتماء للاتحاد العام التونسي للشغل منظمة وطنية ديمقراطية مستقلة ومناضلة وتجددنا للدّود عنها والتصدي لكل محاولات استهدافها.

- استعدادنا للامشروط للدفاع عن منظماتنا ضدّ الحملات المشبوهة التي تقودها بعض الأطراف.

ونطالب بـ:

1. سحب المنشور 20 سيء الذكر الذي يستهدف الحق في العمل النقابي وهو ما يخالف دستور الجمهورية التونسية والمعاهدات الدولية.

2. دعوة جميع الأطراف المتداخلة من سلط جهوية

اجتمعت المكاتب التنفيذية للفروع الجامعية للوظيفة العمومية بجهة صفافس المجتمعون بإشراف المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بصفافس، وبعد تدارسه للوضع العام والوطني والجهوي فقد أصدرت البيان التالي:

1 - الاسقاط الفوري واللامشروط للمنشور عدد 20 الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 2021 دفاعا عن الحق النقابي.

2 - الاسراع بإنهاء المفاوضات الاجتماعية بجانبها الترتيبي والمالي مع ضرورة الترفيع في الميزانية المخصصة لدعم المؤسسات العمومية.

3 - إلغاء التشغيل الهش وفتح باب الانتدابات لسدّ الشغورات في الوظيفة العمومية.

4 - تفعيل كل الاتفاقات المبرمة وصرف المستحقات المتخلدة بالذمة.

5 - التصدي لرفع الدعم والتفويت في المؤسسات العمومية.

6 - الرض المطلق لإملاءات صندوق النقد الدولي.

7 - العدالة الجبائية.

8 - دعوتنا للإصلاح الجذري للمنظومة التربوية بمشاركة الهياكل النقابية.

9 - حلّ المشاكل البيئية بجهة صفافس والتي تنبئ بكارثة بيئية وصحية خطيرة على متساكني الجهة.

عدم توفر مواطن شغل تضمن الحق في العيش الكريم وندعوها إلى إيجاد حلول جذرية لحلّ المشكل القائم. فينسا لسلطة تقتل شعبها وأحلامه.

3. رفضنا القطعي للتدخل الأجنبي الذي يمسّ من سيادة بلادنا وخاصة إملاءات صندوق النقد الدولي التي تمسّ مباشرة من قوت شعبنا.

هذا ونؤكّد على رض الصفوف الداخلية للدفاع عن الاتحاد والوطن واستعدادنا لخوض النضالات بكل أشكالها المشروعة دفاعا عن استقلالية قرارنا وصورنا لسيادة وطننا، كما نعبّر عن استعدادنا وانخراطنا للامشروط في انجاح الاضراب العام المزمع تنفيذه في القطاع العام والوظيفة العمومية الذي سحدّد تاريخه الهيئة الادارية الوطنية.

وحكومة لإيجاد حلّ جذري وفوري لأزمة النفايات بجهتنا وتحمل مسؤولياتنا في ضمان بيئة سليمة باعتباره حقاً دستورياً وإنسانياً.

3. دعوة السلط لتنفيذ المشاريع المعطلة بجهة صفافس ودفع عجلة التنمية وتطوير البنية التحتية بالجهة.

ونجدد:

1. دعوتنا الحكومة لفتح جولة جديدة من المفاوضات الاجتماعية للزيادة في أجور القطاعين العام والخاص والوظيفة العمومية والتصدي لارتفاع الجوني للأسعار لتحسين المقدرة الشرائية للمواطن التونسي.

2. تحميلنا المسؤولية للسلطة الحاكمة في إزهاق أرواح شبابنا ونسائنا وأطفالنا في عرض البحار نتيجة

وزارة الداخلية

بلدية عين دراهم

إعلان بثة عمومية بالإشهار والمزاد العلني للمرة الأولى

تعتزم رئاسة بلدية عين دراهم إجراء بثة عمومية بالإشهار والمزاد العلني للمرة الأولى لاستئجار السوق الأسبوعية والمسلك البلدي لسنة 2023 وذلك حسب بيانات الجدول التالي:

الفصل	السعر الافتتاحي	الضمان الوقفي	تاريخ وتوقيت ومكان البثة	طريقة خلاص ثمن اللزمة	مدّة اللزمة
لزمة المعاليم الموظفة على السوق الأسبوعية	45.000.000 د	4.500.000 د	يوم الثلاثاء 27 سبتمبر 2022 على الساعة العاشرة صباحا بقصر البلدية	يقع تقسيط الثمن النهائي للزمة إلى 12 قسطا شهريا متساويا	سنة واحدة من غرة جانفي 2023 إلى موفى ديسمبر 2023
لزمة المعاليم الموظفة على المسلك البلدي	7.250.000 د	725.000 د			

لزمة استخلاص المعاليم الموظفة على السوق الأسبوعية أو المسلك البلدي بعين دراهم لسنة 2023» ويرسل بالبريد مضمون الوصول أو بالبريد السريع أو يودع بمكتب ضبط البلدية وحدد آخر أجل لقبول الترشيحات ليوم الاثنين 26 سبتمبر 2022 إلى حدود الساعة الخامسة ونصف مساء. تحتفظ البلدية لنفسها بحق عدم إتمام اللزمة عند الإقتضاء.

المشارك الذي ترسي عليه البثة مطالب بـ:

* تأمين مبلغ الضمان النهائي لدى السيد قابض المالية محتسب بلدية عين دراهم في أجل أقصاه 72 ساعة من تاريخ الإعلان على نتائج اللزمة والمقدر بربع الثمن النهائي المقدم من صاحب العرض الفائز.

* تأمين مبلغ ضمان التسجيل عقد اللزمة وكراس الشروط في أجل أقصاه 72 ساعة من تاريخ الاعلان على نتائج اللزمة ويتمّ تحديد مبلغ الضمان المستوجب وفقا لأحكام مجلة التسجيل والطابع الجبائي.

* إمضاء عقد مطابق لمقتضيات كراس الشروط وعقد اللزمة النموذجي طبقا للتشريع الجاري به العمل.

* تسجيل العقد وكراس الشروط بالقباضة المالية 10 أيام من تاريخ الإعلام من طرف مانح اللزمة عن طريق إشعار مضمون الوصول مع الإبلاغ بالبلوغ بمصادقة سلطة الاشراف وتحمل مصاريف التسجيل والطابع الجبائي على صاحب اللزمة.

وللمزيد من الارشادات يمكن الاتصال بالهاتف على الرقم التالي: 78.655.801 أثناء توقيت العمل الاداري.

فعلى الراغبين في المشاركة في هذه البثة والذين لم تتخلد بذمتهم ديون لفائدة الدولة أو الجماعات المحلية وليست لهم سوابق عدلية أو في حالة إفلاس أن يسحبوا من الادارة البلدية بطاقة إرشادات المعدة للغرض وتعميرها وإرجاعها للبلدية معرف بإمضائها من طرف المشارك مصحوبة بالوثائق التالية:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

- كراس الشروط معرف بإمضائه من طرف المشارك.

- نظير من الباتيندا سارية المفعول (المعرف الجبائي لمستلزم أسواق) طبقا لمقتضيات الفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

- شهادة تثبت تسوية الوضعية الجبائية للمترشح.

- شهادة إبراء من الديون الراجعة للدولة.

- شهادة إبراء من الديون الراجعة للجماعات المحلية.

- نسخة من العقد التأسيسي للشركة إذا كان المتعهد شخصا معنويا.

- تصريح على الشرف يثبت أنّ مقدم العرض ليس في حالة افلاس.

- شهادة سارية المفعول في الانخراط بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- إثبات تأمين ضمان وقفي (10/1 من السعر الافتتاحي) طبقا للبيانات المذكورة أعلاه مسلمة من قابض المالية محتسب بلدية عين دراهم.

توضع الوثائق المذكورة بطرف مغلق لا يتضمّن أي معطيات حول المترشح الأ عبارة «لا يفتح

الاتحاد الجهوي للشغل بنقوبة

الفرع الجامعي التأسيسي لموظفي التربية بمنقوبة

يعلم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنقوبة أنه تقرّر عقد مؤتمر الفرع الجامعي التأسيسي لموظفي التربية بمنقوبة يوم السبت 17 سبتمبر 2022 بداية من الساعة التاسعة صباحا (09.00) بدار الاتحاد الجهوي للشغل بمنقوبة.

فعلى كلّ راغب في الترشح للمكتب التنفيذي للفرع الجامعي ممّن تتوفّر فيه الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل (112) من النظام الداخلي التقدّم بمطلب ترشح باسم الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل في أجل أقصاه يوم الخميس 8 سبتمبر 2022 على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال (16.30).

يشترط في المترشّح أن يكون خالص الانخراط بالاتحاد العام التونسي للشغل مدّة أربع سنوات كاملة متتالية عند الترشح وأن يكون خالص الذمّة مع قسم المالية بالاتحاد. أن يكون متحمّلا للمسؤولية النقابية لمُدّة لا تقلّ عن أربع سنوات كاملة متتالية عند الترشح أو كان تحمّلها لمُدّة لا تقلّ عن خمس سنوات كاملة.

أن يكون مباشرا غير متقاعد.

يضمّ المكتب التنفيذي للفرع الجامعي إمراة على الأقل طبقا للفصل 112 من النظام الداخلي ولا يمنع عدم تقديم إمراة لترشحها من انعقاد المؤتمر في تاريخه.

كلّ من تمّ انتخابه ملزم بالاشتراك بجريدة «الشعب» طبقا للفصل 215 من النظام الداخلي.

ملاحظة:

الرجاء من كل مترشح مدّنا بالمعروف الوحيد ورقم الهاتف زيادة عن الاسم واللقب واسم المؤسسة بخط واضح.

مؤتمر بطبرية

يعلم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنقوبة أنه تقرّر عقد مؤتمر الاتحاد المحلي للشغل بطبرية يوم الأحد 18 سبتمبر 2022 بداية من الساعة التاسعة والنصف صباحا (09.30) بدار الاتحاد الجهوي للشغل بمنقوبة.

فعلى كلّ راغب في الترشح للمكتب التنفيذي للفرع المحلي ممّن تتوفّر فيه الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل (99) من النظام الداخلي التقدّم بمطلب ترشح باسم الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل في أجل أقصاه يوم الجمعة 9 سبتمبر 2022 على الساعة الواحدة بعد الزوال (13.00).

يشترط في المترشّح أن يكون خالص الانخراط بالاتحاد العام التونسي للشغل مدّة خمس سنوات كاملة متتالية عند الترشح وأن يكون خالص الذمّة مع قسم المالية بالاتحاد. أن يكون متحمّلا للمسؤولية النقابية لمُدّة لا تقلّ عن أربع سنوات كاملة متتالية عند الترشح أو كان تحمّلها لمُدّة لا تقلّ عن خمس سنوات كاملة.

أن يكون منخرطا في إحدى الهياكل الأساسية وأن يعمل في نطاق المعتمدية أو المعتمدات الراجعة إليه بالنظر باستثناء المتقاعدين.

يضمّ المكتب التنفيذي المحلي إمراة على الأقل طبقا للفصل 98 من النظام الداخلي. ولا يمنع عدم تقديم إمراة لترشحها من انعقاد المؤتمر في تاريخه.

كلّ من تمّ انتخابه ملزم بالاشتراك بجريدة «الشعب» طبقا للفصل 215 من النظام الداخلي.

مؤتمر الفرع الجامعي للفلاحة

يعلم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنقوبة أنه تقرّر عقد مؤتمر الفرع الجامعي للفلاحة بمنقوبة يوم الجمعة 16 سبتمبر 2022 بداية من الساعة التاسعة والنصف صباحا (09.30) بدار الاتحاد الجهوي للشغل بمنقوبة.

فعلى كلّ راغب في الترشح للمكتب التنفيذي للفرع الجامعي ممّن تتوفّر فيه الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل (112) من النظام الداخلي التقدّم بمطلب ترشح باسم الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل في أجل أقصاه يوم الخميس 8 سبتمبر 2022 على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال (16.30).

يشترط في المترشّح أن يكون خالص الانخراط بالاتحاد العام التونسي للشغل مدّة أربع سنوات كاملة متتالية عند الترشح وأن يكون خالص الذمّة مع قسم المالية بالاتحاد. أن يكون متحمّلا للمسؤولية النقابية لمُدّة لا تقلّ عن أربع سنوات كاملة متتالية عند الترشح أو كان تحمّلها لمُدّة لا تقلّ عن خمس سنوات كاملة.

أن يكون مباشرا غير متقاعد.

يضمّ المكتب التنفيذي للفرع الجامعي إمراة على الأقل طبقا للفصل 112 من النظام الداخلي ولا يمنع عدم تقديم إمراة لترشحها من انعقاد المؤتمر في تاريخه.

كلّ من تمّ انتخابه ملزم بالاشتراك بجريدة «الشعب» طبقا للفصل 215 من النظام الداخلي.

مؤتمر الفرع الجامعي للشؤون الاجتماعية

يعلم المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بمنقوبة أنه تقرّر عقد مؤتمر الفرع الجامعي للشؤون الاجتماعية بمنقوبة يوم الخميس 15 سبتمبر 2022 بداية من الساعة التاسعة والنصف صباحا (09.30) بدار الاتحاد الجهوي للشغل بمنقوبة.

فعلى كلّ راغب في الترشح للمكتب التنفيذي للفرع الجامعي ممّن تتوفّر فيه الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل (112) من النظام الداخلي التقدّم بمطلب ترشح باسم الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل في أجل أقصاه يوم الخميس 8 سبتمبر 2022 على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال (16.30).

يشترط في المترشّح أن يكون خالص الانخراط بالاتحاد العام التونسي للشغل مدّة أربع سنوات كاملة متتالية عند الترشح وأن يكون خالص الذمّة مع قسم المالية بالاتحاد. أن يكون متحمّلا للمسؤولية النقابية لمُدّة لا تقلّ عن أربع سنوات كاملة متتالية عند الترشح أو كان تحمّلها لمُدّة لا تقلّ عن خمس سنوات كاملة.

أن يكون مباشرا غير متقاعد.

يضمّ المكتب التنفيذي للفرع الجامعي إمراة على الأقل طبقا للفصل 112 من النظام الداخلي ولا يمنع عدم تقديم إمراة لترشحها من انعقاد المؤتمر في تاريخه.

كلّ من تمّ انتخابه ملزم بالاشتراك بجريدة «الشعب» طبقا للفصل 215 من النظام الداخلي.

الكاتب العام: مصطفى المديني

المكتب التنفيذي للجامعة العامة للفلاحة

تواصل سياسة المماطلة والتسويق

ويشهد القطاع تعطل تنفيذ الاتفاقيات الخاصة به صلب إتفاق 6 فيفري 2021 في إطار لجنة (5 + 5) حيث لم تصدر الأوامر المجسّمة لذلك في الجانبين المالي (المستوجبة) والترشيبي (مدوّنة المهن الخاصة بعمّال الوزارة (ويطلّ مشروع القانون الأساسي لأحداث ديوان للغابات حبس رفوف التعطيل بين وزارة الإشراف ورئاسة الحكومة رغم تصديق أكثر من وزير متعاقب عليها. يضاف لذلك حجب منح وامتيازات هزيلة عن مستحقيها كمدّاة الحليب ومنحة العمل الليلي ومنحة الصيانة والمنحة الكيلومترية والصيانة والمسؤولية وتعطل إسناد زيّ الشغل في شكل وصولات رغم توفّر إطار قانوني وذلك بذريعة إمكانية إصدار أمر حكومي أفقي جامع لكلّ الوزارات. ويتواصل مسلسل تسوية وضعيّة عمّال الحضانة بتنفيذ فحّ وتمطيط متعمد وفي تجاهل للشريحة العمرية من 45 حتى 55 سنة منهم والتنكّر للاتفاقيات القاضية بإرجاع عدد منهم للعمل.

وبخصوص ملفّ الترقّيات لكلّ الأسلاك والرتب نشير إلى أن مكتب الجامعة حرص على التسريع بإصدار نتائج سنوات 2017 و 2018 ليستكمل القسط الخاص لسنة 2019 لفتح المجال لإصدار قرارات فتح الامتحانات بعنوان سنتي 2020 و 2021 مجتمعة والتي سواكب أشغال لجانها في أقرب الأجل لتدارك التأخير والمطالبة بإصدار قرارات فتح الامتحانات بعنوان سنة 2022 وكذلك الشأن بالنسبة إلى امتحانات الإدماج.

وأمام ما تشهد المقدرّة الشرائية لبنات وأبناء القطاع وعموم الشغاليين من انحدار فإن المكتب التنفيذي للجامعة العامة للفلاحة يحمّل المسؤولية في ذلك للحاكمين المتعاقبين ويدعو الحكومة إلى فتح مفاوضات جدّية في قطاعي الوظيفة العمومية والقطاع العام للزيادة في الأجور والرفع في الأجر الأدنى وإنهاء مراجعة قانوني الوظيفة العمومية والقطاع العام وإصدار الأنظمة السلكية.

وبقدر التزام المكتب التنفيذي للجامعة العامة للفلاحة بمقررات هيئاته التسييرية القطاعية والوطنية فإنه يدعو كافة منتسبي وهياكل القطاع إلى نبذ الأناية ومزيد الوحدة دفاعا عن مصلحة البلاد وصونا لمنظمتنا والاستعداد لخوض ما يستوجب من نضالات لتحقيق مطالب قطاعنا المشروعة، وما لم يتحقق بالنضال لن يتحقق إلا بمزيد من النضال.

الكاتب العام

عمار الزين

هيئة إدارية لجامعة الفلاحة

تمّت الموافقة على عقد الهيئة الادارية القطاعية للجامعة العامة للفلاحة، وذلك يوم السبت 17 سبتمبر 2022 على الساعة التاسعة (9.00) بنزل الهدى - الحمامات الجنوبية - برئاسة الأخ:

صلاح الدين الساميلياأمين العام المساعد

للاتحاد العام التونسي للشغل

المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية

إن المكتب التنفيذي للجامعة العامة للفلاحة بعد تدارسه للوضع المهني المتسمّ بتواصل المماطلة والتسويق من قبل الدوائر المسؤولة حيال المطالب القطاعية المشروعة وعدم الاستجابة حتى للنداء منها بحمل وزارة الإشراف وكل مراكز القرار ذات العلاقة المسؤولة في تردي وضع القطاع.

ورغم ما يبذله أبناء وبنات القطاع من جهود إلا أنهم لم يلقوا غير الجحود فالتهديدات والهرسلة والاعتداءات المادية والمعنوية تتلاحق في العديد من مواقع العمل لا سيما في صفوف العاملين بالغابات الذين يفتقرون إلى الأزياء والإشارات النظامية التي

تميزهم ووسائل الوقاية التي تحميهم وهم محرومون من الإعاشة الضرورية أثناء أداء واجبهم وتتواتر الحوادث المهددة لأرواح النساء العاملات الفلاحيات دون رادع إلى جانب تردي الأوضاع في عديد المؤسسات والإدارات من حيث نقص المعدات والتجهيزات وانعدام الموارد البشرية والمائية ما يتسبب باستمرار في حجب مرتبات العديد من بنات وأبناء القطاع ومدد مختلفة خاصة في الشركة التعاونية للبذور والمشاكل الممتازة والتنكّر للاتفاقيات وانكار حق ممثلي الأعوان والعمال الشرعيين والقانونيين في التفاوض والجنوح إلى التعامل مع «نقابات» لا تمثيلية لها في محاولات بائسة لضرب العمل النقابي مثلما يتمّ في الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية «الزراعات الكبرى (CCGC) وتجاهل النظر في ضرورة إصدار قانون موحد للشركات التعاونية وإعادة هيكلتها إداريا وتطهيرها ماليا لتواصل القيام بدورها الاستراتيجي في نشاط الحبوب والبذور.

ومن المظاهر المزرية التي تطبع القطاع تعثر مرتبات بناته وابناءه لأشهر في ضيعات ومركبات ووحدات الإنتاج التابعة لديوان أراضى الدولة، هذا إضافة للتصل من الاتفاقيات التي امضتها سلطات القرار مع هياكلنا والقاضية بالعمل على تسوية وضعيّة التقنيين والإداريين والعملة وعملة الضيعات المسترجعة في إطار إسقاط الحق نهائيا، زد على ذلك عدم جدية السلط في تعاملها مع الدراسة المقترحة بالاتفاق مع إدارة المؤسسة لتطويرها مما ينذر بتهاويها إلى جانب عدم تسوية وضعيّة الوقيتين والمتعاقدين في باقي مؤسسات القطاع العمومية التي تعطل عملية إصدار أنظمتها الأساسية، كما يسجّل مكتب الجامعة تغاضي الدوائر المسؤولة عن ضرورة إصدار القانون الموحد للمجماع المهنية والمراكز الفنية.



بقلم: لطفي الماكني

الحق في التعليم

لم يعد من المستساغ الحديث عن مجانية التعليم بعد أن أصبح تأمين محفظة تلميذ بالسنة الأولى ابتدائي يتطلب عشرات الدنانير حتى لا نقول أكثر.

لقد ولّى زمن شعارات تساوي الحظوظ والفرص بداية من تمكين كل أبناء الشعب التونسي وخاصة من كان منهم من الشرائح الفقيرة والمهمشة وبالمناطق الداخلية التي يصعب الوصول إليها يوم راهنت دولة الاستقلال وفق رؤية الزعيم بورقيبة ورجال الدولة حينها وأغلبهم من كبار المفكرين في شتى المجالات على العنصر البشري لتأسيس مجتمع متشعب بقيم الحداثة والانفتاح على الآخر والقبول به وهو ما ساعد البلاد في تلك المرحلة المفصلية من كسب رهان مجتمع المعرفة بعد أن انتشرت المدارس بالقرى والدُشُر وجلس على نفس الطاولة ابن العامل والأجير مع الموظف والفلاح وصاحب المشاريع والوزير وهم من صنعوا لاحقا تلك القفزة التي شهد بها القاصي والداني رغم ما شابها من هنات مثل أي عمل بشري إلا أن محصولها كان وفيرا وشاملا للجميع دون اقصاء أو تهميش.

كان التعليم العمومي بحق مفخرة دولة الاستقلال بعد أن تخرّجت منه أجيال متعاقبة تنافست على المراتب الأولى بأهم وأبرز الجامعات المرموقة وذات الصيت الدولي في اختصاصات كانت حكرًا على طلبة تلك البلدان ذات المستوى العالي من الرفاه المادي والتقدم التكنولوجي والحضاري كل ذلك أصبح اليوم صعب المنال بتراكم السياسات المهمشة للمؤسسة التعليمية العمومية ولعلّ ما يتواتر من أخبار عن فقدانها لأبسط الضروريات يقدم صورة حقيقيّة عن وضعها مقارنة بما هو متوفر بالمؤسسات التعليمية الخاصة التي أصبحت «خيارًا» للعائلات إذا ما أرادت أن يكون تكوين أبنائها جيدًا و متميزًا ومن هنا بدأت تبرز مظاهر التفرقة والتميز السليبي بين أطفال المجتمع الواحد ذلك أنّ قلة ذات اليد والمستوى المحدود ودون ذلك هي رديف لكل ما له صلة بالدعم والخدمات العمومية التي تقدمها الدولة وهي محدودة جدًا بعد أن طغت السياسات النيوليبرالية المغلبة لمنطق من له المال يحصل على تعليم متميز وخدمات صحية بنفس تلك الدرجة وأما البقية فلهم الصبر على صعوبات الأيام.

إنّ عديد الظواهر المتفاقمة يوما بعد آخر سببها الأول والرئيسي تراجع الأدوار التي كانت تقوم بها المؤسسة التربوية العمومية حين كانت أبوابها مشرعة لاستقبال أطفالنا دون وضع الحواجز أمامهم والجميع يتذكر كيف كانت العلاقة بين المعلمين والتلاميذ الصغار وما تقدّمه إدارة تلك المدارس من مساعدات مختلفة (كتب - كراسات - ملابس) من أجل توفير ما يمكن من الأساسيات ليتعلّق الأطفال بالدراسة والابتعاد عن دائرة الأمية وباقي الانحرافات التي أصبحت اليوم مهيمنة على الفضاءات العامة والخاصة.

ومن المفارقات أن نسمع اليوم عن تلك الأرقام المتزايدة من العنف والجرائم بأنواعها وحرقة القصر التي بلغت درجة لا يمكن تواصل تجاهلها إذ أنّ الهياكل الرسمية بدت عاجزة أمام تلك الظاهرة لمن يفترض أن يكونوا داخل المؤسسات التعليمية والتكوينية (ولن نتحدث عن مؤسسات التأطير والترفيه) الذين أصبحوا روادا لقوارب الحرقة عندما بات الحلم هناك في الضفة الأخرى المغربية لطموحات اليافعين الباحثين عن فرص عيش أفضل مهما كانت محفوفة بالمخاطر والنهائيات المجهولة.

ولا أعتقد أنّ تطويق هذه الظواهر سيكون في ظلّ استمرار نفس السياسات المهمشة لأي إصلاح حقيقي للمؤسسة التعليمية العمومية وهذا موكول بدرجة أولى للدولة ومؤسساتها مع شراكة مستوحية من باقي مكونات المجتمع ليعود لهذه المؤسسة اشعاعها ودورها في التربية والتأطير كمنطلق لمجتمع الحداثة المواكب للتطورات العلمية والتكنولوجية قبل ذلك مجتمع العدالة الاجتماعية المجدد للتضامن بين مختلف شرائحه حتى لا يشعر أي فرد وخاصة الأطفال والشباب بالغبين والحرمان والشعور بأنّ هذه الأرض لا تسع أحلامهم.

العودة المدرسية والجامعية وأزمة الوجود

* حاتم النقاشي
(جامعي وكاتب)

إنّ رجال التربية والتعليم والمهتمين بمهارات وفضاءات التعلم في تونس يلاحظون جملة من المؤشرات التي تؤكد أن العودة المدرسية والجامعية للسنة الدراسية الحالية ستكون صعبة حبلًا بالمشكلات مما سيؤثر سلبًا على أداء المرافق العمومية في مجالات التربية والتعليم. كما أن هذه الوضعية التي تراكمت داخلها جملة من المشاكل المتعددة الأسباب ستؤثر على العلاقة بين وزارتي التربية والتعليم العالي من جهة ونقابات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي من جهة ثانية ذلك أن الحكومة الحالية وجدت نفسها أمام أزمة اقتصادية عامة منعتها من تحسين مرافق التعليم العمومي والوضعية المادية لموظفيها. كما كان السبب الأساسي لوجود هذه الأزمة غياب التعامل الجدي من المسؤولين على إدارة هذه المرافق العمومية ضمن توجهات تهدف إلى الإصلاح وذلك بمقاومة جدية للفساد وبالانخراط في عقلية تشاركية للتطهير بغاية إنجاح مسارب التربية والتعليم والبحث العلمي في بلادنا وإعادة بناء المنظومة التربوية والتعليمية ضمن خيارات جديدة ومسارات حديثة تتلاءم مع التوجهات العالمية التي تحترم حرية بناء شخصية المتعلم في أفق الانفتاح على الرقمنة ومعارفها. فما هي أبرز مظاهر هذه الأزمة؟ وما سبل تجاوزها؟

* وزارة التربية وإشكاليات تكلفة المواد المدرسية والمطالب النقابية للمدرسين

أكد وزير التربية على استعداد الوزارة لإنجاح العودة المدرسية وحرصها على حسن سير المؤسسات التربوية العمومية من خلال عمل مصالحتها على السعي إلى تلافي النقص المسجل في السنوات الدراسية الفارطة في إطار التدريس، وعلى توجيهها لتسوية وضعية عدد من المدرسين النواب واستكمال مستحقاتهم المادية. كما طمأن الأولياء على تمسك الدولة بدورها الاجتماعي وذلك بتوفيرها الكراس المدعم بالسوق مساهمة منها في تخفيف الأعباء المالية عن ضعاف الحال من التلاميذ، غير أن «منظمة الدفاع عن المستهلك» تعرضت لغلاء أسعار مستلزمات العودة المدرسية وبيّنت أن معدل تكلفتها بالنسبة إلى التلميذ الواحد تتجاوز ثمان مائة دينار، مؤكدة على ندرة وجود الكراس المدعم بالمكتبات. كما عبرت «جامعة التعليم الثانوي» من خلال قرارات هيئتها الإدارية المنعقدة في 1 سبتمبر 2022 عن موقفها السليبي من تمشيات الوزارة وسياستها تجاه المدرسة والمدرسين معلنة عن حجب أعداد الثلاثي الأول للسنة الدراسية 2022 - 2023، مع تنظيم وقفة احتجاجية، من العاشرة إلى الحادية عشرة صباحًا، تزامنًا مع العودة المدرسية يوم 15 سبتمبر الجاري. لقد جاءت هذه القرارات احتجاجًا على إحالة وزارة التربية لعدد من الأساتذة على مجالس التأديب، إلى جانب عدم التزام الوزارة بتعهداتها واتفاقاتها السابقة مع الطرف النقابي. كما أن هذه الوضعية العامة الدافعة إلى الاحتجاج النقابي لا تنفصل عن النقص الموجود في إطار

والجامعية

التدريس، إلى جانب الاكتظاظ الملموس بعدد من الأقسام حيث يصل عدد التلاميذ في القسم الواحد إلى الأربعين، إضافة إلى تواصل أشغال الصيانة والبناء بعدة مؤسسات تعليمية مما يجعلها غير قادرة على استقبال التلاميذ في ظروف طيبة.

إنّ هذا الوضع نفسه يتكرر حضوره في التعليم الابتدائي ذلك أنه موسوم بسوء وضعية المدارس وبالنقص في التجهيزات وفي إطار التدريس، إضافة إلى الوضعية المادية السيئة للمدرسين. أزمة جديدة تفرض على الوزارة سرعة التحرك لبناء تشاركية الإصلاح مع الطرف النقابي لإنجاح العودة المدرسية وإطفاء فتيل الخلاف ومحاصرة شرارته.

* التعليم العالي:

مطالبة الوزارة بالإنصاف والمحاسبة وإصدار القانون الأساسي الخاص بالباحثين

إن إنقاذ السنة الدراسية والجامعية لن يكون ممكنًا إلا باتباع القائم على إدارة مرفقي التعليم العمومي في مجالي التربية والتعليم العالي لسياسة تحترم التمشي التشاركي الذي يقدر الدولة والقانون ويحافظ على الدور الاجتماعي للسلطة السياسية الحاكمة. هو توجه يؤسس القطيعة مع السياسات السابقة في إدارة المرافق العمومية، والانتقال من عقلية إدارة الفساد والمحسوبية إلى عقلية التطهير والمحاسبة بقوة القانون والإرادة الشعبية.

لقد طالبت البيانات الأخيرة للجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي سلطة الإشراف بمقاومة التجاوزات والانحرافات وسوء التصرف الموروث على العشرية الفارطة. لقد طلبت في أحدها من وزارة التعليم العالي حل: «الجامعة الفرنسية التونسية لأفريقيا والمتوسط» وإيقاف نشاطها وإلزامها بالكف عن انتدابها للطلبة وإنهاء شراكتها مع معهد تونس للأعمال التابع لجامعة تونس داعية لفتح تحقيق لتحديد المسؤوليات. كما جاء أيضًا في بيان لاحق لإدانتها لاستدعاء إدارة «قصر العلوم بالمنستير» لداعية مصري متطرف التوجه للقيام بمحاضرة ولعرض كتبه على الطلبة والعموم مطالبة الوزارة بفتح تحقيق لمحاسبة المتسببين في هذا العمل الذي يثير الفتنة وينشر العنف مما يتناقض مع القانون عدد 36 لسنة 2007 المنظم لهذه المؤسسة ولأهدافها.

ولعلنا في هذه العودة المدرسية والجامعية أمام أزمة عامة ملحوظة متشابهة الوجوه في مختلف مجالات التعليم العمومي، مشكلة لن تحل بغیر الاعتماد على سلطة سياسية تتجه للعمل مؤمنة بقيم 25 جويلية 2021 لتقطع مع المصلحة السياسية والحزبية وعقلية المنفعة الذاتية. هي سلطة سياسية تعمل على تطهير مؤسسات الحكم لبناء تشاركية الإصلاح بين الدولة من جهة وممثلي الشعب من أحزاب ومنظمات وطنية من جهة أخرى في نطاق الاحترام لدولة القانون والمواطنة حيث المحاسبة والانصاف.

* الإصلاح والتشاركية لإنقاذ السنة الدراسية

جامعة الثانوي تردّ على وزارة التربية

احتجاجا على الظروف البائسة التي وجدها في انتظارهم، هو ضرب صريح للحق النقابي وعقاب على دفاعهم عن كرامتهم وممارسة حقهم المشروع في الاحتجاج. وبناء على ذلك فإننا إذ نعرب عن تمسكنا المطلق باتفاقية 8 جويلية 2011 إطارا قانونيا وحيدا لإسناد الخطط الوظيفية ورفضنا محاولة الوزارة الالتفاف عليها وعليه نقرر:

* مقاطعة المحادثات المزمع إنجازها ودعوة كل الزملاء إلى مقاطعتها.

* رفضنا أي تعيين انفرادي خارج عن إطار ما تنص عليه اتفاقية 8 جويلية 2011.

ردا على المراسلة الوزارية المؤرخة في 30 أوت الماضي والمتعلقة بإنجاز المحادثات الخاصة بالمديرين والنظار يهّم الهيئة الإدارية القطاعية للتعليم الثانوي أن تجدد تأكيدها على أن:

1 - فتح هذه المناظرة الاستثنائية ما هو إلا تأكيد على رغبة الوزارة المحمومة في الالتفاف على الاتفاقيات المبرمة والحقوق المكتسبة ومن بينها اتفاقية 8 جويلية 2011 الخاصة بإسناد الخطط الوظيفية على رأس المؤسسات التربوية والعودة إلى أسلوب التعيين الفوقي الذي يضرب في العمق مبادئ العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص ويكرس منطوق المحاباة والموالاتة والمحسوبية.

2 - إقصاء زميلاتنا وزملائنا الذين قاطعوا الدورة التكوينية الفارطة



من حرض على الأخ عبد السلام العطوي في سيدي بوزيد؟

أنّه اطار مسجدي مرفوت أعاده الوزير الحالي للشؤون الدينية ابراهيم الشايبي إلى سالف عمله بعد أن لاحقته تهم (!) - وللأسف أن يسأل لماذا تمّ إيقافه عن العمل في وقت سابق ورفض القاضي والوزير السابق أحمد عظم إعادته إلى عمله - فقط لأنّ تفقدية وزارة الشؤون الدينية كانت أعدت في شأنه تقريراً بعد التحرير عليه والاستماع لأقواله.

على كلّ نحن في «الشعب» اتصلنا بالأخ عبد السلام العطوي نسأله عن الذي حصل يومها - فأكد لنا صحّة ما بلغنا ثمّ أضاف أنّه يحمل المسؤولية للوزير الحالي للشؤون الدينية ابراهيم الشايبي بعد الذي حصل له في سيدي بوزيد وصمت ادارتها الجهوية على ما حصل من تهديد ومحاولة احتجاز وأكد أنّ سلامته الجسدية وسلامة عائلته وأبنائه من مسؤولية الوزير ابراهيم الشايبي. رمزي الجباري



حصل ما لم يكن في الحسبان هناك في سيدي بوزيد والذي حصل ما كان له أن يكون لو سعى بعضهم إلى تجنّب ذلك السيناريو الموجه! تنفيذ التفاصيل التي حصلت عليها «الشعب» أنّ يوم السبت الموافق لـ 3 سبتمبر 2022 برمجت فيه الجامعة العامة للشؤون الدينية اجتماعا عاما في دار الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد وعلى أهمية الحضور الذي كان لافتا إذ بإطار مسجدي سابق (الاسم عندنا طبعاً) يقتحم المكان ثمّ بدأ في توجيه التهم تجاه الأخ عبد السلام العطوي وهدّده كما حاول احتجازه لولا تدخل بعض الأطراف لانتهاء الواقعة بأقل الأضرار الممكنة.

وحسب ما يتوفّر لنا من معطيات فإنّ الأخ عبد السلام العطوي تحامل على نفسه قبل مغادرة سيدي بوزيد ليتوجّه إلى مركز الاستمرار الأمين بسيدي بوزيد وسجّل قضية ضدّ هذا السيد - الذي تبين من خلال ما قمنا به من اتصالات

بيان المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي بسيدي بوزيد

بعد محاولة احتجاز الأخ عبد السلام العطوي

موقفها ويحملها مسؤولية ما سينجرّ عن الحادثة المتسببة فيها من تبعات ستلقي بظلالها على المناخ الاجتماعي العام بالجهة وإلى الاعتذار والتّنديد بهذا العمل الجبان والفاشي ومحاسبة هذه الأطراف المليشواوية اللامسؤولة.

كما يطالب المكتب التنفيذي قوى المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والفعاليات الديمقراطية والسياسية بإدانة هذه الهجمة الشرسة التي يتعرض لها قطاع الشؤون الدينية ومساندة هياكله النقابية وفي مقدّمتها الجامعة العامة وكاتبها العام الذي يتعرّض إلى حملة شعواء تقودها وزارة الإشراف رأسا.

وبناءً على ما تقدم فإن الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد إذ يندد بهذه الممارسات المليشواوية المعدة سلفا ويستنكر بشدة اقتحام دار الاتحاد، فإنه على استعداد تامّ لحماية فضاءاته ومنظوريه من هذه العناصر التخريبية بكل الوسائل القانونية المتاحة.

* الكاتب العام
محمد الازهر قمودي

من اجتماع اليوم وقاموا بإخراج الاعوان والإطارات المسجدية من القاعة.

وعلى هذا فإن المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد على وعي تام بخطورة الوضع ودقة المرحلة التي تمرّ بها البلاد عموما والاتحاد خصوصا وتبقى منظمة حشاد العظيم رقما صعبا في تاريخ هذا الوطن العزيز.

وعليه يدعو الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد كافة منظوريه هياكل وقواعد إلى اليقظة والحذر والانتباه إلى الدسائس والمؤامرات التي تحاك تحت جنح الظلام ضدّهم وضدّ منظماتهم العتيدة من عدة أطراف عرفت بعدائها الشديد للعمل النقابي وتعتبر أن تونس اليوم لا مكان فيها للآخر وللعمل النقابي وأن منظومة 25 جويلية وسعت كل شيء كما يدعون! لكن هيهات لأن النقابيين والنقابيات بجهة بسيدي بوزيد سيستمتتون دفاعا عن الاتحاد وعن استقلالية القرار النقابي وعن حرية التعبير والحريات الفردية والعامة وكرامة الشعب ومناعة الوطن.

ويدعو الاتحاد الجهوي للشغل ووزارة الشؤون الدينية إلى توضيح

أقدمت عناصر غريبة ومشبوهة على اقتحام دار الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد صبيحة يوم 03 /09/ 2022 وعطلت الاجتماع العام للفرع الجامعي للشؤون الدينية الذي يشرف عليه الاتحاد الجهوي وتحضره الجامعة العامة للشؤون الدينية ممثلة في شخص كاتبها العام الأخ عبد السلام العطوي والمخصص لمتابعة مشاغل القطاع.

وأسوة بروابط حماية الثورة سيئة الذكر التي تشكّلت في 2011 والتي هاجمت ساحة محمد علي بالعاصمة عشية الاحتفال بذكرى اغتيال الزعيم المؤسس فرحات حشاد، عمدت مجموعة من الأشخاص النكرات التسلّل الى قاعة الاجتماع وأحدثت الهرج والمرج وتناولت على شخص الكاتب العام للجامعة العامة ونعتته بالإرهابي الخطير مدعية ان الاجتماع في الحقيقة ما هو إلا اجتماع حزبي! داخل دار الاتحاد الجهوي ولا علاقة له بالشأن النقابي. وصرح أحدهم بأن الوزير وعده شخصيا بتسوية وضعية الإطارات المسجدية قريبا ودون الرجوع الى النقابات وأن لا حوار مع الفاسدين في اتحاد الخراب حسب ادعائهم! وأن لا جدوى

عمار ضية رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك لـ «الشعب»

ارتفاع مشط في تكلفة التلميذ الواحد ونحتاج لوعي مواطني لتجاوز صعوبات العودة المدرسية

حوار: لطفي الماكني



* لكن هناك من يرى أن دور المنظمة بات مقتصر على

بيانات الشجب والاستنكار فمتى يقع تجاوزه؟

- للإجابة عن هذا السؤال أذكر أن المنظمة عريقة وعمرها 34 سنة ولها تاريخ وأهداف وطرق عمل تبقى أنها مرتبطة بالسوق التونسية وفي المجال التجاري وجوبا وعلى المنظمة أن تعدل أوتارها لمواكبة تلك المتغيرات لذلك وضعنا خطة خماسية 2022 - 2027 تتمثل في التركيز على أهم حلقة في العملية التجارية بصفة عملية ورسم الخطط والاستراتيجيات بصفة عامة ونعني المستهلك بالدرجة الأولى.

وقد تفطنا إلى ضرورة مواكبة كل الملاحظات والتعاطي معها باستمرار لذلك توجهنا إلى خيار تسليح المستهلك بثقافة استهلاكية تشمل الاطلاع على القوانين والتي تحميها والاطلاع على حقوقه كمستهلك في خدمات ومنتوج جيد وفي تعامل شفاف عند الإقتناء أو إبرام العقود وبالتالي يصبح المستهلك واع ويكون المدافع الأول على تلك الحقوق خاصة في زمن أصبحت التجارة الالكترونية أمرا واقعا وهي مجال يستوجب معرفة ودراية لحماية المستهلك من التحيل وفي هذا الاطار وضمن شراكة مع وزارة التربية سُنَّعَل النوادي الاستهلاكية داخل المؤسسات التربوية والجامعية من خلال شراكة مع الجامعات التونسية خاصة في بعض الاختصاصات حتى تكون برامجنا موضوع بحث لدى الطلبة (خمسة طلبة على سبيل الذكرى من تناولوا مواضيع اقترحت عليهم من قبل المنظمة تهتم بالاستهلاك) كما نعول على الخبرات التونسية المختصة في الجامعات وفي القوانين أو التجارة الالكترونية أو مجالات الصحة والسلامة وغيره.

المضاربة
والاحتكار
والتحليل والبيع
المشروط
سلوكات زادت من
ارتفاع الأسعار

شخص عمار ضية رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك في حديثه لـ «الشعب» الأسباب التي زادت من ارتفاع الأسعار خاصة في ظرفية تستعد فيها العائلات التونسية للعودة المدرسية والجامعية وما تتطلبه من مصاريف إضافية لم تعد لها القدرة على مجابته في ظل تواصل تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية داخليا وخارجيا. وقدم في الوقت نفسه مقترحاته للحد من تلك التداعيات خاصة من قبل هيكل الدولة المسؤولة عن مسالك التوزيع أو المدعوة إلى تطبيق القوانين المجرمة للاحتكار والمضاربة.

* ما تفسير المنظمة لهذا الانفلات في الأسعار؟

- المنظمة عندما تلاحظ ارتفاعا في الأسعار تبحث في الأسباب والمعلومة لدى وزارة التجارة والهيكل الراجعة لها بالنظر.

الآن هناك استنتاج كون المتسبب في ارتفاع الأسعار هو معطى موضوعي لا مفر منه مرتبط بالأوضاع الدولية وارتفاع كلفة الكثير من المواد والخدمات وهذا يؤثر مباشرة على السوق التونسية. زيادة على تراجع قيمة الدينار والتضخم كل هذه العناصر هي المتسبب الأول في ارتفاع كلفة العيش وكل الأنشطة التجارية. العنصر الثاني مرتبط بسلوكات وممارسات داخل السوق التونسية مثل التحيل والمضاربة والبيع المشروط وهي سلوكيات تتواجد في أوضاع اقتصادية صعبة وكذلك الظروف السياسية التي عرفتها البلاد في العشرة الأخيرة من ذلك الإفلات من الرقابة وتجاوز القانون ومؤسسات الدولة.

* هل توجهتم للحكومة للاطلاع على حقيقة الأوضاع خاصة عدم توفر المواد الأساسية وأسعارها المشط؟

- بطبيعة الحال أولا نبحث عن المعلومة لدى السلطة مع وجود نقص في التزود مثل الزيوت والحبوب وغيره من المواد وسعي الوزارة إلى توفير ما يجب لكن ليس بالقدر الكافي خاصة المواد الأساسية المدعومة التي تتركز على توفيرها للمواطنين وبالنسبة للمواد الموردة مباشرة هناك صعوبات في الحصول على الكميات اللازمة لارتفاع أسعارها أو نقصها مثل المواد الفلاحية وهناك بعض البلدان أصبحت تخشى المجاعة بسبب تداعيات الأوضاع الدولية والوزارة تقدم لنا المعطيات لكن دائما نبقى في انتظار تحديد اليوم الذي تتوفر فيه للمواطنين وفي حالات كثيرة لا نجد لها لدى التجار لأن هناك مضاربة في المواد الأساسية وبالتالي هذا الوضع يفتح الباب لمثل هذه الممارسات.

* هل لديكم مقترحات للحد من تداعيات فقدان المواد الأساسية والزيادات المستمرة في أثمانها؟

- بالنسبة للمنظمة نحن على أتم الاستعداد لتقديم مقترحات ومنافسة الأفكار التي من شأنها أن تقضي على كل السلبيات انطلاقا من معرفتنا الميدانية وقربنا من السوق وإدراكنا لسلوكيات المستهلك وبالتالي نحن نبحث على طرق عملية وفاعلة لذلك لا بد من إعادة النظر في طرق توزيع المواد المدعومة أي وجود «رقابة ما قبلية». بالنسبة للردع ورغم من أن مرسوم فيفري الماضي كان رادعا إلا أن الممارسات الإحتكارية مازالت موجودة لذلك يفترض إقرار آليات أخرى لوقف الحيل والطرق الملتوية وهنا أقترح عقد لقاءات لبحث ذلك وحسب ما علمت من مصادر مطلعة بوزارة التجارة فإن هناك خطة للرقمنة للحد من تلك الممارسات لأنها تمكن من مراقبة المواد الموردة والتصدّي للسوق الموازية وضبط مسالك التوزيع.

قبل الدولة أي الكتب والكراس المدعم وما زاد على ذلك فإن الزيادات تجاوزت 20% وهذا ما سيرفع من كلفة التلميذ في مفتتح السنة الجديدة وعلى سبيل المثال وحسب دراسة قام بها المكتب الجهوي للمنظمة بمنوبة ومن خلال الجداول فإن كلفة التلميذ تتراوح ما بين الحد الأقصى والحد الأدنى من الأولى ابتدائي إلى البكالوريا حيث تبين لهم ارتفاع كلفة المحفظة الواحدة بالمستوى الابتدائي ما بين 150 دينار و350 دينار (أولى ابتدائي) وهذا بحسب أدوات متوسطة الجودة.

* هل توجد مبادرات من قبل المنظمة بالتعاون مع الهيكل المشرفة على بعض القطاعات لبيع بأسعار في المتناول؟

- توجهنا إلى جميع الأطراف من ذلك الغرف المشرفة في هذا الظرف الصعب ودعونا إلى تخفيض هامش الربح إلى الحد الأقصى كذلك توجهنا إلى السادة المعلمين والأساتذة بعدم اشتراط أدوات بعينها وأعتقد أن الوزارة ذهبت في نفس التوجه إضافة إلى دعوة الميسورين للمساعدة من خلال عمل تضامني يشمل العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل. وهنا أريد أن ألاحظ وأنبه أن المستهلك يبقى هو رأس المال والمعادلة التي روج لها البعض في علاقة بالسوق المفتوحة والخاضعة للعرض والطلب لا تراعي الوضعيات الاجتماعية وعلى الدولة أن تضع في البال هذا المعطى وتكون مدافعة على المواطن والتصدّي لكل هذه السلوكات.

* هل لديكم خطة للتيسير والتوعية لتجانب اللفتة ما يزيد في الاحتكار وارتفاع الأسعار؟

- في هذا المجال للمنظمة نظريا خطة مدروسة حسب مناهج علمية بها أولويات وأولها الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك من جهة والعمل على تسليح المستهلك لثقافة تمكنه من الدفاع عن حقوقه حتى يكون مواطن واعى بالاختيار وهي من أولويات حقوق الانسان حسب مواثيق الأمم المتحدة.

الآن نحن وبعد انعقاد مؤتمرا بتسعة أشهر مازالنا في نفس المحطة ولم نقدر على إنجاز هذه الاستراتيجية التي تتطلب انتاج وسائل اتصالية متنوعة تتطلب تشبيك هيكلنا المحلية والجهوية والوطنية في ما بينها وتستدعي أنشطة ميدانية وكل هذا العمل يلزمه متطلبات مالية وأمام عجز المنظمة على توفير هذه الكلفة مازالنا ننتظر الانطلاق الفعلية وقد تقدمنا إلى رئاسة الحكومة بهذا البرنامج لدعونا ماديا مثل ما هو الحال سنويا ونحن ننتظر هذا الدعم لتطبيق برنامجنا خاصة وأن للمنظمة دور هام وفعل للتصدّي للسلوكيات السلبية في السوق ومحاربتها وهنا نقاطع مع توجهات رئيس الدولة في محاربة الفساد والتصدّي للمحتكرين والمضاربين بقوت المواطن.

لابد من إعادة النظر
في طرق توزيع المواد
المدعومة والصرامة في
ردع المحتكرين

* هناك قطاعات أصبحت تعتمد زيادات آلية دون إثارة ضجيج حولها مثلا ما يحصل في علاقة بالبنوك والأترنات والهاتف القار وغيره فكيف ستنتصر فون في مثل هذه الوضعية؟

- المسلم به أن الارتفاع متواصل في الأسعار يبقى الآن هل هناك تبرير لحجم هذه الزيادات لأن الكل يستعمل غطاء ارتفاع الأسعار والتكاليف على مستوى دولي ليبرر ذلك ونحن كمنظمة توجهنا إلى بعض المنتجين عن طريق الوزارة لتوضيح مسألة تحديد نسبة وهامش الربح لأنه من غير المعقول أن لا يحدد ذلك المسؤول الأول على القطاع حتى لا يكون هذا الانفلات الحاصل الآن. كما أن ذلك التحديد يمكن المنظمة من لعب دور تفسيري لدى المستهلكين والمخالفين لهذا التمشي يتحملون المسؤولية وعلى مجلس المنافسة تسليط عقوبات عليهم.

وبالنسبة للزيادات في علاقة بالعقود المسدية للخدمات مثل البنوك والتأمين وغيره فإن المنظمة دخلت في تواصل مع الغرف المسؤولة على هذه القطاعات للمناقشة والتوضيح خاصة وأن المواطن ليس له خيار في التعامل معها والمنظمة تتركز على أن تكون صوت المواطن لدى هذه المؤسسات وهنا أشير إلى أن منظمة الدفاع عن المستهلك أصبحت عضوا في مجلس مرصد الإدماج المالي بالبنك المركزي وهذا سيسهل علينا إثارة الكثير من المسائل في علاقة بالبنوك لأن هناك علاقة متوترة بين المواطنين والبنوك التي لا تراعي الكثير من القوانين الملزمة لها.

* تضاربت التصريحات بخصوص الزيادات في المواد المدرسية وكلفة التلميذ فأين الحقيقة من كل ذلك؟

- ما تمت الإشارة إليه أنه لم تقع زيادات في المواد المدعومة من

قانون انتخابي تشاركي قبل ديسمبر 2022:

* بقلم: غازي عبودة

(الكاتب العام للمعهد التونسي لتكوين المنتخبين)

السيناريو المستبعد في تونس



بعد استفتاء 25 جويلية 2022 على دستور جديد للبلاد التونسية، دستور تشير كل الوقائع إلى أنه من إعداد رئيس الجمهورية، أستاذ القانون الدستوري، تعالت أصوات من الداخل والخارج داعية إلى أن يكون إعداد القانون الانتخابي لأعضاء السلطة التشريعية تشاركيا. وبغض النظر عن اختلاف نوايا الدعاة تحت مُسمى ضمان الديمقراطية ودون الخوض في تطور أشكال هذا النمط من الحكم حتى سادت «الديمقراطية الليبرالية» بديلا للحكم باسم «إرادة الشعب» سنحاول بيان الصعوبات التي تحول دون الاستجابة لهذه الدعوة بغض النظر أيضا عن موقف رئيس الجمهورية الذي أصبحت لديه الكلمة الفصل دون منازع إلى غاية تنصيب هيكل السلطة التشريعية وفقا لأحكام الدستور الجديد كما سنشير إلى التبعات المحتملة لهذه الصعوبات والتي يُفترض أن يقرأ لها ألف حساب إذا رام رئيس الجمهورية الالتزام بموعده 17 ديسمبر 2022 الذي أعلن عليه لإجراء الانتخابات التشريعية حتى يتفادى ضغط الروزنامة الانتخابية وما قد ينتج عنه من اضطرار إلى التعسف على الأجل على غرار ما حصل بمناسبة تنظيم الاستفتاء على الدستور سنائي على بيانه.

في صعوبة الصياغة التشاركية للقانون الانتخابي

تبدو بعض الدعوات إلى صياغة القانون الانتخابي بصفة تشاركية إما مطلباً يُراد به إبراز رئيس الجمهورية في صورة المتفرد بالرأي أو مفتقرة إلى دراسة معمقة لإمكانات الاستجابة لهذا الطلب المشروع قبل إقرار العمل بالدستور الجديد ونشره في عدد خاص بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، أي قبل انحصار الأجل وتقلص المدة الفاصلة عن التاريخ المُعلن أو بالأحرى الموعود طالما لم يُصبح بعد تاريخاً قانونياً. ويبدو أن بعض الأطراف التي أعربت عن استعدادها للمشاركة في صياغة هذا القانون مُقدمة مقترحات قريبة من التصور الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية من اعتماد التصويت على الأفراد وفي دورتين خاصة أرادت بذلك إضفاء مشروعيتها السابقة لأوانها على ترشحها للمحطات الانتخابية المُقبلة على أساس أنها وجدت في مرسوم القانون الانتخابي المرتقب ضالتها. تأتي هذه الملاحظة كاستتباع لقراءة فصول الدستور في ترابطها. فرغم البعد السياسي للانتخابات التشريعية، أصبحت المسألة باعتماد الدستور الجديد قانونية بالأساس. كيف ذلك؟

أولاً: الأسباب المرتبطة باعتماد غرتين

في الفصل السادس والخمسين من الدستور الجديد نقرأ ما يلي: «يُفوض الشعب، صاحب السيادة، الوظيفة التشريعية لمجلس نيابي أول يُسمى مجلس نواب الشعب ومجلس نيابي ثان يُسمى المجلس الوطني للجهات والأقاليم». ويضيف الفصل السادس والثمانين: «يُنظم القانون العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم».

يعني هذان الفصلان أن ما ستتم صياغته في مرحلة أولى قانونان (أو بالأحرى نصان) وليس نصاً واحداً. وإذا خيّر المشرع، وهو في هذه الفترة رئيس الجمهورية، ترك سن القانون المنظم للعلاقة بين المجلسين للمجلسين فإن هذا الخيار سيجعل المترشحين أمام بعض الغموض لحقيقة مهامهم وصلاحياتهم صلب أحد المجلسين رغم أن الخطوط العريضة للمهام قد ضبطها الدستور. وبغض النظر عن «القانون» أو المرسوم المنظم للعلاقة بين المجلسين، تواجه مهمة إعداد أو مراجعة «القانون» الانتخابي صعوبة من الأهمية بمكان. فباختبار حدائث البلاد عملياً بمجلس الجهات والأقاليم وخاصة في الأقاليم، وجب إما مراجعة التنظيم الإداري والترابي للبلاد التونسية لتقسيمه إلى أقاليم أو التنصيص على هذا التقسيم صلب «القانون الانتخابي» الجديد بحيث يكتسي الإقليم بعداً سياسياً يُحيل على دوائر انتخابية وليس بعداً جغرافياً أو اقتصادياً تنموياً وهو توجه مُستبعد في ظل البحث المفترض من خلال إحداث هذا المجلس الجديد على تحقيق التنمية المنشودة أو على الأقل على فرض اعتماد مقاربة تنموية على أعمال «الوظيفة» التشريعية برز خاصة في الصلاحيات

التي أسندها الدستور إلى هذا المجلس وأبرزها النظر في مشاريع قوانين ميزانية الدولة ومخططات التنمية الجهوية والإقليمية والوطنية لضمان التوازن بين الجهات والأقاليم. ولو فرضنا أن النية تتجه إلى الاقتصر في تاريخ 17 ديسمبر 2022 على انتخاب مجلس نواب الشعب الذي سيتولى استكمال التصور التشريعي للمجلس الثاني على ضوء أحكام الدستور كما توحى بذلك صياغة الفصلين 139 و140 من باب الأحكام الانتقالية في الدستور فإن هذا يعني إقراراً بأن الوظيفة التشريعية الحقيقية إنما هي للغرفة الأولى التي قد تسعى إلى تقزيم دور الغرفة الثانية بأن تجعلها استشارية في معظم الأحيان التي لم يأت على تحديدها الدستور بوضوح.

وفي كل الأحوال، واعتباراً لتنصيب الفصل الحادي والثمانين على أن أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم إنما يُنتخبون انتخاباً غير مباشر بحيث ينتخب كل مجلس جهوي ثلاثة أعضاء من بين أعضائه لتمثيله في هذا المجلس كما ينتخبون نائباً واحداً عن كل إقليم لتمثيل ذلك الإقليم برمته صلب نفس المجلس فإن استكمال هيكل الوظيفة التشريعية يقتضي وجود مجالس جهوية وأخرى إقليمية مُنتخبة قبل تاريخ 17 ديسمبر 2022.

ويجدر التنويه هنا إلى قطع الدستور مبدئياً وفي انتظار صدور النصوص التطبيقية مع ما كان يُروّج من اعتماد القرعة في اختيار أعضاء المجلس الثاني بما توحى به من طابع اعتباطي وإقرار الانتخاب غير المباشر أداة لتكوين المجلس الوطني للجهات والأقاليم. ولكن السؤال الذي يظل مطروحا ويتطلب من واضع «ي» النص دراسة وقرارات مسؤولة: ألا يُمكن أن تُفضي هذه الآلية إلى تعطل الاختيار في بعض المجالس أو اللجوء إلى دورة ثانية أو حتى ثلاثة لحسم المسألة أم أنه سيتم اعتماد معايير تفضيلية لفائدة المرأة والشباب والمعوقين مثلا في صورة التساوي؟ وهل يُمكن أن يتضمن المرسوم في هذه الوضعية لجوء للقرعة لعدة غايات من بينها اختصار الأجل الموصلة لتاريخ 17 ديسمبر 2022؟

ثانياً: الأسباب المتعلقة بهياكل الجماعات المحلية

هنا، نستحضر باب الجماعات المحلية الذي تقلص من جديد مقارنة بدستور 2014 وعاد إلى فصله الوحيد الذي هجره في دستور 1959 عدا ولكن بحلة أثنى مضمونا مع الحفاظ على ترقبته سابعا صلب الدستور. فلقد تضمن الفصل المائة وثلاثة وثلاثون ممارسة «المجالس البلدية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والهيئات التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية المصالح المحلية والجهوية حسب ما يضبطه القانون». فعن أي قانون يتحدث الدستور؟ هل هو القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية الصادر تطبيقاً لأحكام الباب السابع من دستور 2014 في انتظار ملاءمة بعض أحكامه وفقاً لما تقتضيه تغييرات الدستور الجديد وتوجهاته أم أن التغييرات والتعديلات

ستسبق الانتخابات؟ ونعني هنا الانتخابات بنوعها، انتخابات المجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وانتخابات المجلس الوطني للجهات والأقاليم. ومهما يكن من توجه بخصوص اعتماد مجلة الجماعات المحلية على حالها من تنقيحها بمرسوم بداعي حجم الصلاحيات التقريرية الممنوحة لمجالس الجهات التي تُكسبها «سلطة» بدا الدستور رافضاً لها بجعل كل الهياكل تؤدي وظيفة ولا تُمارس سلطة فإن العملية الانتخابية في ذاتها مطلوبة للمرور إلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

تأتي هذه الملاحظة للإشارة إلى أنه في صورة اختيار تنقيح مجلة الجماعات المحلية قبل دعوة الناخبين لاختيار ممثلهم صلب المجالس الجهوية فإن ذلك يتطلب جهداً وتفكيراً لإصدار تلك التنقيحات في وقت وجيز مما يقتضي الاقتصر على عمل جهة واحدة اختصاراً للمدة لأنه ليس من السهل التوفيق بين آراء متباينة أو حتى مختلفة دون فسحة من الزمن.

وتبقى المرحلة المهمة لبلوغ محطة الانتخابات التشريعية كما رسمها الدستور هي تقسيم التراب إلى جهات وخاصة إلى أقاليم. فإذا كان الفصل 299 من مجلة الجماعات المحلية قد اقتضى أن «يُسير الجهة مجلس جهوي منتخب طبقاً للقانون الانتخابي» موضحاً مهام هذا المجلس وطرق تسييره وعلاقته بالسلطة المركزية فإن اعتماد هذه المجلة لن يحل مشكلاً كبيراً باعتبار غياب تحديد دقيق لحدود الجهة كمصطلح دخيل على التشريع المتعلق بالتنظيم الإداري لتراب الجمهورية إلا إذا تمت مراجعة أحد النصين للتأكيد على تطابق حدود الجهة مع حدود الولاية.

وبالنسبة إلى الأقاليم، فقد ورد بالفصل 356 من مجلة الجماعات المحلية سالف الذكر تعريف للإقليم يتطابق مع الوظيفة التي أرادها له رئيس الجمهورية إذ جاء فيه: «الإقليم جماعة محلية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية وتعمل على تحقيق الاندماج والتكامل التنموي والاقتصادي المتوازن والعدل بين مختلف المناطق المكونة للإقليم» وطبعاً سيعمل المجلس الوطني للجهات والأقاليم على تحقيق هذه الأهداف بين مختلف أقاليم الدولة. كما ينص الفصل 358 من المجلة على صلاحيات هذه المجالس الرامية إلى بلوغ الأهداف المرسومة. وكل هذا يُمكن أن يُمثل أرضية ملائمة لاعتماد مجلة الجماعات المحلية على حالها في مرحلة أولى لكن

ذلك لن يحل المشكل بدوره لغياب تقسيم لتراب البلاد إلى أقاليم وضبط حدود كل منها. وقد تتطلب هذه الخطوة استعانة بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية مثلا لتقديم تصور دامج يتبناه واضع المنظومة الانتخابية الجديدة في ظرف وجيز يجعل تشريك أطراف متعددة أمراً غير مرغوب، بل وغير ذي نفع لاستكمال المسار المراد خاصة وأن إصدار النصوص المتعلقة بالمسار الانتخابي التشريعي يتطلب قبل تأمين أول محطة انتخابية تحيين التصور القانوني لمهام الهيئة العليا المستقلة كما يتطلب التقيد بالأجل التي تقتضيها النزاعات الانتخابية في كل محطة.

ثالثاً: الأسباب المتعلقة بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات

جدد الفصل 134 من دستور 2022 منح الهيئة العليا المستقلة للانتخابات السلطة الترتيبية في مجال اختصاصها رغم ما بدا عليه من تحفظ في استعمال عبارة «السلطة» وجعلها تتكون من تسعة أعضاء «مستقلين، محايدين من ذوي الكفاءة والنزاهة» بدل سبعة محددتين بالصفة المهنية كما تم العمل به في ظل المرسوم عدد 22 لسنة 2022 المؤرخ في 21 أبريل 2022 والممنوح للقانون الأساسي لسنة 2012 المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وهكذا، أصبح من الضروري تحيين التصور القانوني لهذه الهيئة تعييناً ومهاماً ورقاباً على أعمالها خاصة أنها مطالبة بتأمين أكثر الانتخابات تعقيداً ما يتطلب إعداد لوجستيا وإحكاماً للتعامل مع مختلف المتدخلين في إعطاء الأرقام والمؤشرات المحددة للدوائر الانتخابية وتوزيع الناخبين على تلك الدوائر. وغني عن التذكير أن كل ذلك يتطلب تسخير موارد بشرية متفرغة والإبقاء عليها لفترة استفادة من الخبرة التي ستكتسبها إذا تالتت المحطات الانتخابية في فترة وجيزة. وبالمحصلة، وجبت مراجعة الميزانية الموضوعة على ذمة الهيئة المعنية.

والجدير بالذكر أن تكليف الفصل سالف الذكر من الدستور الهيئة بالإشراف على الانتخابات «في جميع مراحلها» بما في ذلك أطوار التقاضي يجعل المهام المنوطة بها تتطلب وقتاً طويلاً ينطلق بتعيين النص المنظم لها مع الأخذ بالاعتبار آفاق عملها بعد استكمال جميع الهياكل الدستورية ثم باستكمال تركيبة الهيئة الحالية بتعيين أعضاء جدد أو باستبدال الهيئة الحالية بأخرى جديدة وصولاً إلى دورها كطرف في مختلف النزاعات الانتخابية التي تُشرف عليها. ولا ننسى دور الهيئة في تحيين السجلات

ممارسة حقه في الانتخاب أو الذي يُدفع عنوة إلى الانتخاب فيمكنني بوضع ورقة ملغاة تعبيراً عن رفضه لكل الطبقة السياسية أو عن انعدام الرؤية لديه لن يقتصر حكمه في مرحلة متقدمة على الأفراد ولن يجد حرجاً في لفظ كامل المنظومة الانتخابية التي جاء بها الدستور إن هي أثبتت فشلها في تحقيق ما يصبو إليه. لهذا، وجبت إحاطة المجالس المنتخبة بالتكوين وتفادي إضعاف أحدها بالآخر لأنّ الخاسر الأخير في هذه القضية هو الوطن والمواطن.

هوامش:

* تم تكليف لجنة برئاسة العميد الصادق بلعيد بصياغة مشروع دستور قصد عرضه على رئيس الجمهورية الذي له أن يعدّله قبل المصادقة عليه إلا أن المقارنة بين الصيغة التي نشرها الأستاذ أمين محفوظ وتلك التي تمّ تبنيها وكذلك تصريحات رئيس هذه اللجنة وعضوها المذكور تُرّجّح أنّه لم يتمّ التعويل على أعمال اللجنة.

* صرح رئيس الجمهورية بعد الإدلاء بصوته في الاستفتاء على الدستور: «مهمة الدولة الأولى تحقيق الاندماج، وما المجلس الثاني (الأقاليم والجهات) إلا طريقة لذلك حتى لا يتمّ تهيمش الشعب في المجال الاقتصادي والتنمية»

* للاقتراح من بعض الممارسات الفضلى التي كرستها لجنة البندقية والتي سبق لرئيس الدولة أن أبدى تحفظه على تدخلها في تقييم النصوص المتعلقة بتنظيم الاستفتاء على الدستور.

* تضمن دستور 2014 في باب «السلطة المحلية» 12 فصلاً بالإضافة إلى فصل ضمن الأحكام العامة يتضمن تعهد الدولة بدعم مسار اللامركزية وتعميمها على كامل التراب الوطني في إطار احترام مبدأ وحدة الدولة.

* مجلة الجماعات المحلية أو الأمر العلي المؤرخ في 21 جوان 1956 المتعلق بالتنظيم الإداري لتراب الجمهورية باعتبار قيام الهيئة قبل ذلك التاريخ بتسجيل الناخبين آلياً

* بمقتضى الفصل 125 من دستور 2022، أصبحت المحكمة الدستورية تتركب من 9 أعضاء (قضاة) يُعينهم رئيس الجمهورية بصفتهم. وقد قطع هذا الخيار مع آلية الانتخاب من قبل نواب الشعب التي أقرها دستور 2014 بعد أن فشل هذا الأخير طيلة أكثر من 6 سنوات في تركيز هذا الهيكل الدستوري بسبب غياب التوافقات الضرورية لذلك. وقد ضبط الفصل 127 من الدستور الجديد صلاحيات هذه المحكمة إلا أنه ترك للقانون المسائل المتعلقة بانتخاب الرئيس ونائبه وكيفية التسيير والأجال...

* تمّ بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 516 لسنة 2022 الصادر بتاريخ 1 جوان 2022 عزل 57 قاضياً تقدم 54 منهم بقضايا لدى المحكمة الإدارية التي قضت بإرجاع 47 منهم بتاريخ 10 أوت. وقد دفع أمر العزل بالقضاة إلى الدخول في إضراب عن العمل دام 4 أسابيع متتالية احتجاجاً على هضم التنقيح المدخل على مرسوم المجلس الأعلى المؤقت للقضاء لإجراء حواري يتمثل في حق الدفاع.

* سبق للمعهد التونسي إثارة هذا الموضوع في يوم دراسي نظمه بتاريخ 23 أكتوبر 2018 لفائدة نواب الشعب بالاشتراك مع الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب والصندوق الوطني للديمقراطية وقسم التعاون والعمل الثقافي بسفارة فرنسا بتونس وبالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث في القانون الإداري والدستوري والمالي والجهائي بكلية الحقوق والعلوم السياسية في نيس.

* يمنع الفصل 62 من دستور 2022 النائب المنسحب من الكتلة النيابية التي كان ينتمي إليها عند بداية المدة النيابية من الالتحاق بكتلة أخرى.

محمد مسارة: هل فشلت الديمقراطية التونسية في إقناع الشباب التونسي؟ تباطؤ مسيرة التنشئة الديمقراطية.

* Amin Maalouf: Ce qui est sacré, dans la démocratie, ce sont les valeurs, pas les mécanismes

* يتضح الرهان على هذه الوظيفة من إحداث الفصل 135 من الدستور للمجلس الأعلى للتربية والتعليم.

* الفقرة 2 من الفصل 61 من الدستور: «وكالة

النائب قابلة للسحب وفق الشروط التي يحددها القانون الانتخابي».

مهمة القيام بوظائف تضبطها أطر قانونية محددة تحت رقابة المحكمة الدستورية والشعب الذي خوّله الدستور استرجاع الوكالة من نوابه بمجلس نواب الشعب. وإذا كان الغرض من استبعاد الصياغة التشاركية للنصوص المنظمة لمسار دستور 2022 ربح الوقت والقطع مع المقترحات المحتملة التي من شأنها أن تُعيد المسار إلى الديمقراطية التمثيلية بأجسامه الوسيطة المتمثلة في الأحزاب والكتل التي رأى صاحب التصور الجديد أنها عجزت عن أداء وظائفها على الوجه المطلوب بسبب غياب التوافقات وانخراطها في البحث عن مصالح ضيقة، فإنه لا يخفى أن نجاعة هذا التصور الجديد غير مضمونة في غياب وعي الشعب بتفصيله وانعدام التكوين الضروري لنوابه في مختلف المجالس على مجالات ووظائفه ولا سيما في المجالات التنموية والمالية والمعاهداتية إلى جانب إعداد وتقييم السياسات العمومية الشاملة والقطاعية... ومؤكّد أن تجربة الشعب التونسي في الفترة السابقة وعدم اعتراض قطاع واسع منه على القطع مع دستور 2014 ومآلاته رغم وضعه من مجلس تأسيسي منتخب إنما يأتي للإعراب عن تطلع الشعب لحلول عملية لأحواله الاجتماعية ولقدرته الشرائية ووضعه البيئي المتردي بحيث يُصحب تركيزه على نتائج أعمال هذه الهياكل أكثر من تركيزه على اختيار ممثليه صلب هذه الهياكل. ولا يعني هذا السلوك المُحاسب للشعب إن صحت العبارة -أي الذي يقوم على محاسبة الأفراد أو المسؤولين الذين تُفرزهم ظروف معينة كاختيارهم من الفئة الأكثر حرصاً على المشاركة في العملية الانتخابية- بدل التدخل للمشاركة في اختيار ممثليه منذ البداية اعتزال العازفين عن الانتخاب للعملية السياسية. وإنما هي السمة البارزة للمرحلة التي تعقب أي ارتداد على تجربة توظيف المجموعات بان دفاع حيث يسود بعدها العزوف عن المبادرة المشوب بترقب نتائج المسار الجديد للحكم لها أو عليها. وفي تونس، يبدو أنّ الاعتبارات الحزبية قد طغت على تقييم الرؤى والبرامج في اختيار نواب الشعب في العشرة الأخيرة وقد يكون ذلك أيضاً لانعدام الثقة في موضوعية بعض البرامج المطروحة وفي قدرة الأحزاب التي طرحتها على تحقيقها بحيث عادة ما يُنظر إليها على أنها مجرد وعود انتخابية. وفي غياب الاعتبارات المذكورة أو إضعافها والتي يُمكن أن تُشكل دافعا للانخراط في العملية الانتخابية، قد يُخیر الكثيرون عدم تحمل مسؤولية الاختيار وتمرير رسالة أن ما يهمهم ليس الأداة وإنما النتيجة التي سيحكمون من خلالها على ممثليهم الذين رشحوا أنفسهم لأداء الوظيفة ولم يُصنوا مكانهم في المجلس من خلال تركيبة أغلبية ساحقة لهم مما يجعلهم تحت ضغط تحقيق النتائج التي ترتضيها تلك الأغلبية. وهذا يتطلب منهم مثابرة في البقاء منفتحين على الناخبين واجتهاداً في تحصيل المعارف والمهارات التي تُمكنهم من خدمة قضايا هؤلاء. ويبدو أنّ الحفاظ على صلة النائب وحزبه بالقواعد والناخبين في الفترة السابقة هو ما غاب عن عديد الفاعلين السياسيين في العشرة السابقة إلى الدرجة التي أفقدتهم الأصوات الذين كانوا يتباهون بعدها بإبان كل محطة انتخابية.

إن هذا النظام الذي كرسه دستور 2022 يُؤجل التجاذبات إلى ما بعد أعمال مجلس نواب الشعب ويُخرجها من الأحزاب والكتل النيابية تحت قبة المجلس إلى الناخبين خارجه. فإذا كان الدستور قد منح الناخبين إمكانية استرجاع الوكالة من النائب الذي لا يُؤدي وظيفته على الوجه الذي يرتضونه على أساس أنه صاحب السيادة المباشرة فإن ذلك لا يخلو من مخاطر شبيهة بالسياحة الحزبية في تهديدها لاستقرار المؤسسة التشريعية الأهم. ولتلافي المشاكل الممكنة، يجب إحاطة مختلف المجالس المنتخبة بضمانات أداء دورها على الوجه المطلوب بالعمل على تعزيز قدرات أعضائها ووضع إدارة استشارية على ذمتها تتولى المهام البحثية والاستشارية لإثارة قراراتها وتسهيل أعمالها. ولبيت الدستور نصّ على ذلك ليؤكد أنه أولى الأهمية للدور الوظيفي للهياكل الدستورية على حساب العملية السياسية وإن ذهب ذلك إلى حين بجزء من الممارسة الديمقراطية القائمة على تشجيع الناخبين على اختيار ممثليهم ليُمارسوا عنه سلطة التقرير والتسيير والحال أنهم بمقتضى دستور 2022 سيحملون على عاتقهم أوزار وظيفية.

والجدير بالملاحظة أنّ رد فعل الناخب المتخلي عن

يوم 1 جوان 2022 بمقتضى المرسوم عدد 34 على القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 والمتعلق بالانتخابات والاستفتاء جعلاً هذه الأجال قانونية أو بالأحرى «مراسمية». كما سعت التنقيحات والإضافات المدخلة على النص الأصلي إلى تدارك ما يُمكن تداركه بأن نص الفصل 18 مكرر مثلاً باعتبار «كل أيام الأسبوع أيام عمل بالنسبة إلى الهيئة وأطراف النزاع والمحاكم المتعدهة بالطعون المتعلقة بهذا الباب» ربحا لبعض أيام العمل المُنجز كما نصّ الفصل 115 مكرر على أن «تُعَدّ الجهة الداعية إلى الاستفتاء مذكرة تفسيرية توضح محتوى النص المعروف على الاستفتاء وأهدافه، ويتمّ نشرها للعموم قبل بداية حملة الاستفتاء» دون تحديد آجال دنيا لذلك...

ولا يفوت المُختصّ في القانون أنّ الأجال والإجراءات يُفترض أنها إنما جُعِلت لغايات ليس أقلها التنظيم وحفظ الحقوق عامة وأن تغييرها مناسباتاً قد يُفضي إلى تكرار الممارسة ما من شأنه أن يُضعف دورها والغرض منها ويجعلها مُنتهكة لا عمل بها. ونستعرض في هذا الصدد ما حصل مع المرسوم عدد 35 لسنة 2022 المؤرخ في 1 جوان 2022 المتمم للمرسوم عدد 11 لسنة 2022 المؤرخ في 12 فيفري 2022 والمتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضاء. فقد أتاح هذا المرسوم لرئيس الجمهورية عزل عدد من القضاة في نفس تاريخ نشره وهو ما أثار الكثير من النقد المنصبّ جله على مبدأ الأمان القانوني الذي يقتضي عدم تغيير القاعدة المعمول بها بغاية إنشاء أثر فوري يُعبر المراكز القانونية ويمس من حقوق الأفراد لتثار في الوقت نفسه مسألة تجميع السلط في يد واحدة. بين مطرقة الأجل المُعلن عنه وسندان البحث عن جودة النص القانوني وديمومته، يجد رئيس الجمهورية نفسه في مفتق خيارات صعبة أهنونها المضي في الطريق الذي رسمه لنفسه منذ 25 جويلية 2021 وهو استكمال المسار الدستوري وفق تصوره الخاص ودون تشويش من أي طرف.

اليوم الدراسي الذي نظمه المعهد التونسي للمنتخبين

ثانياً: تدارك كل المسار رهين تعزيز قدرات ممثلي الشعب ومؤسساته الوظيفية

من الواضح أنّ خلال اعتبار التشريع والقضاء والتنفيذ ووظائفهم المراد بهذا الدستور هو وضع مؤسسات وظيفية بالأساس يضيّق فيها هامش التجاذبات لتأمين الحكم في الدولة بدلاً عن مؤسسات سياسية تكون عرضة للمنحرجات والمفترقات وتعبّر القناعات. يتأكد هذا الاستنتاج مع الوظيفة التشريعية مثلاً في الموقف الذي اتخذه واضع الدستور من السياحة الحزبية التي غلبت على تكتلات مجلس نواب الشعب في الفترة المتراوحة بين 2014 و2019 خاصة.

وهنا يُطرح سؤال إن كان دستور 2022 والمسار الذي يعقبه ديمقراطياً في غياب التشاور الموسع أو المشاركة الحقيقية في إعداد النصوص المنظمة للحياة السياسية. يرى بعض المحللين أن نجاح التحول الديمقراطي يتطلب «علاوة على العوامل المؤسسية والإجرائية الدعم الجاهيري للنظام الديمقراطي نفسه». وهو توجه منطقي بعد أن تبلورت أشكال متعددة لتجسيم الديمقراطية في هياكل ومؤسسات متعارف عليها ومن خلال جملة من الإجراءات المنضوية تحت خيارات محددة. ويبقى القبول بعملية الاختيار التي يقوم بها فرد لفائدة المجموعة بتفويض مسبق أو بوكالة معلنة أو بتصرف فضولي يحظى بمصادقة لاحقة رهين القبول الواسع والدائم للجمهور بتلك الخيارات. ومعلوم أنّ القبول وتجديد القبول المستمر ضروريان لاستمرار نظام «الوظائف» أو «الديمقراطية الوظيفية» التي يتحول فيها ما كان يُصطلح على تسميته بالسلط في الديمقراطية التمثيلية إلى وظائف. ويتطلب ضمان هذا القبول وتجديد القبول كوظيفتين للشعب لحماية الديمقراطية عبر التعبير عن درجة الرضا عن أداء الهياكل الحارسة للنظام لوظائفها تحقيق هذه الهياكل سواء كانت وطنية أو جهوية أو إقليمية أو محلية لنجاحات اقتصادية واجتماعية وبيئية وتربوية وتشغيلية... ويبدو أننا بانطلاق دخول دستور 25 جويلية 2022 إزاء صنف جديد من الديمقراطية يُعوض النمط القديم بأن أخذ عنه أهم هياكله وجزءها من السلطة التي تستمدّها ذاتياً أو بتفويض مباشر من الشعب وأوكل إليها

الانتخابية للبالغات والبالغين ثماني عشرة سنة كاملة منذ جويلية 2022 وفتح الباب مجدداً لاختيار مكاتب الاقتراع. وهنا، واستثناساً بالنصوص الحالية المنظمة للنزاع الانتخابي، نستنتج أنّ المرور من محطة إلى أخرى يستغرق وقتاً وأجالاً وجب احترامها.

ولو افترضنا دون ترجيح فرضية معينة أو الانحياز لسيناريو بعينه أنّ «القانون» الانتخابي الجديد سيخوض في تفاصيل وأجال تنزيل العقوبات على المنتخبين الذين يثبت أنهم قاموا بتجاوزات في إدارة وتمويل حملاتهم الانتخابية من خلال الاستفادة من تجارب الماضي القريب وأنّ «المشرع» بدوره سيسعى إلى استكمال تنظيم المحكمة الدستورية مرسوم بعد تنصيب أعضائها بأمر فإن هذه الخيارات أيضاً من شأنها أن تتطلب المزيد من الوقت في حين أن تركها لمجلس نواب الشعب أو لمجلسي الوظيفة التشريعية سيجعل النواب مطالبين بالتمتع بحد من التكوين القانوني.

يتضح من خلال ما تقدم أنّ سيناريو تشريك أطراف متعددة لإعداد نصوص المنظومة الانتخابية المعدلة شبه مستحيل ومن بين أسبابه طلب السرعة واختصار الأجال. ومع ذلك، يظل الوقوع في مشكل الأجال وارداً على غرار ما حصل في تنظيم الاستفتاء هذا إلا إذا لم تتح ضغوطات الميزانية العامة تأمين النفقات الضرورية للهيئة لتأمين مختلف المحطات الانتخابية خلال سنة 2022 بحيث قد يجنح رئيس الجمهورية عندها إلى تشريك عدة أطراف أو إلى البحث عن مصادقة واسعة على مختلف النصوص لضمان إقبال عدد أكبر من الناخبين على المشاركة في شتى الانتخابات حتى تعكس نتائجها إرادتهم.

ضغط الأجال يُنذر بخروقات محتملة وتدارك كل المسار رهين تكوين ممثلي الشعب

يكتسي احترام الأجال أمراً كانت أو استنهاضية أهمية كبرى في إبراز مصادقية احترام القاعدة القانونية. وفي المجال الدستوري عرفت تونس حديثاً تجاذبات كبيرة على أعلى مستوى بعد رفض رئيس الجمهورية ختم القانون المنقح لقانون المحكمة الدستورية بداعي تجاوز الأجل الذي ضربه دستور 2014 لانتخاب أعضائها بينما أثارت الأجال المعتمدة في تنظيم استفتاء 25 جويلية 2022 جدلاً بخصوص احترامها للممارسات الفضلى في المجال.

ورغم أنّ حديثنا عن الأجال لن يُغيّر كثيراً من واقع الأمور في صورة الإبقاء على تاريخ 17 ديسمبر 2022 إلا أنّ الاقتناع بأن تركيز الهياكل الدستورية خير من البقاء في حالة فراغ أو في حالة تجميع السلط/الوظائف في يد رئيس الجمهورية يجعل الاهتمام يمتد إلى مرحلة ما بعد تركيز هذه الهياكل بالدعوة إلى تعزيز قدرات مختلف المجالس المنتخبة هياكل ومنتخبين.

أولاً: ضغط الأجال يُنذر بخروقات محتملة

لا يُمكن إنكار التعسف على الأجال بمناسبة تنظيم الاستفتاء على الدستور. وليس أدلّ على ذلك من صدور قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات المؤرخ في 3 جوان 2022 في الرائد الرسمي عدد 67 بتاريخ 10 جوان 2022 والمتعلق برونزامة الاستفتاء لسنة 2022 معلناً انطلاق فترة الاستفتاء بداية من تاريخ 3 ماي 2022، أي قبل فترة من تاريخ الإعلام به وذلك التزاماً بالأمر الرئاسي عدد 506 لسنة 2022 المتعلق بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء في مشروع دستور جديد للجمهورية التونسية يوم الاثنين 25 جويلية 2022 والمؤرخ بدوره في 25 ماي 2022، أي بعد التاريخ الذي عينته الهيئة المكلفة بتنظيم الانتخابات لانطلاق الحملة بصفة رجعية.

ويُذكر أيضاً أن الأمر الرئاسي المتعلق بدعوة الناخبين للاستفتاء على دستور جديد للجمهورية التونسية قد صدر بتاريخ 25 ماي 2022 دون أن يكون مصحوباً بنص مشروع الدستور المعروف على الاستفتاء والذي تمّ إعلام العموم به عبر النشر في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 30 جوان 2022 ليتمّ إصلاح بعض أخطائه المادية وتحسين بعض فصوله بتاريخ 8 جويلية 2022، أي سبعة عشر يوماً قبل موعد الاستفتاء وهي مدة غير كافية منطقياً وحسب الممارسات الفضلى في المجال لتعريف العموم وخاصة أكثر من تسعة مليون ناخب معني بالاستفتاء بأحكامه وإتاحة فرص النقاش حولها وتكوين قناعة بالموقف المُتخذ بشأنها يوم الاستفتاء وذلك رغم أنّ التنقيح والالتزام المدخلين

نستورد 57٪ من حاجتنا من الحبوب:

الفلاحون يرفضون التداول الزراعي و18٪ منهم فقط يستعملون البذور الممتازة



مستلزمات الإنتاج

67٪ من الفلاحين يتوقعون، حسب الاستبيان الذي حصلت «الشعب» على نسخة منه، تسجيل نقص في توفر البذور، مع بداية الموسم القادم، 44٪ منهم يعتقدون أن هذا النقص سيكون في الكميات وفي الأصناف، و38٪ يعتقدون أن النقص سيكون في بعض الأصناف. ويتوقع 83٪ من الفلاحين المستجوبين، تسجيل نقص في توفر مادتي الأسمدة وارتفاع أسعار المادتين، خلال الموسم المقبل. أما بالنسبة إلى الأدوية، فقد أكد جميع المستجوبين، أن أسعارها، ستواصل الارتفاع، و79٪ منهم، يتوقعون توفر الأدوية. وعبر ثلث المستجوبين عن استيائهم من نقص جودة ونجاعة الأدوية، وغياب الرقابة، وتفاوت الأسعار بين المزودين. 42٪ من مصادر تمويل الفلاحين الذين تم استجوابهم، تمويل ذاتي، بينما لا تتجاوز نسبة الفلاحين المتعاملين مع البنوك نسبة 7٪، باعتبار أن 48٪ من الفلاحين المستجوبين، لا يلجؤون أصلا إلى هذا النوع من التمويل (البنوك)، لعدة أسباب، أبرزها التأخر في دراسة الملفات والتعقيدات الإدارية وعدم التحصل على المبالغ المطلوبة، وهو ما يتسبب في الحد من الاستثمار.

التوجهات الاستراتيجية

أكد أكثر من 79٪ من الفلاحين الذين شملهم الاستبيان، رغبتهم في الترفيع في قدرتهم الإنتاجية، في حال توفر مستلزمات الإنتاج والسيطرة على أسعارها، وإيجاد مصادر تمويل، مقابل 6٪ خيروا المحافظة على قدرتهم الإنتاجية الحالية، بينما أكد قرابة الـ11٪ غياب رؤية استراتيجية بسبب الضبابية التي يتسم بها المشهد.

أسعار الحبوب

أعلنت الحكومة عن الترفيع في أسعار الحبوب عند الإنتاج، لتبلغ 130 ديناراً للقطار، للقمح الصلب، و100 دينار للقطار من القمح اللين، و80 ديناراً للقطار للشعير والبرسيم. إذ أن 52٪ من الفلاحين المستجوبين يقيمون الترفيع في أسعار الحبوب عند الإنتاج بالجيد إلى حد ما، بينما يعتبر 12٪ أن هذه الزيادة غير كافية.

48٪ من الفلاحين المستجوبين يطالبون بأسعار قمح صلب تتراوح بين 150 و160 ديناراً للقطار، و61٪ من الفلاحين المستجوبين، يطالبون بأسعار قمح لين بين 130 و150 ديناراً للقطار، بينما 52٪ من سعر شعير يتراوح بين 90 و100 ديناراً للقطار.

توصيات الفلاحين وهيكل المهنة:

الاستثمار

تأهيل الشركات المنتجة للبذور وتشجيع الاستثمار الخاص، في مجال إكثار وتسويق البذور.

تمكين الفلاحين من التمويلات اللازمة للاستثمار في القطاع.

مستلزمات الإنتاج

ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وصارمة لإعادة عجلة الإنتاج المحلي للأسمدة، ومعالجة الأسباب الرئيسية للتراجع الحاد في الإنتاج الوطني.

إقرار تكوين مخزون إستراتيجي من الأسمدة،

تكوين مخزون إستراتيجي، من بذور الحبوب، والبذور العلفية.

تشديد الرقابة على أسعار وجودة الأدوية

السيطرة على أسعار مستلزمات الإنتاج

تحسين المردودية

تحفيز الفلاحين في المناطق المعنية، على استعمال البذور الممتازة، لبلوغ نسبة استعمال في حدود 40٪.

وضع خارطة للأصناف اعتمادا على الخصائص المناخية لمناطق الإنتاج.

وضع برنامج خاص لتطوير جودة إنتاج البذور الذاتية.

تشجيع الفلاحين على اعتماد التداول الزراعي، بإدماج زراعة البقوليات والزراعات الصناعية، في الأنظمة الإنتاجية لقطاع الزراعات الكبرى للترفيع في نسبة التداول الزراعي إلى حدود 20٪.

إعادة هيكلة منظومة البقوليات على أساس إبرام عقود إنتاج بين الفلاحين وشركات التجميع ومؤسسات الصناعات الغذائية. وتعزيز الإرشاد الفلاحي.

* ناجح مبارك



وما يدعم الحاجة إلى الأسواق الجديدة خارج دائرة الأسواق التقليدية الأوروبية، الظرف المناخي الاستثنائي في بلدان حوض البحر المتوسط وخاصة بلدان جنوب أوروبا المتأثرة خلال هذا الصيف بموجات حرارة وحرائق استثنائية أثرت على المنتج المقدم والمنتظر خلال الموسم المقبل، مما يدعم الحاجة إلى منتوجاتنا الغذائية عامة ومنتوج زيت الزيتون خاصة، ويذكر أن المعدل العالمي من إنتاج زيت الزيتون في بلدنا بين 2010 و2020 يقدر بـ 194 الف طن منها 35 الف طن للاستهلاك والترويج في السوق المحلية و168 الف طن للتصدير.

ويذكر كذلك، أن 79٪ من صادرات منتج الزيت الأخضر أو الذهب الأخضر في تونس وبعد التعليب لقيمتها المضافة يخصص إلى بلدان الاتحاد الأوروبي حسب الاتفاق التفاضلي بين تونس والاتحاد أما نصيب السوق الأمريكية من التصدير فهي في حدود 15٪ هذا في انتظار «تغيير المعادلة» والسعي إلى إنتاج أوفر وتصدير مفتوح على أسواق جديدة حسب الجودة والطلب.

من نتائج الحرب الروسية الأوكرانية اضطراب التوريد، كما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة والحبوب، ما أثر على عديد القطاعات، أهمها القطاع الفلاحي، باعتبار أن روسيا وأوكرانيا، من أبرز منتجي المواد الأساسية، على غرار القمح والشعير والذرة. وقد آمن المعهد العربي لرؤساء المؤسسات بالتعاون مع الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري دراسة ميدانية عبر من خلالها الفلاحون عن تخوفاتهم من نقص البذور خاصة أن قطاع الزراعات الكبرى يمثل 42٪ من المساحة الجمالية للمواد المزروعة سنويا. وشمل الاستبيان 100 فلاح من المزارعين في مختلف جهات الجمهورية وخاصة الشمال الغربي، وتعتبر روسيا المصدر الأول للحبوب في العالم، وأوكرانيا المصدر الرابع للذرة، والخامس للقمح، والثالث للشعير. وقد أثر الصراع بين العملاقين في عالم الحبوب والبذور على جميع جوانب الفلاحة في أوكرانيا، كما أدى إلى تباطؤ الصادرات الروسية. يمكن القول إن قطاع الحبوب في تونس قطاعا استراتيجيا، إذ يمثل 13٪ من القيمة المضافة الفلاحية و42٪ من مساحة الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة، و27٪ من إجمالي الأراضي الفلاحية المستغلة. وخلال الفترة الممتدة بين 2008 و2018، بلغت نسبة اعتماد الدولة التونسية على توريد الحبوب معدل 57.35٪. ورغم أهميته، يعاني هذا القطاع، من إشكاليات كبيرة، أهمها عدم توفر الأسمدة في وقتها، إذ شهدت المواسم الأخيرة، صعوبات على مستوى التزود بالأسمدة الأساسية، مما أثر سلبا على مستوى الإنتاج كماً وكيفا. كما تشهد مناطق إنتاج الحبوب، تقيفا للتربة من المواد العضوية، نتيجة ضعف إقبال الفلاحين على التداول الزراعي إذ لا تتجاوز النسبة 4٪ وذلك لعدم ربحيتها.

الإقبال على البذور

من ضمن الإشكاليات الأخرى، ضعف نسبة استعمال البذور الممتازة التي لا تتجاوز حاليا 18٪ (حسب الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري)، علما أن استعمال هذا النوع من البذور، إلى جانب الحرمة الفنية اللازمة والمتكاملة، يمكن أن ترفع في المردود، إلى حدود 15 قنطار في الهكتار الواحد، بالولايات والمناطق ذات الظروف المناخية الملائمة. وفي إطار إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية، أقرت الحكومة عددا من الإجراءات، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب، ترتكز على الترفيع في أسعار الحبوب على مستوى الإنتاج، والتوسع في زراعة الحبوب، وخاصة القمح الصلب على مساحة 800 ألف هكتار، وتوفير جميع مستلزمات الإنتاج، والترفيع في طاقة التجميع والخزن، وتهدف كل هذه الإجراءات إلى تحسين مردودية الحبوب، والتقليص من التوريد خلال شهر جويلية 2022، وتمكنت تونس خلال موسم 2021 - 2022 من زيادة إنتاجها من الحبوب بنسبة 3٪، ليصل إلى 6.7 مليون قنطار.

أمام الأقفال الحاد في الإنتاج الإسباني:

عائدات زيت الزيتون تناهز الملياري دينار

* ناجح مبارك

يتوقع المراقبون في المرصد الوطني للفلاحة أن تشهد السنة المقبلة مزيدا من الطلب على «الذهب الأخضر» التونسي في الأسواق العالمية، أمام ما شهدته هذه الصائفة البلدان الأوروبية مثل إسبانيا وفرنسا والبرتغال من موجات حرائق ونقص في المساحات المزروعة مع نقص مياه الري والأمطار، وارتفاع الطلب على صادرات زيت الزيتون تتزامن مع استعدادات لتقييم الموسم الفارط.

وتشير الإحصائيات المقدمة من المرصد الوطني للفلاحة إلى تحسن عائدات زيت الزيتون المالية لتصل إلى حوالي 2 مليار دينار وذلك منذ انطلاق موسم الجني والعصر والتصدير بعد التعليب وإلى غاية موفى شهر جويلية المنقضي مع تسجيل زيادة بنسبة 30٪ وذلك بارتفاع معدل الأسعار من 8 دنانير إلى 10.5 دينار خلال هذه السنة.

لم يؤثر تراجع حجم الكميات المصدرة والمنتجة بين سنة 2021 وسنة 2022 على العائدات المالية فبعد أن كانت الحصيلة الجمالية تعادل 187.5 طن سنة 2020 انخفضت إلى 175 الف طن في الموسم الذي تلاه، علما أن نسبة الصادرات التونسية من زيت الزيتون تمثل 40٪ من الصادرات الغذائية من مختلف المنتوجات الفلاحية والتصنيعية وتصدير «الذهب الأخضر» يمثل المصدر الأول للعملة الصعبة ويساهم بقسط

مهم في الحد من عجز الميزان التجاري رغم انزلاق الدينار أما من حيث المساهمة في رفع القيمة المضافة فإن نسبة زيت الزيتون في ذلك قد بلغت 2.2٪.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أنه تم تصدير 70٪ من صابة الزيت في انتظار مواصلة آليات التصدير وتجاوز الفضاء الأوروبي بالبحث عن أسواق جديدة وتحاول عدة مؤسسات مختصة في التصدير البحث عن أسواق جديدة رغم بعدها مثل السوق اليابانية وهذا ما أكده المصدر وصاحب ضيعة البرهومي السيد فتحي البرهومي ومن الأسواق الواعدة السوق اليابانية المقبلة على المنتوجات التونسية الفلاحية والغذائية عموما وخاصة زيت الزيتون شريطة الاجتهاد في دعم الجودة والاهتمام باليات التعليب وتذليل صعوبات التصدير.

انسداد أفق التعاملات

من الأسواق الجديدة السوق الروسية بعد أن انسدت آفاق التعاملات بينها وبين بلدان الاتحاد الأوروبي المصدرة للزيت البيولوجي مثل إسبانيا وإيطاليا وبدرجة أقل البرتغال وفرنسا، وتسعى هيكل المهنة من منتجين ومصدرين ضمن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري إلى دعم مجهود الخواص في هذا المسعى.

مركز الكريديف يعلن عن شروط الترشح لجوائزه

- تُمنح الجوائز للأعمال الفردية،
- لا يمكن الترشح إلا لصف واحد من الجائزة،
- وتُقصى من المسابقة:
- المؤلفات المدرسية الموظفة للتدريس،
- المؤلفات التي تحصلت على جائزة في تونس أو بالخارج،
- المؤلفات الجامعية الهادفة للحصول على ترقية مهنية.
- لا يجوز لمن سبق لها الفوز بالجائزة الوطنية «زبيدة بشير» الترشح لنيلها مرة أخرى إلا بعد مرور 5 سنوات من تاريخ منح الجائزة.
- لا يجوز لمن سبق لها الفوز بها مرتين الترشح لنيلها مرة أخرى.
توجه ملفات الترشح لنيل الجائزة الوطنية «زبيدة بشير» إلى مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، مرفقة بالوثائق التالية:
- مطلب باسم المديرية العامة للكريديف، يُودع بمكتب الضبط،
- أربع (4) نسخ من العمل المرشح،
- نسخة من عقد النشر،
- نسخة من الإيداع القانوني.
تفتح آجال تقديم الترشيحات لنيل الجائزة الوطنية من غرة سبتمبر إلى غاية 30 من نفس الشهر حسب ما ينص عليه الأمر الحكومي عدد 585 لسنة 2020 المؤرخ في 25 أوت 2020.

يعلن مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة عن فتح باب الترشح للجائزة الوطنية «زبيدة بشير» للكتابات النسائية التونسية لسنة 2022 وذلك تطبيقاً للأمر الحكومي عدد 585 لسنة 2020 المؤرخ في 25 أوت 2020 والمتعلق بإحداث وتنظيم الجائزة الوطنية.
وتشمل الجائزة ستة (6) أصناف وهي كالتالي:

1. جائزة الإبداع الأدبي باللغة العربية ومقدارها خمسة آلاف دينار (5.000د)،
2. جائزة الإبداع الأدبي باللغة الفرنسية ومقدارها خمسة آلاف دينار (5.000د)،
3. جائزة البحث العلمي باللغة العربية ومقدارها سبعة آلاف دينار (7.000د)،
4. جائزة البحث العلمي باللغة الفرنسية ومقدارها سبعة آلاف دينار (7.000د)،
5. جائزة البحث العلمي حول المرأة التونسية أو اعتماد مقارنة النوع الاجتماعي ومقدارها عشرة آلاف دينار (10.000د)،
6. جائزة أحسن سيناريو ومقدارها خمسة آلاف دينار (5.000د)،

شروط الترشح:

- نشر كتاب خلال سنة 2022 بتونس أو بالخارج باللغتين العربية والفرنسية،
- احتواء الكتاب على إبداع أدبي أو بحث علمي أو سيناريو،

دار بن عبد الله تحتج إلى الترميم العاجل:

تسجيل مخالفات مضرّة بطبيعة المعالم والوزارة تتحرك

وعدد من إدارات وزارتي الشؤون الثقافية والبيئة، إلى جانب ممثلين عن المجتمع المدني والمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بتونس وبلدية تونس. وتدخّل عملية المراقبة والترميم والتهيئة والإصلاح ضمن مهام بلدية تونس وهي منكبّة على مسائل أخرى خلاف هذا. تمثّل النشاط خلال هذه التظاهرة التحسيسية في تنظيف عدد من الأنهج وإنجاز رسومات مستوحاة من خصوصيات المدينة العتيقة، فضلا عن طلاء عدد من الجدران وتجميل مداخل المعالم التاريخية بنباتات للزينة.

إعادة استغلال المعالم

وقد اطلعت وزيرة الشؤون الثقافية خلال جولتها بالمسلك الذي كانت نقطة الانطلاق فيه من بطحاء القصر باب منارة على عدد من المعالم ومنها متحف دار بن عبد الله الذي يحتاج إلى الترميم والعناية بصفة عاجلة، ونادت الوزارة في هذا الإطار الخواص وممثلي المجتمع المدني لمؤازرة جهود الوزارة ومختلف المصالح المعنية في عمليات الصيانة والترميم وإعادة الاستغلال لهذه المعالم القيمة التي تمثّل هوية تونس وتاريخ حضارتها الضاربة في القدم. وقد شملت الجولة عددا من الأنهج والمعالم الأخرى على غرار أنهج تربة الباي والقرشاني وسيدي قاسم وساحة بن عبد الله ودار حسين وحمام الدولاتي ودار ابن خلدون وغيرها.



دعت وزيرة الشؤون الثقافية حياة قشاط القرمازي إلى ضرورة إحكام وسائل الردع والتحسيس بالمخاطر المحدقة بالتراث المعماري لبعض المعالم والأنهج بالمدينة العتيقة، من خلال تسجيل عدد من المخالفات المضرّة بهذه المعالم والمشوّهة لها ومنها ما تعلق ببناءات مخالفة بنهج سيدي زهمول، مؤكدة على دور المتساكنين في إسناد جهود الدولة في الإحاطة بها، والوعي بالقيمة المهمة لهذه المعالم تاريخيا وحضاريا.

كان ذلك خلال المشاركة في اليوم التحسيسية الذي

نظّمته وزارة الشؤون الثقافية دعما للحملة الوطنية «Clean-Up month» التي أطلقتها وزارة البيئة منذ يوم 14 أوت 2022. وتهدف هذه الحملة إلى تعبئة المواطنين والمجتمع المدني والمؤسسات للتطوع وللنهوض بمؤشرات النظافة بكافة المدن التونسية.

أي دور للمصالح البلدية؟

انتظم بحضور وزيرة البيئة السيدة ليلى الشخاوي

إعلان طلب عروض

عدد 2022/12

الجمهورية التونسية

وزارة التربية

الكتابة العامة

الإدارة العامة للبناءات والتجهيز

تعتمد وزارة التربية الإعلان عن طلب عروض تحت عدد 2022/12 لاقتناء زي شغل لفائدة عملة وزارة التربية وذلك طبقا للخصائص الفنية والكميات المدرجة بكراس الشروط.

وسيتّم اعتماد منظومة الشراءات العمومية على الخط «TUNEPS» حصريا

فعلى المترشحين الراغبين في المشاركة تحميل كراس الشروط مجانا وذلك عبر التسجيل بمنظومة الشراءات العمومية على الخط «TUNEPS».

يرسل الطرف المحتوي على الضمان الوقي عن طريق البريد مضمون الوصول أو عن طريق البريد السريع أو تسلّم مباشرة إلى مكتب الضبط بوزارة التربية مقابل وصل إيداع وذلك على العنوان التالي:

الجمهورية التونسية

وزارة التربية

الإدارة العامة للبناءات والتجهيز (شارع باب البنات 1030 تونس)

طلب عروض عدد 2022/12

اقتناء زي شغل لفائدة عملة وزارة التربية

ويتمّ إرسال العروض الفنية والمالية وجوبا عبر منظومة الشراء العمومي على الخط وتخول لهم إرفاق الوثائق الادارية المنصوص عليها بالمصاحب لعروضهم بصفة آلية باستثناء وثيقة الضمان الوقي.

تتمّ عملية فتح العروض باعتماد منظومة الشراءات العمومية على الخط Tuneps في جلسة علنية وذلك يوم 22 سبتمبر 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر وزارة التربية الكائنة بشارع باب بنات 1030 تونس.

يمكن للمشاركين في طلب العروض الحضور في جلسة فتح العروض وذلك بالمكان والتوقيت المحدد أعلاه.

يبقى العارضون ملزمون بعروضهم لمدة تسعون (90) يوما ابتداء من اليوم الموالي لفتح العروض.

الحصّة	محتوى الحصّة	مبلغ الضمان الوقي بالدينار
1	قميص صيف رجال	80.000
2	قميص شتاء رجال	80.000
3	كسوة رجال	570.000
	سرّوال للرجال	
4	معاطف رجال	100.000
5	ربطة عنق	60.000
6	قميص للنساء	100.000
7	سرّوال للنساء	1.000
8	Tailleurs Hiver pour dames	160.000
9	Tailleurs Eté pour dames	160.000
10	حذاء للرجال	120.000
11	حذاء للنساء	60.000

إلى هُزَّ العكايشي:

حتى سيادة البحر رحل عن هنا.

* بقلم: رجب جماعي



أفقد زوجتي، ومعها أفقد ابنتي، حبيتي الصغيرة الوحيدة...

وظللت زوجتي تنأى، وأنا أشاهدها تفعل، وأساعدها على الابتعاد أكثر، مدفوعاً بنفوري الشدید منها...

أتعلم يا صاحبي، إن بعض القريبين منا، لا نراهم على حقائقهم إلا وهم يتعدون...

وهكذا تمكنا -أنا وزوجتي- من الوقوف في بُعدين مختلفين، هي في غابائها المزمين، ويقينها الكاذب من سجن في جنوب لا أحب ولا يحبني، وأنا في عنادي المميت، وحقدتي على الجنوب وأهله،

وحيني الوحشي للشمال وبعض أهله... ومن يومها، أصبح ابتعادي عن الأشياء مهنة، وليس هواية أو مزاجاً... وبدأت رحلتي المرة والمريرة مع المكان والكائنات... رحلتي في الجنوب.

(4)

... وها أنا أكتب إليك من الصحراء، وتحديداً من مدينة لا تحيا ولا تموت في الصحراء...

أكتب إليك في حضرة الصيف الدامي، هذا الذي من عادته أن يلتهم هنا فصلين كاملين، بشراسة لا مثيل لها، ويبادر دائماً بمحاولة التهام فصل الشتاء، لكن هذا الأخير، لا يُشكل وجبة سهلة، فهو عصي جداً، ولا يصلح للأكل...

إنه العدو الوحيد، الجدير بالاحترام في هذا المكان الجحيمي، وهو الفصل الوحيد الذي يسمح لبعض الحلول المتاحة لمقاومته... أما الفصل الخامس (فصلي) الذي شكّلته بقلبي وروحي وأمزجتني...

ذلك الفصل البديع لم يتمكن من الصمود طويلاً، فقد وازرته الرمال في بدايات الربيع...

وإنني هنا، أستعد بتردد للذهاب إلى فصل الشتاء الذي لا أظن أنني سأتمكن من الوصول إلى جلالته موفور الصحة والعواطف... كما لا أظن أنه يملك طاقة صبر كافية لانتظاري، لأنني غدوت على غاية من البطء في المسير...

وكما تعلم، لم أعد أملك جسداً يحتمل ما تنوء تحت أعبائه روعي... وإنني أكتب إليك من الصحراء، بحيث يكفي أن تتحدثت بهدوء إلى أي كائن هنا عن البحر مثلاً، حتى تتسبب له في الذهاب إلى المستشفى، أو الهجرة شمالاً بلا عودة... فكل الذين هاجروا من هنا، إلى ما وراء البحار، يعودون دائماً، ولكن للإقامة مؤقتاً في الشمال...

نادرون أولئك الذين يملكون أخلاق الطير، فيعودون بكامل حنينهم للإقامة أياماً -عادة- لا تطول، ثم يغادرون ثانية إلى بؤبؤ ذابح، لكنه -على علاته- أرحم من هذه الحرائق الخرافية...

وهنا فقط، أدركت لماذا الاستعمار الفرنسي، كان يُهيء الصحراء منفي للعصاة والثوار... فالموت هنا طبيعي جداً، (يفعل الطقس طبعاً)، ويفعل مواد مشبوهة، دُفنت حديثاً في الصحراء، وتسرّبت سمومها في المياه العميقة... فمن يجزؤ مثلاً على أتهام الطقس بالقتل؟!

إن المجانين هنا، -وهم كثيرون-، يصرخون دائماً، لكثرة ما أصابهم من أذى، لكنهم لا يتهمون أحداً... إنهم يصرخون فحسب... ما أذكى الاستعمار يا صاحبي.

(5)

صاحبي وحبيبي: يبدو أنني لم ألامس هذه المرة سقف البلاغة، لأن عذاب المكان -لو تدري-، فوق طاقة الاحتمال، وها أنا أعيد المحاولة، لأفسر لك المجزرة كما يلي: عندما تجاور السيد البحر، قد تحلم بزيارة الصحراء... أما عندما تكون في الصحراء، تدرك أن البحر حق، والجبال والمياه والأرض الصالحة للأشجار، والسماوات فضاءات الطيور، كلها حق...

عندما تكون في الصحراء، تدرك أن الرجال في الشمال، ليسوا جُدوع أشجار ميتة، والنساء كائنات من عسل وأعنان... عندما تكون في الصحراء، تُجنُّ بأي طفل نرقي، يلهو بالشمس في الشمال، ويصطادها في كأس... عندما تكون في الصحراء، تدرك أن كل حركات الحياة وموسيقاتها، ورغم عدم تناسق بعضها في الشمال، تُشكل أعراساً باذخة الفتنة...

حتى وصولي إلى هنا، بعضي مُحطّم تماماً وبعضي مُعافى، عدداً الكثير من الرضوض التي أسعى إلى مداواتها...

سأعرف أول الحزن وآخره، وربما القليل من السعادات، حتى إذا ما قبضت عليها، سأطيل من أعمارها قدر جهدي...

سأعرف كيف أعيش السعادة، دون إهدارها هذه المرة كالشعراء المُغفلين، في كتابة القصائد السعيدة...

القصائد سأكتبها بعد السعادة، فتلك سعادة أخرى...

سأعرف كيف أحسن معاملة جسدي، سأدله، وأطعم -بكرم حامي-، كل طيوره الناعمة الثائرة... سأكف عن مُصارعة كعدو حقيقي، فقد أنهكتني الصراعات والحروب التي لم أسنده على الفوز فيها، بل إنني تحالفت ضده في معظم الحروب التي خاضها، وتسببت له في خسارة مُعظمها...

وكنت أجاهر بالقول: جسد يحتوي قلباً مثل قلبي، لا يستحق الاحترام، وإنني لم أر جسداً جديراً بالاحترام، مثل هذا الجسد: (جسدي)...

وطبعا لن أتوب عن الأعلام، لكنني لن أهدر فيها طاقاتي... سأكون دائماً في انتظار أحلامي، وأكون سعيداً لو طرقت باي، وتفصلت بالدخول، حتى إذا رحلت، لن الأحقها...

أما الوقت، (هذا الوقت)، فإنني سأعامله كسيدٍ مُحترم جداً، لكنني لن أسمح له بالوقوف ثانية على جسدي، مُتباهِياً بانتصاره الرخيص...

(غريب أمر أولئك الذين يتباهون بقتلي)... لن أوفر له فرصة أخرى، ليققات من سيادتي على ذاتي... كل منا له حصته في الآخر، سيغنمها في كنف السيادة والاحترام...

نعم، سأحاول بذات الشراسة، أن أعامل الوقت بذات المعاملة، مع يقيني المميت بأن المحاولة شبيهة بحراسة المجزرة، من غزو مفاجئ لبيازك سائبة من مجزرة أخرى...

لقد قررت كل هذا يا عزيزي، قررتُه حقاً بغضب الثوار وعزائمهم... ثم رحلت جنوباً.

(3)

أيها المنفي في قلبي: منذ الأيام الأولى، التي نزلت فيها لا أهلاً ولا سهلاً على هذا المكان، وهذه الكائنات التي لا تُشبهني ولا أشبهها في شيء سوى الشكل، تفتنت إلى «ميزة» ظننت أنني لا أملكها، بل إنني كنت أراها غريبة لدى الآخرين، وهي أنني لسْتُ شخصاً أليفاً، فأحد وجوه الألفة مثلا، هو أن تنظر إلى من يشاطرك المكان بوذاً، لكنني منذ اللحظة الأولى، غزاني شعور حاد بالفور، شعور ذابح صرَب المكان أولاً، ثم مدَّ يده ليصفع الكائنات بقسوة...

ولأول مرة بدأت أتملى وجه زوجتي وتقاسيمه التي بدت فجأة على غاية من الغرابة...

لكن الألم الذي لا يُطاق، هو أنني لم أعد أراها زوجتي، أصبحت أراها امرأة، مجردة امرأة، جَمَعَنِي بها قدرٌ غريب...

وهنا وقفت أمامي بقامته المديدة، سؤال شاق جداً، لم تستطع قامة الإجابة القصيرة، الوصول إلى أعاليه، سؤال لم يتبادر إلى ذهني سأطرحه يوماً، سؤال لقيط، سؤال على أقصى ما يرام: كيف تزوجت هذه المرأة؟! وإنهالته بعد هذا السؤال الدامي، أسئلة جافة وشوكية وبلا قلب: كيف استطاعت امرأة كهذه، أن تقتليني من شمالي المطر اقتلاعاً، لتزج بي في غياهب جنوب، يتأكله الجفاف منذ ملايين السنين؟!

كيف قبلت بأن تكون هذه المرأة نزناتي طيلة عمرك كامل؟! لقد أنفقت حياتي أمجد الحرة، ومعتنقي ديانتها، والكائنات الحرة، فكيف أصبحت -في لحظة سهو-، بإرادتي سجيناً؟!

وطبعاً يا صديقي، كل هذه الأسئلة الذابحة، تنتصب أمامنا كفزاعات، فقط عندما نصبح عبداً للأمكنة، حينها تأخذ الكائنات التي تؤنثها، أشكال الأعداء المزمينين...

ومن هنا، تماماً من هنا، من هنا تماماً، وضعت يد القلب على شيء لرج ودافئ يسيل داخلي: إنه دم القلب... إنني أفقد شيئاً مني يا صاحبي،

(1)

... أما أنت، صفي الروح الأول، ومُنقذي مرّات عديدة من نداءات الدُهاب المسعور، إلى النهايات السريعة الغامضة... ومُنقذي من أسباب «الغياب»، الذي لا يُؤدّي سوى إلى برد الأبدية، وقد يُؤدّي إلى محرقها أيضاً، (لا فرق، فكلاهما مُحرق)...

أنت الذي لم تُزعجك زلات روعي المتكررة، التي ارتكبت بعضها عمداً، وكنت سأكون شخصاً آخر لديك لو لم ارتكبها... أنت الذي تبرر كل حماقتي، وأنا ألهو بها كالطفل، ثم تحمل بعض أعبائها عني، كلما ثقّلت موازينها، وشعرت بالإجهاد...

أنت الذي كلما ازدادت من حولي الظلمات، تسلّلت كاللص إلى أعماقي، ودَسَسَت شمسك العجيبة، تماماً مثلما يدسُّ الشاعر الماكر، ألغامه وفخاخه وأحبابه في براري القصيدة... أنت الذي كلما حاولت إقناعك، بأنني أصبْتُ في مَقْتَل، مسخت على الجرح البليغ، وبدرت اليقين في ذاتي، بِقدوم أيام أخرى، ستعقبها شهر، وتلبها الكثير من السنوات المُضيئة والسعيدة...

أنت الذي أضعت أوقاتاً ثمينة جداً، في التصدي لرصاصات الوقت المتعفن، ووقفت أعز لا من صدائتي لي، أمام القناصة (الشرفاء)، لإقناعهم بأنني الهدف الخاطيء...

أنت الذي -لولاك- لكانت بعض السبل التي سلكت، قادتي إلى نهايتي المبكرة جداً...

أنت الذي كنت في غنى عن كل هذا التعب، لو لم تكن أنت تحديداً...

وأنت تحديداً، أكتب إليك كأنني في تمام عزائي أمام المرأة، أو أمام أحد القديسين، أعترف لك بكل أخطائي، وأتوسم منك قليلاً من الضوء، لأستدل السبيل الذي غام في استسلامي للعبة المسافة وأنت بعيد...

فَتَصَوَّر يا صديقي القديم، عشت، أو مت أكثر من نصف عمري، ولم يتضح بعد السبيل... ولكن لِنَفْرُض مثلاً، أنني لا (أرى ما أريد)، فهل أنا أعمى إلى هذا الحد...؟!

ليس هذا هديانا أو جنونا، إنه الحيرة، وعذاب البحث عن جهة لا تؤنثها الغيلان وأبناء الذين، وبنات اللواتي...

جهة أدفع ثمن العيش فيها، دون أن يُراق ما تبقى من دماي...

جهة لا أرى بأساً في أن تُجرَح الروح فيها قليلاً، فقد اعتدت -من هذه الزاوية- أن أعاشر قدر الغامض... نعم يا صديقي، لقد تعودت ألا أنام بلا جرح في الروح.

(2)

صديقي الغالي: إنني وليسبب أنت تعلمه، وهو محاولة الاحتفاظ بزوجتي وابنتي، قررت الرحيل جنوباً، أنا الذي قدت حياتي من شمال، أنا الذي لا يعني الجنوب لي شيئاً سوى الصحراء، صحراء كل تواريخها وحكاياتها وأمجادها رملية، صحراء كل عطايها، باستثناء التمر الذي طارت أمثاله في السماء السابعة، والغزال الذي انقرض، رمال في رمال في... مزيد من الرمال...

ومع ذلك قررت الرحيل جنوباً وقلت: لا بأس، هناك سأندرب من جديد على الحياة، سأنصالح مع بعض وجوهها، وأبقي على عداوتي كاملة، مع بعض وجوهها الأخرى، رغم يقيني من أن هذا الجنوب له وجه واحد لا غير: الصحراء...

كل وجوه الجنوب صحراء تلد أخرى...

وهناك سأتعلم البقاء حياً، سأكون حياً بكامل شماتي في هذا الكم الهائل من الموق المزمين، الذين يسعون (فوق الأرض لا تحتها)، ويحاولون إقناعنا بأن ما يسري في عروقهم، -إن كانت لهم عروق- دماء حمراء قانية، تماماً كالأحياء... وطبعاً لن أتمكن من معرفة كل شيء، لكنني سأعرف كل ما أستطيع...

سأعرف الصباحات ثانية، ونجوم الليالي، وشموسها أيضاً...

نعم، لقد رأيت قدماً شموساً في أنصاف الليالي، وما كنت أعلم أنني سأراها ثانية في الجنوب... سأعرف أول الورد، وحرير الأيدي على خدوده الحجل، تلك الأيدي التي لو لامست جبلاً، لَسَال من فرط النعومة والوجد...

سأنال من الشمس قبلتها البكر، ومن الليل نجمته البعيدة الساهرة...

سأجد معرفتي بكل ينباع الأولى التي نهلث من أعاليها، مروراً بأسافلها،

الكاتب عيسى جابلي لـ «الشعب»: (الجزء الثاني والأخير)

وظيفتي هي خدش كبرياء الشعوب والسخرية اللاذعة من أفكارها



تفكك بها الظواهر بما فيها الله والقداسة نفسيهما. الفلسفة يا عزيزي هي روح الإنسان وعقله يفكك بها الأشياء، ويعيد بناءها لفهمها وتمثلها. ولو كانت الفلسفة روح الله حقاً لما حاربتها الأديان وقاتلتها المتدينون وخافوا مقولاتها. الأديان دعوة إلى الطمأنينة والفلسفة ثورة على كل طمأنينة، لهذا تجد اليوم دولاً تتردها من مناهجها المدرسية إلى حد اللحظة. أما عن علاقة الفلسفة بالشعر والقصة والرواية، أي بالفنون عامة، فإن الفلسفة في نظري هي المحرك المتحرك لكل ألوان الإبداع تلك، لأن كل فن لا يصدر عن عمق فلسفي أو تأمل هو فن لا يستطيع مواجهة عنف التاريخ.

إنه فن ساقط لا محالة. فن زائل مهما عمّر في الأرض، والفنون بما فيها الشعر والقصة والرواية إذا لم تكن بما يكفي من عمق النظر والتأمل (الفلسفة) فإنها فانية لا محالة لأنها ستسقط بالضرورة في السطحية، أي في الموت. ومن الصدف أنني كنت في مواجهة مع هذه العبارة، أي الفلسفة، وأنا طفل في الرابعة عشرة، لما أعطتني جدتي جميع كتب عمي كريم الذي أنهى تعليمه حينها. أعطتني كيسي من الكتب لا يقدران بثمن. فيهما عثرت على كتب الفلسفة التي ظلتت زمناً أتجهى اسمها على الغلاف. كنت أتأمل تلك النصوص التي لم أفهم منها شيئاً بكثير من الإعجاب. لم أفهم شيئاً تقريباً، ولكنني كنت أحس أنها تعني الكثير، كمن يعثر في البحر بعد غرقه على قطعة خشب عملاقة، لا يعرف ما هي تحديداً، ولكنه على يقين من أنها أداة النجاة. تسألني: كم عدد الكتب الذين يصرون عن رؤية فلسفية قبل أن يكتبوا؟ لن يتجاوزوا أصابع اليد عند العرب...

* ما هي أهم المقومات للإقلاع بالمشهد الثقافي التونسي؟

- لا أعول على أحد في هذا سوى على المبدعين أنفسهم. أنا لا أؤمن بما يسمى بـ«دور الدولة». الدولة ضد الإبداع بإطلاق. تريد الدولة تدجين أي لون من ألوان الإبداع. الدولة بسياساتها الثقافية، إن وجدت، تريد وضع الإبداع في قالب جامدة، أي في صناديق. إنها تريد ترويضه، أي جعله كائنًا مطيعاً يعبر عن توجهاتها. إنها تريد تعليبه ضمن علب قابلة للتسويق والبيع والشراء بمنطق السوق الحرة اليوم. وهي -وهذا الأخطر- تريد تجميده، أي شدّه إلى لحظة تاريخية وتحويله إلى تراث. أما الإبداع في نظري فهو غير كل ما سبق. الإبداع رقص خارج الصناديق والعلب، وقفز نحو المستقبل، الإبداع عاق خارج عن نظام القبيلة والأسرة والمنظومة والدولة. هو ثورة، ثم ثورة على الثورة. ولن تقبل الدولة، بطبيعتها المنطق، أن تدعم لوناً ضدها، أي ضد توجهاتها، وبالتالي فالإبداع الذي تدعمه لا تصحّ عليه عبارة إبداع، بل تصحّ عليه عبارة أوسع قليلاً: «الإبداع المدجن»، أي الذي دخل بيت الطاعة. وبما أن وظيفة المبدع/الكاتب في نظري هي أساساً مقاومة التدجين، فإن الإبداع حرية جامحة، إنه قتال مستمر ضدّ القوالب الجاهزة والقناعات الراسخة والطمأنينة الجبنة. إذن: لا أعول على الدولة، بل على المبدعين والمبدعات أنفسهم، هم وحدهم القادرون على ما تسميه الإقلاع بالمشهد الثقافي. ومتى اقتنعوا بأن الدولة معادية للإبداع الحقيقي يمكنهم حينها أن يبدعوا خارج أطرها وصناديقها ما يستأهل بحقّ تسمية «إبداع»، وحينها فقط يمكننا الحديث عن مستقبل للإبداع.

لأن تونس الحالية ضيقة عن أحلامها. ضيقها أولاد الكلب من السماسرة: سماسرة الدين وسماسرة السياسة وسماسرة الأخلاق وسماسرة المعرفة.

* يزدهم المشهد الثقافي التونسي بكثرة الشعراء والشاعرات خاصة والقصاصين والروائيين هل أنت في هذا المشهد فعلاً مضارع أو فعلاً مضارب؟

- أضحكني سؤالك المشاغب ولكن... لا يمكن أن أكون إلا فعلاً مضارعاً. قد أجزم أحياناً وأنصب وأرفع، ولكنني أظل مضارعاً. أما المضاربة فليست من عاداتي لأنني أتحرّك في لون من الإبداع يُنسب إليه الفقر. أقصد الأدب طبعاً. هل رأيت من حقّق له الأدب ثروة طائلة في بلاد العرب؟ أقصى ما يمكن أن يحلم به المضاربون جائزة خليجية يقتنون بها منزلاً من الدرجة المتوسطة في ضواحي العاصمة أو نابل أو ضيعة صغيرة من البرتقال في منزل بوزلفة... وبعد زمن يموتون ليتروكها، فهل يستحق هذا المضاربة؟ لا أحد أصبح غنياً بكتبه لأن الكتب تحقّق غنى الروح والعقل والقلب لا غنى الجيب. وأقصى ما يمكن أن تجنيه من كتاب أن يحالفك الحظ في جائزة خليجية بأربع أو خمسمائة ألف دينار. ستصبح بعدها كاتباً يملك منزلاً. فقط. لهذا أنا فعل مضارع فقط.

* يقال إن المبدع الحق هو الذي ينداز إلى عامة الشعب. يعني أن الكتابة هي موقف. أين تصنف نفسك؟

- أعتقد أن هذه المقولة «الانحياز إلى الشعب» أصبحت عبارة شعوبية مقاييس الزمن المعاصر بعد أن كانت مقولة يسارية سابقاً وأنا ضدها. الانحياز إلى الشعب مقولة تقول في خلفيتها إن الشعوب على حق. وهذا غير صحيح، لأن الشعوب اقتربت من الحماقات ما لا يحصى ولا يُعدّ. إن إخضاع هذه المقولة للمسلمة إلى النقد ضرورة حتمية اليوم. لا بد من مساءلة الشعوب أيضاً والإشارة إلى حماقاتها وغباؤها واستفزاز كبريائها والسخرية من أفكارها الخاطئة. وظيفة الأدب ليست التمجيد. كان ذلك مهمة عمرو بن كلثوم. أما اليوم في الألفية الثالثة، خصوصاً بعد أن استفحلت «الشعبوية» في بلادنا بشكل محير، فإن وظيفتي أديباً هي خدش كبرياء الشعوب، والسخرية اللاذعة من أفكارها إن كانت تمكك أفكاراً. ستجد في نصوصي هذا التوجه بيناً. الشعوب ليست مقدّسة بل هي كيانات قابلة للنقد والدراسة والتجريب والضرب على مؤخراتها بالسوط إن لزم الأمر. وبالتالي فاسمح لي رفض هذه المقولة، فشحياً: أنا منحاز إلى فئاعتي في الأدب والفكر والمعرفة، ومنحاز إلى الحرية والعدل والجمال في كل شيء وسواها يبقى قابلاً للتكبير به نقداً وسخريةً وشتائم.

* يُقال إن الفلسفة روح الله في الأرض. أين نضع الشعر والقصة والرواية؟

- اسمح لي بتعديل هذا التعريف كي يحطّ قدميه على الأرض: ليست الفلسفة روح الله لأن ذلك سيضفي عليها قداسة، والقداسة في ذاتها موضوع تفكير فلسفي وموضوع نقاش وجدل معرفي طويل. ولا قداسة في الفلسفة إلا لأدواتها التي

نشرنا في العدد السابق الجزء الأول من حوار طويل مع القاص والباحث عيسى جابلي. وكان حواراً ممتعاً وشيقاً ونواصل في هذا العدد نشر الجزء الثاني الذي يكشف فيه الكاتب والباحث عيسى جابلي عن رؤيته للأدب من جهة كونه قتالا ضد التنميط والمنظومات المختلفة. يحلم عيسى جابلي بتونس أخرى تتسع لملايين الورد، وبلد يضع نصب عينيه أحلام أطفاله التي يهددها السماسرة والتجّار. الأدب لا يحقّق الثروات يقول الأستاذ عيسى جابلي ساخراً. والكتب هي التي تحقّق غنى الروح. ورغم هذا الرأي المثالي (لأن الكاتب لا يستطيع العيش دون توفر شروط مادية معقولة للكرامة)، فإنه لا يخلو من صدق. كما أن وظيفة الأدب حسب رأيه ليست التمجيد فهذا منطق «شعبي» خطير فيه تهديد للأدب في حدّ ذاته. أما الأدب الذي ليس له سند فلسفي وتأملّي عميق فمآله الاندثار لأنه لم يتجاوز السطح إلى لُجج الفكر والتأمل. وأجمل ما ختم به ضيفنا هو أن الإبداع طفل عاق خارج عن نظام القبيلة والأسرة والمنظومة والدولة. ونرجو لقراء «الشعب» قراءة ممتعة مع كاتب استثنائي ثبت كعبه العالي في السنوات الأخيرة في مجال القصة القصيرة بوصفها فناً نادراً ونبيلاً.

* لك اهتمامات عديدة منها البحث الأكاديمي. هل هناك أدب مسيحي وأدب يهودي وآخر إسلامي؟

- لا أعتقد أن للأدب هوية، الأدب الجيد المعاصر يرفض أو ينجي أن يرفض الهويات الضيقة في نظري، كأن يرتبط بدين أو معتقد أو غيره. الأدب الجيد في اعتقادي أدب كوني وإنسانيّ لأنه ليس في حاجة إلى دين يطمّنه. ولكن هل يعني هذا أن نتخلّى عن خصوصياتنا؟ أبداً. فخصوصياتنا الثقافية موجودة بطبيعتها في اللغة والدين والتاريخ وهي أبرز العناصر المكوّنة للهوية التي يعكسها الأدب لبراعته وذكائه. ولكن أن يتحول الأدب إلى أدب «هوّويّ» متكئ على الدين، فيصبح نصّاً تبشيريّاً دعائياً رخيصاً. وظيفة الأدب ليست الدعاية والتبشير. والدين يسعى إلى تثبيت اللحظة واستقرارها، بينما يسعى الأدب إلى زعزعة ثوابت تلك اللحظة واخلخله طمأنينتها، وإجراح كسلها المعرفي. والدين، أكثر من ذلك، منظومة تسعى إلى التشديد والتنميط والتبويب والتصنيف والفرز، والأدب غير ذلك تماماً. الأدب لعب خارج النمط. الأدب ثورة على المنظومة، أي منظومة.

وكلّ محاولة لكبحه ينبغي أن تكون هدفاً في مرمى رصاصه. ولا أعتقد أن الأدب الذي يقاوم مقولات الجنس الأدبي ويسعى إلى كسرها لا يمكن أن يقبل خضوعه لأي منظومة مهما كان نوعها، ثقافية أم سياسية أم دينية أم أخلاقية. إنه يقاتل ضدها لأن في قتاله معنى لوجوده ونحتاً لكيانه المغاير بالضرورة.

* لو كانت لك أجنحة أين تطير في التاريخ والجغرافيا؟

- لو كانت لي أجنحة لطرت إلى تونس المستقبل تاريخاً وجغرافياً. أنا مسكون بهذه القطعة من الأرض. كلانا مقيم في الآخر إقامة الصوفي في تجلّبات الروح. سأطير إلى مستقبلها بحثاً عن تونس الحرية والديمقراطية والتقدم، عن تونس المساواة التي يسكنها مواطنون أحرار متساوون أمام القانون دون ميز ديني ولا جندي ولا عرقي ولا جهوي، عن تونس العلم والمعرفة والحريات الأكاديمية الحقيقية، عن تونس الإبداع بلا حدود والحب بلا حدود. في كلمة: سأطير إلى تونس التي أحلم بها لولدي نبراس وضياء

* السياسات الثقافية تريد وضع الإبداع في قوالب جامدة

مسرحية «باراشوك» في فضاء «كارمن»

* حسني عبد الرحيم

مسرحية باراشوك في عرضها الأول قدم يوم الجمعة 26 أوت 2022 على ركح فضاء كارمن الثقافي بتونس، من إخراج محمد الكشو. الإحباط العام في واقعنا الاجتماعي، الخضارة المشتركة والحسابات الخاسرة والهروب من الواقع إلى الخيال أو التوهّم هذه كلها وقائع يعلمها القاصي والداني، وفي الفن مهرب وملجأ من خيبات الحياة الواقعية هذا ما فعله بالضبط «محمد الكشو» في العمل المسرحي «باراشوك» في فضاء كارمن الثقافي بالعاصمة، أسلوب الإخراج ملبس وأقنعة كما لو كانت الحوادث تجري بين كائنات فضائية وفي كوكب آخر تخللتها حكايات واقعية عن ثلاثة أشخاص من واقعنا الاجتماعي المعاصر والمعيش واليومي، يلتقون بمصادفة ما كي يحكوا

فصول حياتهم التي فرت منهم ولم يحصلوا منها إلا على الفشل الذريع. سوسن وأمين وكريم يلتقون في عالم آخر ليخلقوا بوتوبيا معاودة المحاولة لتحقيق ما عجزوا عنه في التاريخ الواقعي. سوسن باحثة حاصلة على الدكتوراة وتعيش بعيدا عن عائلتها وتنازل من أجل حقها في التشغيل وتذهب لكل الاحتجاجات وتلتقي بمنير الذي تحبه وتحمل طفلا منه.. لكنه يتردد في الزواج وتكون النتيجة إجهاضا واستئصالا للرحم والدخول في العزلة وكراهية الحياة. كريم تعيس بالميلاد بلا أسرة فهو من أطفال الملاجئ ويتعرض للتحرش فيذهب للبحث عن أسرته الأصلية فتبتّر ساقه ويتشوه ويعود إلى الملجأ بلا أمل فيغرق في كراهية الذات والعنف والكراهة التي لا مخرج منها، فصيره محدد سلفا في الضياع.

أمين مريض بداء الفقراء بالرومانسية وفنان مهمش اجتماعيا ويعاني حبا ضائعا وبعد متاعب دراسية يتخرج ولا يوجد أمامه من مخرج سوى «الحرق» وتنتهي مغامرته بالسجن فعودة الابن الضال لأسرته التي ترفض أوهامه الفنية. زمانان متوازيان يعيشان معا زمن الواقع وزمن مسرحي يتملص من الحكاية الواقعية فقط على ركح محدود خلال وقت معين وتأتي النهاية لنعرف أنه لا خلاص منه سوى بتغييره وليس بتعديده بالأحلام المشروعة ولكن الخيالية. المشهدية بالملابس والسينوغرافيا والأقنعة واللوحات المتوازية عبرت بدقة عن التناقض بين ما يحدث وما تنتظر حدوثه لكن هناك مبالغت في تقنيات فنية. فريق العمل

إدارة وإنتاج: كوثر الضاوي
مساعد مخرج: سارة الحلاوي
تمثيل: أسامة الحنايني، سارة الحلاوي، عز الدين بشير
نص: هيفاء بولكباش
سينوغرافيا وإخراج: محمد الكشو
توضيب عام: نجوى الهداوي
أقنعة: وليد وسيعي
فيديوغرافيا: نور الجلولي
أنفوغرافيا: فارس النفري
ملابس وإكسسوار: خديجة بولكباش
توظيف تقني: منير غرس الله، عز الدين بشير، ياسين قم
التصوير والمونتاج لنور جالوي وإنتاج شركة إيدير كوثر الضاوي

* ناجح مبارك

بحثاً عن الإثارة:

الإذاعات الخاصة تغري المنشطين والممثلين



* سماح مفتاح

وذلك بالعودة إلى استطلاعات الرأي في كل وكالات سبر الآراء ومنها «سيقما» حيث تصل نسبة الاستماع إلى 30%.

إثارة أم إنارة

يبقى الصراع حول نسب المشاهدة والاستماع بين التلفزيون والإذاعات حسب تحليل الأستاذ الصادق الحمادي في «مجتمع المشاهد وثقافة السماع» كما أن حالة الصراع بين الإذاعات لانتداب المنتجين والمنشطين متواصلة.

في الأثناء تواصل الإذاعات العمومية الوطنية والجهوية الخمسة القيام بدورها الإعلامي والتثقيفي والتربوي دون أن تعبر الحكومة ولا الهيئات التعديلية أي دور لمستقبلها رغم ما تحققه من نسب استماع محترمة.



* شاكر بسباس

ام لاحقاً حيث شرع في بث حلقات البرنامج الجديد منذ يوم الاثنين 5 سبتمبر الفارط على امواج اذاعة الديوان اف ام، أنه لا يحق لإذاعة اي اف ام ان تتصرف الا في الحلقات المسجلة سابقا.

واضاف صاحب الخبرة والتجربة في الاذاعة الوطنية كما ترأس سابقا مصلحة التمثيل فبرنامج «نهج التريونال» مسجل منذ الحلقة الأولى سنة 2017، ومع المؤلف عماد بن حميدة في الجمعية التونسية لحقوق التأليف وان حقوقه محفوظة بالقانون، والخلاف مع ادارة اي اف ام لا يفسد للود قضية وان الامر مرتبط بعقد مالي لم تلتزم به ادارة الاذاعة وماطلت في تسديد المستحقات طيلة اشهر. رغم أن البرنامج يستقطب نسبة عالية من الاستماع مع الساعة 14 ظهرا



* محمد السيارى

بعد أكثر من ثلاثين سنة من التواصل مع مستمعي الإذاعة الوطنية «الإذاعة الأم» غادر حاتم بن عمارة شارع الحرية إلى إذاعة «جوهرة أف أم» أما الإذاعة الأكثر استقطاباً للمنشطين والممثلين فهي إذاعة «الديوان أف أم» بعد أن ضحّ الممول الرئيسي لها رجل الأعمال لطفي عبد الناظر المال الضروري للظفر بالمنشطين والممثلين ومنهم الفنان محمد السيارى الذي هجر ولأسباب مالية إلى «إذاعة أف أم».

كما حافظت إذاعة «موزاييك أف أم» على طاقم التنشيط بها وحاولت ان تحتضن نجومها من المنشطين والمحللين مثل زياد كريشان وهيكال المكي بإضافة قيمة مالية اضافية ليتقاضى كل منهما مع إلياس الغربي ما يناهز الخمسة آلاف دينار، مع التحاق وجوه جديدة أثبتت جديتها مثل شاكر بسباس.

ولعل الرباح الأكبر من «رحلة الشتاء وال الصيف» بين الإذاعات هي إذاعة «الديوان اف ام» حيث حرص باعثها رجل الاعمال لطفي عبد الناظر والرئيس السابق للنادي الصفاقسي وصاحب الـ 13% من رأسمال إذاعة موزاييك على دعم برامج الإذاعة الثانية في صفاقس «الديوان» بعد الإذاعة الجهوية بانتداب عدد من المنشطين والمحللين والاعلاميين مثل حاتم بلحاج ورفيق بوشناق والمعدّ والمنتج كريم بن عمر والذي عمل من قبل بإذاعة تونس الدولية و«أكسبراس أف أم».

وضمن البرامج الصباحية التحقت سماح مفتاح ببرنامج الديوان أف أم بعد سنوات بين رئاسة الحكومة وإذاعة «جوهرة أف أم» اما لطفي العماري فسيواصل رحلة التحليل كل احد مع إذاعة «راديو ماد» بجهة الحمامات، مع عدد من الاعلاميين والصحافيين في القناة ذاتها.

الحقوق المعنوية والمالية

يطرح واقع الحال في «الحل والترحال» للمنشطين والصحافيين والممثلين والمنتجين بين هذه الإذاعات الخاصة مسألة حقوق التأليف وقد أكد الفنان محمد السيارى صاحب برنامج «نهج التريونال» على إذاعة اف ام سابقا وإذاعة الديوان اف

المطرب المنصف السعيدى:

ما أقدمه عنوان للفرح وتأصيل للكيان والفن الشعبي جزء من التراث والتاريخ

لردّ الجميل.

*** بكلّ هذه الإمكانيات لم نرك في المهرجانات؟**

- سؤال يوجّه إلى وزارة الثقافة التي تضمّ رفوفها عديد المطالب والمشاريع ولكن «عند ربّي خير» حيث تغيب كلّ المبررات.. رغم تكامل الملف ومندوبية الثقافة على بيّنة من ذلك.. وأؤكد لك أنّ ذلك لا يغيّر من أمري شيئاً حيث أنّ عروض الأفراح التي تفوق المائة سنوياً تكفيني مؤونة المتاهات البروقراطية لأنّ النجاح وحبّ الناس هبة من الله وليس من عبد الله!

*** أراك قلقاً ومعاتباً.. على من؟**

- إنّي أعتب على أحد فمن يكون غير وزارة الثقافة التي اعتبر من منظورها حسب هويتي المدنية والفنية.. ومن الحيف أن أحرم من تظاهراتها بما فيها المهرجانات وبالتالي فحكاية العروض المدعومة وقائماتها لا تضمّ اسمي.

*** هناك مكونات أخرى لعرضك؟**

- نعم وحسب الرّغبة.. وشخصياً أنا مع حضور الفرسان و«البارزديّة» ألعاب ناربة تزيد في إثراء مشهد المحفل.

*** هل لك رسائل تريد توجيهها؟**

- هي رسالة واحدة إلى القائمين على الشأن الثقافي مفادها أنّ الفنّ الشعبي جزء من التراث والتاريخ مليء بالملاحم والتعبيرات النابعة من عمق الشعب والأمانة على رسم الواقع بالكلمة واللّحن وبكلّ جسارة من الغزل إلى الهجاء بأسلوب طربيّ لائق وهي أمانة لا يقدر على تحمّلها إلاّ الفنّ الشعبي الأصلي.

حمدة الزبادي

راقصات، 2 من فنيي الصوت و3 كاميرامان لتأمين البثّ المباشر على مختلف المواقع إلى جانب السائق والمرافق.

* ولمّ هذا المرافق؟

- للمساعدة عند الحاجة خاصّة ونحن نقطع مئات الكيلومترات أكثر من نصفها ليلاً وما يعنيه ذلك من احتياطات خاصّة في ظلّ تحمّلنا مسؤولية حريم (الراقصات) اللاتي هنّ - وقبل الرقص - سيدات محصنات وأمهات.

* وماذا عنهنّ مهنياً؟

- هنّ راقصات محترفات وخريجات مؤسسات الاختصاص ويعملن وفق القانون المنظم ووفق شهادتهنّ وما الرقص إلاّ وسيلة استرخاء.

* هل تعرّضون جراًهنّ لبعض المضايقات؟

- لا لم يحدث هذا بالمرة رغم صعوبة المسافات ومواقع العرض والحمد لله وعموماً فإنّ أريافنا ذات ذوق وعراقة وشرف.

* هل من عروض في البال؟

- هما دون شكّ عرض السبيخة من ولاية القيروان وهو أولّ عرض وكان الكاشي أيامها 6 دنانير.. والعرض الثاني هو حفل زواج ابني حيث شاركني الفرحة كلّ الموجودين في ساحة الفنّ الشعبي بأنواعه ناهيك أنّهم توزّعوا على ليلتين؟

* هنا يحضرنى الممثل الشعبي: «طبال معرّس ولدو»...

- يضحك ويشكر لهم حضورهم وعلى استعداد



* ماذا عن هويتك الفنية والمدنية؟

- أنا فنان محترف منذ 1987 صاحب بطاقة احتراف عدد 6131 لسنة 87 أصيل منطقة كروسي (سيدي الهاني).

* ماذا عن تاريخك الفني، وخاصة بداياتك؟

- كنت هاويًا صغيرًا متأثراً بالرواد على غرار اسماعيل الحطاب، خميس الجلصبي، حسين الحناشي، أحمد بوشمال وغيرهم ولم أكن وقتها أتجاوز الخامسة عشرة التحقت خلالها بفرقة صغيرة (سالم أبو كريشة) الذي أطربني وعلمني وتبّئاني إلى غاية سنة 1987 عندما شاركت في امتحان الاحتراف الفنّي حصلت على أول بطاقة احتراف بصلاحيّة خمس سنوات ممّا سمح بتكوين فرقة أطلقت عليها اسم «فرقة الفنون الشعبية» وأفراح البداية لتكون انطلاقة مسيرة (42) سنة.

* هل من فكرة عن هذه البداية؟

- كانت صعبة جدّاً خاصّة في ظلّ موقف الوالدين بدعوى أيّ «شنتي صغير» ممّا أثار مخاوفهما التي تجاوزتها بمجرد حصولي على أول كاشي في حياتي (ستة دنانير).

* ... والآن؟

- بين أربعة آلاف و5 آلاف دينار.

* لماذا كلّ هذا؟

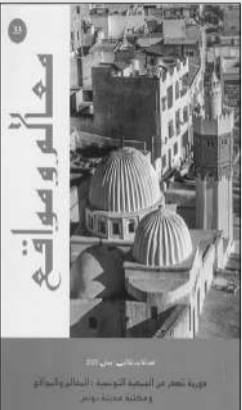
- لعكّك شاهدت بعض السهرات التي قد تبرز هذا المبلغ حيث يتعيّن حضور 6 عازفين (إيقاع ونفخ)، 4

وأخيراً وضعت مهرجانات الصخب أوزارها تاركة من الانطباعات أسوأها ومن الذكريات أفسدها ومن الإبداع أدناه ومن الهرج والمرج والمشاكل والإخلالات القانونية والإبداعية والأخلاقية ما لا يُحصى ولا يقبل وما مهرجانات قرطاج وصفاقس وبنزرت وغيرها بعيدة!

فأغلب النجوم كانوا أقلين إلاّ ما رحم ربك وكلّ التنظيمات (جمع تنظيم) في فوضى واضطراب والأمثلة على ذلك كثيرة وتبلغ عدد المهرجانات.. وفي ظلّ هذه الفوضى التي من تداعياتها «فرار» الجمهور إلى مواقع أخرى من أبرزها - الشواطئ والأعراس وخاصّة في المدن الصغرى والأرياف والتي أي الأعراس التي يختلط فيها الفرحة بالطرب والحبور بعيداً عن كلّ أنواع «التساركر»! وقد حالنا الحظ أن التقينا أبرز نجومها - وأعني - الفنّان الشعبي وصاحب أفضل بالي المنصف السعيدى والذي يشكّل ظاهرة فنّيّة شعبيّة أعادت الناس إلى زمن اسماعيل الحطاب واللّغباي وغيرهما من رواد الفنّ الشعبي.

هذا الفنّان الذي تابعناه في كلّ المنابر الإعلامية وفي مختلف مواقع التواصل الاجتماعي ومن خلال البثّ المباشر لكلّ عروضه والذي يؤمنه فريق فنّي متكامل تصويرياً وإخراجاً (كاميرا ثابتة، وأخرى محمولة وثالثة «طائرة») أي تتحرّك في سماء فضاء العرض ومختلف جوانبه - قلت تابعناه وترصدناه إلى أن التقينا به في موقع تجمّع عناصر فريقه (14) بين عازفين وراقصات وفنّيي صوت وصورة) لتتحوّل معه إلى مكان عرض تلك الليلة (كروسي) الواقعة بين ولايات سوسة والقيروان وزغوان وهي مقرّه الأصلي (أي كروسي).. وهناك كان الحوار التالي:

مجلة «معالم ومواقف» مواضيع تراثية وتاريخية وثقافية



صدر العدد الجديد الثالث والثلاثون من مجلة «معالم ومواقف» وهي مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن الجمعية التونسية: «المعالم والمواقف» ومكتبة مدينة تونس ويحتوي العدد على مواضيع ومواد هامة ذات منحى تاريخي وتراثي وثقافي - لأساتذة باحثين ومؤرخين.

- ففي افتتاحية العدد كتب أ. أحمد الحمروني كلمة تحت عنوان: «الشباب والتراث»، أتى فيها.

أكدت تصرفات الشباب المدرسي والجامعي سواء أكانت تلقائية اندفاعية أو بتوجيهات فايبروية نقضا فادحا وخطيرا لديه في مجال

الثقافة التاريخية والوعي بقيمة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية حتى أنه اعتدى على بعض الواجهات بالتلوين والتصوير محتسبا أنه يتكزّم عليها بالتجميل والابراز إلا أن يكون العملية توظيف سياسي أو طائفي قد يكون منخرطا فيه وقد لا يكون. ويضيف والجمعية التونسية: المعالم والمواقف بمجلتها وأنشطتها شريكة معتبرة في نشر الثقافة التاريخية والأثرية في الشباب وغيره من الفئات المستهدفة.

- ففي مستهل محتويات العدد كتب الدكتور عبد العزيز الدولاتي المدير والمسؤول عن المجلة ورئيس جمعية المعالم والمواقف موضوعا تحدّث فيه على «التراث وبناء الشخصية التونسية» مبرزا أن الشخصية التونسية بعيدة كل البعد عن أن تكون ورثتها في قالب مومياء محتطة توارثناها جيلا بعد جيل وتقمصناها مثل اللباس الجاهز بل هي بناء شامخ توالى على انشائه أجيال وأجيال وهي تراكم لخبرات ولتجارب ولإضافات مستمرة لم تقطع منذ فجر التاريخ ومازالت متواصلة، لكن هذا البناء يمتاز بأسلوب وبألوان وزخارف يمكن تشخيصها وإثبات هويتها التونسية الصرفة بالمقارنة مع غيرها من البناءات وقد أضاف جيلنا هذا لبنة أخرى في بناء الصرح، فتدعمت الشخصية التونسية وبرزت للعالم قوية منيعة متأصلة ومتفتحة.

- ومن المعالم الدينية ما كتبه أ. محمد العزيز الساحلي معرّفا بجامع «سبحان الله» بربض باب سويقة وقد تأسس هذا الجامع في أوائل أيام عثمان داي سنة 1017 هـ / 1609م أسسته الجالية الأندلسية الأخيرة بعد استقرارهم بتونس ومن جانب آخر خصّ التعريف بالشيخ سالم بوحاجب أحد أئمة جامع «سبحان الله» ومؤسسه.

- ومن مواضيع العدد اختارت المجلة نصوص لمحاضرات قدّمت على منبر جمعية «المعالم والمواقف» نخصّ بالذكر منها: «مساجد الأحياء بالحاضرة من خلال وثائق الأرشيف» لنادية البوسعيدى ولمحة عمرانية ومعمارية عن ربض باب سويقة بتونس خلال الفترة العثمانية وهي مداخلة رمزي جوبالية ومدينة الكاف ودورها في تاريخ تونس الحديث قبل 1830م مداخلة لمحمد الهادي الشريف.

- كما نطاع بالعدد ما كتبه بدر المنير الطرابلسي لموضوع مقال عنوانه: مجالس الحرف والأمناء قديما وحديثا سلطانية الضوء حول السلط المهنية قبل الاستقلال ومجلس العرف أو محكمة العرف وعن تسمية الأمين ومهام الأمين الادارية والاقتصادية والقانونية وما إلى ذلك عن مجلس الحرفة والأمين بعد الاستقلال.

- ومن رفوف مكتبة «معالم ومواقف» تولى د. عبد العزيز الدولاتي تقديم كتاب بعنوان: «تونس حاضرة عربية متوسطة»، وهو لتأليف جماعي لعدد من المؤرخين والمعماريين وعلماء في تاريخ الفن والعمران والتعمير والعادات والتقاليد الشعبية والصناعات التقليدية ومن المثقفين المختصين بتاريخ الفكر والأدب والموسيقى، في حين قدّم أ. خيرالدين العناني عرض كتاب «مغاريبات الكعك» جمع وتحقيق أحمد الحمروني.

ثمّ كانت للأستاذ محمد العزيز الساحلي كلمة وفاء وتقدير إلى روح الباحث محمود زبيس وللذكري: المرحوم المري والكشاف محمد الهادي الحباشة 1937 - 2021.

ويضمّ الجزء الأخير من هذا العدد القسم الفرنسي محتويا على موضوع مقال كتبه وداود مليتي بعنوان: (La céramique pariétale de Burj 1844) (Boukhris).

وبهذا العدد تعود المجلة للصدور من جديد وذلك بعد انقطاع مفاجئ وطارئ لتواصل سلسلة اصدراتها كرافد من المجلات الثقافية والتراثية والتاريخية ولنا أن نذكر أن المدير المؤسس للمجلة ورئيس جمعية المعالم والمواقف هو المرحوم زكريا بن مصطفى.

عرض وتقديم: العربي الزوايي

شيء من الهديان المعقلن

* الطايح البهراي



وامتحان الفكرة، على أن يكون ذلك في غيش الليل -لا في عزّ القيلولة- لما تعمّ السكينة وتتفتّق الأحلام وتجثّ الآفاق.

من أغراك؟ من أعلاك فوق عرش الكلام؟ انسّ السؤال. دعك من جاهز الإجابات. بل طلق كل الأوجوب ولا تلهث كثيرا خلفها. فكّم مرة قلبتها على وجوهها السبع، نهت في أبعدها، وما أفلحت في جعلها بديلا عن سؤالك الأبدى؟ كم استبدت بك الأفكار؟ كم مرة أنهكتك الفكر وأنت تروم أن ترتّب فوضاها بحثا عن خيط ناظم، أن تبدّد ما بدا لك غموضا غامضا حدّ الوضوح؟ وما دريت أن داء الفوضى في تنظيم الفوضى وانتظامها في بياض الفكرة ووضوحها الغارق في الغموض جناحك. وفي غموضها الملتبس كلّ عذاباتك.

ذات يوم، دون إعداد مسبق، بإهمال مبالغ فيه لما يلزم من احتياطات، في مغالبة لمرّ الزمن، ودعت أحبة وأصدقاء وشبه رفاق. كنت تدري أن اتصال البعد وطول العهد سيحول دون أن تتنمّ شتاتا من أخبارهم. الغريب أن الأمر تمّ بشكل عاديّ تماما. فلا حزن اعتراك ولا ارتعاشة داهمتك ولا سؤال جال بمخيلتك. فقررت أن تتناهما ليكون للوفاة طعم وللوعة الفرقاق وماسأويته التناذة. ضرب من التفلسف؟ ربّما. مجابهة عبث بعث؟ قد يكون. مجابهة امتحان هو وجه من وجوه العقاب بموالات نؤاسي «داوني» بالتّي كانت هي الداء. كلّ شيء إلى ذلك يحيل. عهد قطعت على نفسك بديلا عن اتصال ضنين وشوق دفين. وكان ما كان وما يجب أن يكون.

ذات ساعة من ذات فجر من ذات سنة فمرّية حصل ما كان يجب أن لا يحصل. أن يرحل أبوك، هذه مسألة لا يحكمها العقل. حضر من كان لزاما عليه أن يحضر، ولم يتغيّب من كان يجب أن يتغيّب. ومع ذلك -وربّما لذلك- لم تصدّق أنه حقًا رحل. في مدة وجيزة وأنت ترتّب شتات أفكارك خبا التخيل وانتصب حقيقة. هو فعلا لم يرحل. أعجبتك الفكرة وفتنتك. فغصت في لهيب حياتك وخضت ما تيسر ممّا فرضته عليك الحياة. فكان لا شيء وقع. كأن لم تودّع حبيبا، ولم يغب عنك عزيز. أبوك هو الآخر حيا فيك ولك راقته الفكرة، رحل وعنك ما رحل. فعشش في ثنايا هذه المخيلة العجيبة وأبى أن يهجرها أو عنها ينفصل. وأطلق لها العنان كي تسكنك فتمتقتك فتجد كل المتعة في أن لا تنسى شيئا.

رحلتك مع متعة التذكّر والافتتان بعذاباته حكاية أخرى «من حكايات هذا الزمان» جعلت منك بشرا سويا، يجرّم أعداؤه -على خلاف أصدقائه- أنه يمتلك ما به يختلف عن الآخرين. يسبح في التفاصيل وفيها يفنى، ومنها يتزوّد ليؤثّم ما به يجابه حالكات الأيام، ومن عجيب أمره أن ينالم ويصحو على التفاصيل دون أن تصرعه التفاصيل.

في الليل الأليل لما يختلي بك الوجد في بعض مسامراتك، وبك يستبدّ، وتفتتح جلسة الحساب وتنتصب محكمة «حفلة» التحري العسير يخطر لك دون موجب أن تتعزّى. لا أحد أغراك، ولا أحد أرغمك. لا أحد. لماذا إذن يغريك التعزّي؟ دعك من تهويمات الفلاسفة ورحلة بحثهم عن الطهوية والتطهر. فلا هذه. ولا تلك. ولا هم يحزنون. الأمر أبسط من تعريف الماء بأنه ماء. أنت تتعزّى فقط كي لا تترك مجالا للآخرين كي يتناوبوا على نهش جلدك ويجعلوا من تفاصيل لا تعني أحدا غيرك موضوعا لمسامرات ماجنة فيها من غريب الغريب ما يجعلها لوحة هي مزيج من فبح جميل وجمال قبيح.

الحياة، الكلبة بنت الكلب هذه. حسناء تعرض عليك مفاتها، وعندما تهّم أن تمسك بها عنك تزور فتلعنها عشرا وبها تزداد هياما. امرأة حرون همّها أن تعجبك كما تريد هي وتشتهي لا كما تريد أنت. كم مرة -لما عن لها أن تلعك بفيض حنان- ترجّتك أن تقرأ ذاتك بعينها لا بعينيك، لعلك تهتدي إلى مجالس أنت بالتأكد عنها غافل؟ الكلبة بنت الكلب خيرة بشؤون الناس ملّمة بوجوه كلّ الفلسفات. منها تعلّمت أن لا تتسوّل من أحد -كاننا من كان- مددا. علمت أنّ يوما ليس لك فيه أمر لا تعدّ ساعاته حتى لا تموت قبل أن تموت، وشهرا ليس لك فيه شأن ليكن كأن لم يكن. اشطبه من سجلّ أيامك. ولا تكن به رحيما. تهمس لك في أذنك -اليسرى تحديدا- أن لا وقت لك لتذكّر الأسماء. وهل انشغلت عن أصحابها ساعة حتى تكون بحاجة لتذكّرهم؟ الأسماء رابضة في تضاريس حياتك تراقبك حتى لا يداهمك أمر نسيانها.

انفلت المعنى إلى غريب المعنى. فهو إلى الهديان أقرب، إن لم يكن هو الهديان. الهديان عندما ينتظم ليعانق المعنى المغنى. والأعجب فيه اقتناعه بأن يكون هديان العاقل، خطرقة الحالم، العناد لما يصبح لتوأمه رفيقا ولصنوه أنيسا، ولحبّه منادما ومناجيا، وبحببيه منتعشا في ليلة فرح دام.

أفئيت شطرا من عمرك تروّض شيمة عناد تعلّم من التاريخ كيف يراوغ من يسعى إلى أسره. كان همك أن تفلح في إجماعه. فما وجدت إلى ذلك مسلكا. كلّمها خلت أنك امتشقت أسوارها تسلل كجبات الرّمل. خاب مسعاك فداريت فشلك بأن انتشيت بذلك مكابرة أو اقتناعا. المهم أن ذلك ما حصل.

في الشطر الثاني من سباق المسافات البعيدة، ذات الانحناءات المغربية بتشعبها استملمت ما ارتضاه عقلك العنيد. وأقسمت أن تؤلف من الهديان عالما من بديع الحكايات ورائع المؤانسات.

لا ترتبك. لا تتبسّس. لا ترتعب. لا تترك مجالا للظنون لتطوح بك في عسير الاحتمالات. ما كل هزيمة بهزيمة. ألم يأتك حديث الهزائم الجميلة؟ فلا تخلج إذن إذا ما هزمتك امرأة أو تطاولت عليك فكرة. ولم لا تعترّ بذلك لتنال من كبرياء أعداء المرأة، ويكون الأمر قهرا لأعداء الفكرة؟ ليكن. ولتكن هزيمتك -التي هي لك نصر- إيدانا باحتفال ليس غريبا أن يكون عجيبا. فهذه وتلك بفتون المراودة منك أعلم. فلا سرّ في المرأة إلا في كونها على السرّ تتكوّم وتواريه في رموش عينها فيصبح في محراب جنونها أسيرا. أما الفكرة فأمرها عجب أعجب، تماما كالحسنة يتوهّم الغفل أنها تنقاد لمليح القول وغزير المديح. وما دروا أن الغواني -على خلاف المألوف من مأثور الكلام- لا يغرهنّ الثناء ولا ينال الواحدة منهنّ إلا من قررت هي أن تنام على راحتى كفيّه وتبادلها إغواء بإغواء.

الفكرة -ككل شيء جميل- كثر ظلها، قليل من خبر سحرها. داؤها أن الكلّ بها يدعى وصلا. ولكنّها أبدا أميرة في عرشها منيعة، يعزّ عليها أن تسلّم أمرها لمن ليس منها. كالحكمة يراها الجميع بدعة عصية وهي معششة في أفواه البسطاء. كالحقيقة إذا لم تجد عقلا بأوبها وعاقلا يحتضنها تهجر المدينة ومنها تتسلّل لارتباط على أسوارها تصون رونقها.

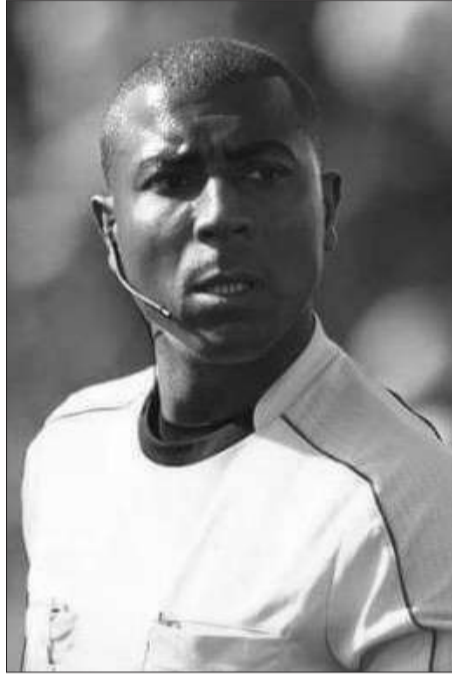
خاتل الفكرة على نفسها. ودعها تختبر بدائع التمنّع وشهوة اللتياع. فهي في صوحها تغفو لتكتوي بما اعتقدت دوما أنه خدش لحياء من في خلواتهم يمحى كل حياء. لا ترجمها بما صدقت يوما في لحظة زهو وأنت في غاية الانتشاء أنه حلك وترحالك. أتى لها أن يطوف بخيالها ما لا تعلم ممّا تعلم؟ اعتلّ صهوة العناد. لا ترتعد عندما يركبك جنون السفر وهوس الرّجال، ستفحك لك الرّحلة ذراعها، تحضنك. تقودك إلى مجالس يحلو لك أن تدعي أنك مغازوها عليم ويعسر مآلتها خبير. ولما عليك تطول الثنايا يسكنك الشكّ وتتمرّع بين ظنّ قاتل ويقين باهت. تعرف من مخيلتك ما سلّمت بأنه سلاحك في مغالبة وعر المسالك: أن يكون ارتيابك تبديدا ليقين واهم. تعجبك الفكرة، تمتشقها، تتوسّدها، تشنق رغبتك بجنون صفائرها، تحتضنها بشقى. تخلد الفكرة لإغفاهة هي الدهر في سكونه واتساعه، فتكون وقودا للهبب خيال يقتحمك ويفتنك جموحه. تختلط عليك صورة المرأة البهيّة وجمال المعنى العصي وهو يكابد شرود سحر المغنى. روعة الأثني والتهابها ساعة تمتلئ بالرغبة الجامحة في امتلاك اللحظة ويسكنها جنون اعتصار الزمن حتى لا يفلت منها، وهي تغالب الاشتها. تلجمه طورا ويغلبها لما يتوئى هو أمر مغازلتها. هدير الفكرة وانسيابها لما تسبح في ملكوت البحث عن هذا الذي سهر الخلق جراه واختصموا فما ظفروا بغير ظنّ وحس وبعض يقين، عوض أن يطمئنك يدفعك إلى مزيد الشكّ في ما كنت ارتحت إليه يوما.

ماذا بقي؟ لا شيء. وكلّ شيء، كأن تموت شبقا، أن يسكنك أمل أن توحد بين الإثنين، المرأة والفكرة. هذه تلهمك حيننا دافنا منسابا لتذوب فيها وفيك تذوب. وتلك تدرّك برد اليقين تلتنح به لتتقي هجمات الشكّ وعربيدات الظنّ وغزوات الخوف من الصّباح في مرفأ التوقّع. هذه تقسو عليك، تعصرّك، ترهصك، تريد أن تتملكك. وتلك تلاطفك كلما قسوت عليها. تحتلك لما تهّم أن تصرعها لتكون أنت. كأن لا سبيل إلى تعايش الضدين. هكذا علموك: الخطوط المتوازية محكوم عليها أن لا تلتقي. احتمال يتيم، سنظلّ دوما متوازية حتى لا تفسد القاعدة، والأضداد كتبت عليها أن ينهشها التنافر فلا تعايش. وإن فعلت -كسرا لعادة وإفسادا لقانون- ففي ما هو أشنع من تنكيد الضرائر.

جميلة تنكيد الضرائر هذه. تصالح أن تكون عنوانا للفصل من فصول رواية عابثة يحلو لها أن تسلّم مقودها لغريب أحداها وعبيّتها أبطالها وغريب حيلها في ما يروى عن عذابات النساء في التنكيل بصلف الرّجال. وملي عليها منطقها أن تكفر بمن سيظلّ يصرّ على أنها من بنات أفكاره. به تتبرّم ومنه تجفل وإلى تفاصيل عربدها تمضي.

يتبرّم بك ويلعنك هذا الدماغ الذي تخيلت أنك شكّلته كما تريد فأجمرت في حقّه يوم حاصرته بالغريب من التّأويل وأفتنعه بتطبيق الإطلاقيّة

نصر الله ورزق الله مرشحان لإدارة الدور النهائي للكأس



قالت مصادر قريبة من مواقع القرار في الجامعة التونسية لكرة القدم ان قائمة الحكام المرشحين لإدارة الدور النهائي تعتبر موسعة مقارنة بالموسم الفارط، إذ بعد أخذ ورد فإن التنافس بقي محصورا بين اسمين هما أسامة رزق الله من رابطة قابس، والمرشح الثاني هو نصر الله الجوادي (رابطة الوسط بسوسة) الذي لم يسبق له أن أدار أي دور نهائي ويعتبر من حكام الخبرة. حرب الكواليس انطلقت وكل طرف جند جماعته وانقسم المكتب الجامعي بين شق الساحل والذي يساند بقوة نصر الله الجوادي وفي مقدمتهم أمين موقو وحسين جنيح وشق الجنوب الشرقي ويتقدمهم أنيس المومني وحسن زيان. فلمن ستؤول المباراة ولمن سيقرر منحها وديع الجريء أم سيمنحها لحكم دولي ويقطع الصداق قد يكون يوسف السرايري. بالنسبة إلى المساعدين فإن جمال الدرعي وفصل البناني ينطلقان بحظوظ وافرة لنيل شرف ادارة الدور النهائي.

بعد ضبطه متلبسا

المساعد بن نجمة في الاختبار البدني

ما قامت به رئاسة الجامعة التونسية لكرة القدم ما هو إلا ذر رماد على العيون وان الأصل لم يتغير وكنا استبشرنا خيرا بتقديم علي بن نجمة وعفاف الميلادي أمام لجنة التأديب بعد مسكه متلبسا في حالة الغش وتقديمه أمام لجنة متكونة من المدير وشكري سعد الله ومحمد المدب ومراد بن حمزة أواخر شهر اوت الماضي، إلا انه موجود في الاختبار البدني كما علمنا أن علي بن نجمة سمح له باجتياز الاختبار بل نجح فيه فهنئنا لبن نجمة ولمن ساندته والخزي والعار لإدارة التحكيم على هذا السلوك والصنيع وهذا القرار هم همزة لمراد بن حمزة الذي تفتن إلى هذا الغش، فما فائدة التقارير والتشهير وما فائدة لجنة تأديب وتقارير وهواتف محجوزة اذا كانت النتيجة هي البراءة وما الفائدة من الذي جرى أمام استمرار سياسة «طفي الضو وفك علينا وأخطانا». لقد انتصر محمد الدبابي الذي تجند لنجدة أعوانه وضرب عمار عواز الطرابلسي بالضربة القاضية ليؤكد علو كعبه في لعبة الكواليس أمام مدير يسعى دائما للملمة الحادثة. لكن نأسف لحال المرادين الدعمي وبن حمزة فالأول رغم ما قام به فإن الرسالة واضحة له وهي أنك لا تزن شيئا وان خبرتك وعالميتك وصرامتك وكفاءتك لا تعيننا، اما مراد بن حمزة فالرسالة واضحة وجليه وهي «ارضى بالموجود وفك عليك من الانضباط».



المدرّب عبد الحي العتيري مديرا فنيا جديداً لأمل حمام سوسة

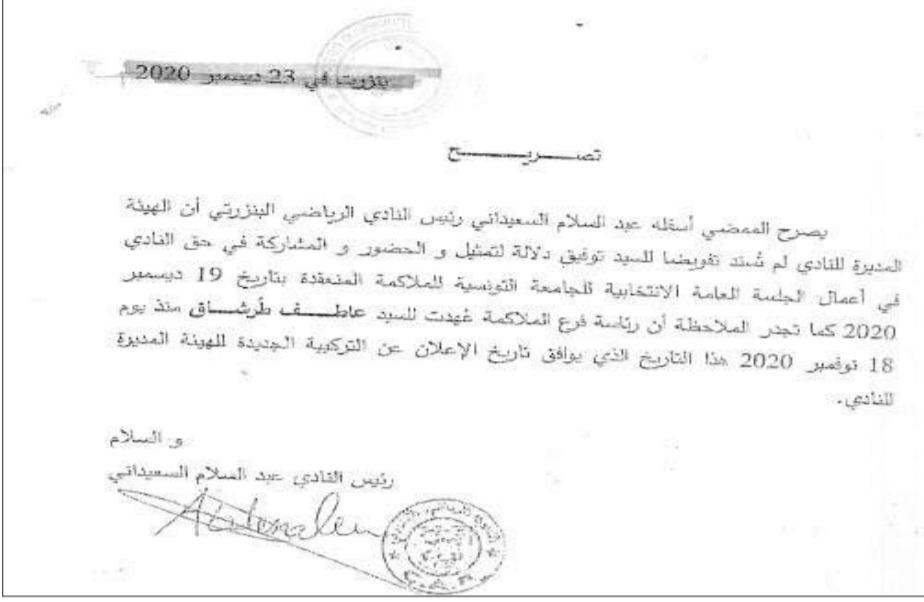
من لاعب إلى قائد فريق ثم مساعد مدرب، فمدرب أول لأمل حمام سوسة في الرابطة المحترفة الأولى... إلى مدير فني للفريق... هيئة الأمل اختارت المدرب عبد الحي للإشراف فنيا على مدرسة شبان الأمل ووضع البرامج وتنفيذها لتكوين المواهب ورعايتها وتوفير رأس مال بشري يمكن له أن يعفي الأمل من مصاريف باهظة للانتداب أو توفير لاعبين من مستوى عال جدا يمكن التفويت فيهم وتعزيز خزينة النادي بموارد إضافية محترمة... عبد الحي وهو القائد السابق للأمل أكد أنه سيمرر لشبانه قوة الانتماء كما أن المدربين معه سيستفيدون من خبرته الطويلة كمدرب في الرابطة المحترفة الأولى في تونس وفي الدوري السعودي... المدرب عبد الحي العتيري نعرف حزمه وجدته وأخلاقه العالية إنسانيا... ونعرف ذكاهه ودهاءه كمدرب أول... ونحن مقتنعون بنجاحه مديرا فنياً سينسجم مع اختيارات رئيس النادي نور الدين بوجناح الذي له رؤية متكاملة وشديدة الوضوح عن الدور المهم الذي تلعبه مدرسة الشبان في تعزيز ميزانية النادي مستقبلا وإثراء الرصيد البشري للفريق الأول بالمواهب المميزة.

* رياض جغام



حدث في جامعة الملائكة (الحلقة الثانية)

لعبة أسماء وإمضاء السعيداني من خارج الحدود كشف المعلوب



بنتاريخ 5 افريل 2021 وحيث في خصوص المراسلة من مندوبية الشباب والرياضة ببنزرت الى الجامعة التونسية للملائكة تؤكد ان النادي البنزرتي لم يقم بأي تحيين على قائمة هيئته المديرية منذ 2019 على خلاف ما ذهب اليه المحكمة الرياضية وحيث انحصر النزاع في مدى صحة التفويض للسيد توفيق دلالة بصفته رئيسا لفرع الملائكة للنادي البنزرتي ممضى من السيد صابر بن بركة بوصفه الكاتب العام للنادي البنزرتي مع مد الجامعة لشهادة ان المدعو توفيق دلالة يشغل خطة رئيس فرع خلال الموسم الرياضي 2020/2021 وحيث قائمة الطعن في شخص رئيسها السيد محمود الهمامي كان قدم وثيقة الى المحكمة الرياضية تبين أن أساسها مكتوب ومعنون «بتصريح وهو الصادر عن السيد عبد السلام السعيداني يصرح من خلاله انه لم يسند تفويضا إلى السيد توفيق دلالة لتمثيل النادي البنزرتي وحيث هذا التصريح يحمل تاريخ بنزرت في 23 ديسمبر 2020» اي انه سُلم بعد تاريخ اجراء الانتخابات والحال ان عبد السلام السعيداني موجود خارج ارض الوطن منذ مدة طويلة باعتباره مفتش عنه من اجل جرائم تتعلق بصكوك دون رصيد والوثيقة المحتج عليها واضحة ولا لبس فيها وحيث ان للنادي البنزرتي نائب رئيس يمكن ان يحل مكانه في

حصلت الشعب على نسخة من الرسالة التي وجهها رئيس الجامعة عمر الحمزاوي إلى وزيرة الرياضة بالنياحة سهام العيادي والتي نشرها بما أن كمال دقيش لم يسلك الطريق الذي كان عليه انتهاجه. أصدرت المحكمة الرياضية قرارا بتاريخ 26 فيفري 2021 يقضي بإبطال القرار الصادر عن اللجنة المستقلة للانتخابات والمصرح به بتاريخ 19 ديسمبر 2020 وإلغاء نتائج الانتخابات وما ترتب عنها من آثار ودعوة المكتب الجامعي السابق لتنظيم انتخابات جديدة طبق القانون الاساسي والنظام الداخلي للجامعة التونسية للملائكة ورفض الدعوة في ما زاد على ذلك إذ شاب القرار غموض في التواريخ وبخصوص الوقائع ذلك انه اعتمد على وثيقة مشكوك في صحتها لتأسيس تاريخ انتهاء الهيئة التسييرية دون التثبت من صحتها لخلوها من اي تنصيب رسمي يؤكد وجودها وحيث الفصل 37 من نظام التحكيم الرياضي انه يمكن للمحكمة الرياضية ان تقدم شرحا لقرارها بناءً على طلب لاحد الاطراف ويمكن إصلاح خطأ مادي تسرب لنص القرار التحكيمي او تدارك سهو في بعض اجزاء النزاع وحيث ان الجامعة التونسية في شخص ممثلها القانوني كانت قدمت طلبا في الغرض وفي الاجال المنصوص عليها في الفصل المذكور

التعريف بالمدعو توفيق دلالة الذي لم يكن وقتها حاملا لبطاقة التعريف الوطنية وعرفوا به بصفته وشخصه دون تسجيل اي احتراز من اي جهة لا من الطاعن محمود الهمامي ولا من ممثلي الجمعيات وحيث قامت الهيئة المستقلة للانتخابات لجامعة الملائكة برفع شكاية الى وكالة الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس من اجل تعمد اقامة شهادة أو صك نص فيه على امور غير حقيقية بصفة مادية واستعمال صك غير حقيقي وشهادة زور طبق الفصول 199 و243 و244 من المجلة الجزائية (المشتكى بهم كل من سيكشف عنهم البحث) وحيث قامت جامعة الملائكة بالطعن لدى محكمة الاستئناف والمحكمة الإدارية للمسائل الاجرائية ورغم ما شاب القرار الصادر عن المحكمة الرياضية من غموض في خصوص التواريخ والوقائع لانها اعتمدت على وثيقة مشكوك في صحتها وخلوها من اي تنصيب رسمي يؤكد وجودها فإن جامعة الملائكة التزمت بالتنفيذ التلقائي للقرار التحكيمي في الجزء الاول منه ودعوة المكتب الجامعي السابق وهو مكتب شرعي منتخب في 24/11/2019 وفي 24/03/2021 عهد للمكتب السابق للتسيير في انتظار مآل القضية والحسم فيها نهائيا.

حالة التعذر للإدلاء بأي وثيقة بناء على طلب وليس على سبيل المجاملة اعتبارا للثقة التي تحظى بها الجمعيات الرياضية باعتبارها من مكونات المجتمع المدني ولا يمكن ان تصدر عنها شهادات بهذه الطريقة الغريبة والمفتعلة كما يمكن للكاتب العام خاصة في النوادي الكبرى والنظام الداخلي للجامعة الإدلاء بشهادة أو أي وثيقة تلزم الجمعية وحيث ان تصريح المرعي بالزور لم يتضمن انه صدر لفائدة اي طالب او مستفيد وحيث ما ذهب اليه المحكمة هو عدم اعتماد التفويض الصادر عن صابر بركة لكونه كاتباً عاما مساعدا والحال ان مطلب الانخراط للموسم الرياضي 2020/2021 المودع لدى جامعة الملائكة يؤكد ان صابر بركة كاتب عام النادي البنزرتي تبعا للتحيينات التي شابت الهيئة المديرية سواء كانت هيئة تسييرية او ضمن التركيبة الجديدة المضمنة لدى جامعة الملائكة عند تسجيل مطلب الانخراط للموسم الرياضي 2020/2021 وكان ذلك تحديدا بتاريخ 31/12/2020 وليس الامجد بالكاهية حسب ما ذهب اليه محكمة التحكيم الرياضي ولم تدارك السهو في بعض اجزاء النزاع حسب طلبنا بتاريخ 5 افريل 2021 طبقا لقانون المحكمة الرياضية وحيث ثبت من محضر الجلسة الانتخابية ان ممثلي الجمعيات أجمعوا على



ماذا يفعل فاخر الفخفاخ والي صفاقس عند رئيس الجامعة؟



دار مقر الجامعة التونسية لكرة القدم لقاء جمع وديع الجريء بوالي صفاقس السيد فاخر الفخفاخ وقد تقدم في بداية الجلسة رئيس الجامعة بالتهاني إلى السيد والي صفاقس بمناسبة ترشح النادي الصفاقسي إلى الدور النهائي كما تقدم له بالشكر الخاص للدور الذي لعبه بصفته ابن الجهة وواليا لها في لم شمل الأسرة الموسعة للنادي الصفاقسي وسعيه المتواصل مع الجامعة لدعم كل أندية ولاية صفاقس على غرار سكك الحديد الصفاقسي والفرق المنتمة الى جزيرة قرقنة والملاعب الرياضي الصفاقسي وكل أندية كرة القدم بولاية صفاقس دون استثناء، هذا وقد أكد السيد وديع الجريء استعداد الجامعة لمد يد المساعدة لهذه الأندية حسب معطيات موضوعية ضبطتها للغرض وفي هذا الإطار ستنتقل الجامعة في القيام ببعض التدخلات في ملعب فرحات حشاد بقرقنة.

من جهته تقدم السيد والي صفاقس بشكره للجامعة وذلك لمساعدتها المالية والمعنوية للنادي الصفاقسي والتي ستمكن الفريق من المشاركة في المسابقة الافريقية، مؤكدا على قناعته بأهمية قطاع الرياضة وكرة القدم بالخصوص وعلى حرصه الشديد على دعم فرق الولاية لضمان نجاحها الرياضي وإشعاعها محليا وقاريا كما أكد السيد والي في السياق ذاته على استعداده التام للتنسيق مع الجامعة ومختلف الهياكل الرياضية في إطار مقاربة تشاركية تساهم في النهوض بالرياضة وإشعاعها وطنيا وإقليمياً.

ويبقى السؤال مطروحا ما الغاية من هذه الاستمالات وإلى أين يريد أن يصل رئيس الجامعة؟

* محمد

رئيس الجامعة يلتقي رئيسي النادي الصفاقسي ومستقبل المرسي السيد بن محمد الطرابلسي وتوفيق بن نصيب قبل النهائي



استقبل وديع الجريء رئيسي النادي الصفاقسي السيد محمد الطرابلسي ورئيس مستقبل المرسي السيد توفيق بن نصيب، وقد هنا رئيس الجامعة في بداية الجلسة الفريقيين بترشحهما للدور النهائي، مثنيا على نجاح النادي الصفاقسي في بلوغه هذا الدور للمرة الثالثة خلال الأربع سنوات الأخيرة حيث فاز فيها الفريق بلقبين 2019 و2021، في حين حصل مستقبل المرسي على آخر كأس سنة 1994 وأدرك النهائي 8 مرات آخرها كان سنة 2013 وهي السنة التي حصل فيها النادي الصفاقسي على بطولة تونس، راجيا أن يدور اللقاء في كنف الروح الرياضية بين جمعيتين عريقتين عرفتا عبر التاريخ بالروح الرياضية واللعب النظيف وراجيا أيضا أن يعود مستقبل المرسي إلى أمجاده وأن يعود النادي الصفاقسي إلى إشعاعه الأفريقي والعربي. كما تقدم خلال هذه الجلسة السيد محمد الطرابلسي بالشكر للجامعة التونسية لكرة القدم على دعمها للنادي الصفاقسي ماديا ومعنويا بشكل سمح لها بالمشاركة في مستوى إقليمي راجيا أن تكون العلاقة دائما طيبة بين الجامعة والنادي الصفاقسي مع تأكيد سعي جميع مكونات النادي إلى أن تكون علاقته مع الجامعة ومع جميع الأندية طيبة يسودها الاحترام المتبادل.

من جهته تقدم السيد توفيق بن نصيب بشكره على مجهودات الجامعة لمساعدة جميع الفرق ومن ضمنها مستقبل المرسي مؤكدا على العلاقة المتميزة التي تربطه مع جميع هياكل الجامعة. وفي ختام اللقاء أكد رئيس الجامعة وديع الجريء أن الدور النهائي للنسخة القادمة 2022-2023 مبرمج في ملعب الطيب المهيري بصفاقس في غياب أي مانع أمني أو تنظيمي من السلط المعنية.

مؤكد كذلك تخصيص مبلغ مالي للقيام ببعض الإصلاحات في ملعب فرحات حشاد بقرقنة وملعب عبد العزيز الشتيوي بالمرسي، راجيا في الختام حظا سعيدا للفريقيين، مؤكدا على حرص الجامعة لدعم كل الفرق التونسية حسب إمكانيات النوادي ومدخلها ومختلف الضمانات المتوفرة لديها، إضافة إلى دعمها في المسابقات الأفريقية وذلك لتحقيق كل الأهداف الرياضية الممكنة مساهمة من كرة القدم في إعلاء الراية التونسية ونشر أحلى الصور والانطباعات على تونس.

فشل جديد للأفريقي أمام صفاقسي محدود

الشرفي لا مكان له، عزوني في غير يومه وعبد الرزاق عبء على المجموعة

اتجاه المهاجم حمدي العبيدي الذي أثبت هو الآخر أنه لا يصلح أن يكون أساسيا لمحدودية إمكانياته. كما أن رامي البدوي عادي أمام الغندري فلا يصلح أن يكون مدافعا لأنه لا يتقن التمركز الجيد.

أي دور للعزوني؟

كان مردود لاري عزوني متوسطا في الموسم الماضي مقارنة بما يتقاضاه من أموال - جمهور الأفريقي انتظر منه مردودا ايجابيا في نصف نهائي الكأس أمام النادي الصفاقسي - إلا أنه خيب الظن وتاه على الميدان - كما أنه لم ينجح في عمليات الربط بين الدفاع والهجوم، ولم يبرز في عمليات صنع اللعب وبالتالي كان عاديا على الميدان إذ لا شيء ميّزه عن الآخرين.

عبد الرزاق ناقص

ليس من باب تحطيم المعنويات لو قلنا أن الأفريقي لعب مباراة نصف نهائي الكأس أمام النادي الصفاقسي منقوصا من بعض اللاعبين هنا أسأل أي مردود لأحمد خليل - وماهي إضافة غازي عبد الرزاق للجهة اليسرى للأفريقي؟! وماذا قدم آدم قرب على الميدان؟! أسئلة كثيرة تطرح في علاقة بالمردود الكارثي لكل اللاعبين الذين لم يرتق مردودهم إلى مستوى الحدث وكان «مريول الأفريقي أكبر منهم» أمام منافس لم يكن هو الآخر في أحسن حالاته.

نقول هذا مع التأكيد أن يوسف العلمي أخطأ مرتين كما تبين أن الذين وافقوا على إعادة الفرنسي مارشان واخراج عادل السليمي من الأفريقي أجروا في حق ذلك الجمهور الكبير الذي حضر الامتحان الدرس الذي غاب عنه الأفريقي الكبير!! كما لا يمكن أن نلغي استحقاق شبان النادي الصفاقسي بهذا الترشيح التاريخي والأكيد أن المدرب كريم دلهوم يستحق أهات الاعجاب بحكم أنه راهن على مجموعة نجحت في يوم الامتحان ولعبت على إمكانياتها.

كان سلبيا! ثم أن تغييراته كانت فاشلة؟ وعلى ما اعتمد ليكون سيف الدين الشرفي الحارس الأول مقارنة بمردود نورالدين الفرحاني وبدرجة أقل معز حسن!! الأکید أن أشياء كثيرة تحتاج إلى توضيح في الأفريقي الذي كان ضعيفا في نصف نهائي الكأس.

العبيدي خارج السياق

اعتمد المدرب الفرنسي مارشان على العبيدي كظهير أيمن فإذا هو لاعب لا يتقن دوره - وبالتالي عجز على التغطية في الدفاع، وفشل في دوره الهجومي وبالتالي لم يتمكن من اتيان ولا توزيعه واحدة في

مرة أخرى يُصاب جمهور النادي الأفريقي بخيبة أمل، وهذه المرة كانت نتيجة اختيارات خاطئة ليوسف العلمي ومن معه - وحين نقول هذا فلأن الأفريقي عجز على هزم النادي الصفاقسي في ملعب رادس وأمام جمهوره وهذا الفشل هو نتيجة حتمية لاختيارات عقيمة لطاره الفني.

هنا نسأل ماذا أضاف الفرنسي مارشان لنادي باب الجديد بعد شهر ونصف من العمل؟! وهل غير من مردود المجموعة التي كانت مع عادل السليمي أفضل على جميع الواجهات؟! وهل أمكن له التوفيق في اختيار تشكيلته الأساسية - الأکید أن المرودود على الميدان

